محفوظة جميع الحقوق

الناشر
منار السبيل

الطبعة الخامسة
٤٢٩ اهجري ٢٠٠٨م
طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

التوزيع
مكتبة وتسجيلات الغرباء الأثرية
18، أحمد حسينة - بجوار مسجد السنة - باب الوادي الجزائر
هاتف 021 96 62 09 الجوال 0770 30 23 50
البريد الإلكتروني elghorabaa@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمدُ لله ربِّ العَالمينَ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على عبدِه ورَسولِه محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِه أَجمعِين.

أمَّا بَعدُ، فمِن المتَّفقِ علَيه اليَومَ في صُفوفِ الدَّعوةِ الإسلاَميَّةِ عدَمُ الرِّضا بما في أَكثرِ المُجتمَعاتِ الإسلاَميَّة؛ فقَد عظُمَت رَزيَّةُ المُسلمينَ في عَقيدتِهم وعِباداتِهم وأَخلاَقِهم، وفشَت المُنكراتُ، وتبايَنَت مَناهجُ الدَّعواتِ، وفشَت الرَّذائل، حتَّى تغرَّبَ أَهلُ الحقِّ في غُثائيَّةٍ مِن الباطِل!

وبينَ يدَيكَ - أَخي القَارئ!- واحدةٌ من المَقالاَت الَّتي كنتُ أُلقِيها من حينٍ لآخَر على المُشتغِلين بالدَّعوةِ خاصَّةً وعلى النَّاس عامَّةً؛ لِما أَرَى مِن فَرطِ اهتِمام صنفٍ من الدُّعاةِ بالسِّياسةِ والجِهادِ،

والصِّراعاتِ البَرلمانيَّة والتَّسابقِ إلى المَجالس النِّيابيَّةِ، وقد جعَلوا دَيدنَهم التَّوسُّعَ في ذِكرِ مَثالبِ الحكَّام، وكادُوا يُجمِعونَ على أنَّ تَوعيةَ الشُّعوبِ بمَخاطرِ حكَّامِهم هيَ السَّبيلُ الوَحيدُ لقَطع الجُسورِ المَمدودةِ إلَيهم، ومِن ثمَّ الانقلاَب علَيهم، كأنَّ الشُّعوبَ قد وضعَت رِحالَها بالجنَّة، وما بقيَ مَن يَعوقُ مَسيرتَهم إلاَّ أُمراؤُهم، فلذَلكَ تَسابَقوا لتَنحيتِهم!!

هَذا بالنِّسبةِ لِما ذكَرتُ عن الدُّعاةِ، وأمَّا بالنِّسبةِ لعامَّة النَّاس، فلتَذكيرِهم بضَرورةِ إصلاَح ما بأَنفُسِهم حتَّى يُغيِّرَ اللهُ ما بهم.

ومِمَّا يتَّصلُ بمَوضوعنَا من جهةِ الدَّعوةِ صُوَرٌ من التَّغييراتِ الإصلاَحيَّة، قد اختلفَ أَصحابُها فيها بحسَب الاقتِناع بجُذورِ المُشكِل؛ وذلكَ عائدٌ إلى بَعض التَّأصيلاَت الدَّعويَّة:

ـ مِنها: هَل مَن وصَلَ إلى التَّحكُّم في الإدارةِ السِّياسيَّةِ يُعدُّ قد وصَلَ؟

ـ ومِنها: هَل مَن أُسنِد إلَيه من أَهل العِلم إدارة من الإِداراتِ السِّياسيَّةِ نُهنِّيه أم نُعزِّيه؟

فمَن قالَ نُهنِّيه نظَر إلى تَحقيقِ مَقولة: «إنَّ اللهَ لَيَزَع بالسُّلطانِ ما لاَ يَزَع بالقُرآنِ».

ومَن قالَ نُعزِّيه نظَرَ إلى عَزاءِ الدَّعوةِ فيهِ؛ وهو أنَّ جُلَّ مَن استلَمَ إدارةً ما فقَدَته السَّاحةُ الدَّعويَّةُ والعِلميَّةُ لِما في الإدارةِ من شُغلٍ، فيَكونُ قد نزَلَ من وَظيفةِ الأنبياءِ إلى وَظيفةِ الأُمراءِ!

ـ ومِنها: هَل العملُ على إسقاطِ الإِداراتِ السِّياسيَّة العاجزةِ هو المَطلبُ الرَّئيسُ للدُّعاةِ والمُصلحِين؟ فتُشغَل المَنابرُ بـ للُّغةِ السِّياسيَّةِ، وتُكثَّف المُحاضراتُ في فَضح وُلاَة الأُمور، ويُوَعَّى النَّاسُ بما لدَى هَؤلاَء مِن فَسادٍ وشُرورٍ؟

ـ ومِنها: هَل أَصلُ الدَّاءِ مِن القَاعدةِ أم هوَ من القمَّة؟

والجَوابُ عن هَذا السُّؤالِ الأَخيرِ يَنتجُ عنه الاهتِداءُ إلى طَريقِ التَّغيير؛ لأنَّ الرُّجوعَ بالأَدواءِ إلى جُذورِها هوَ أَوَّلُ مَدارج العلاَج، ومنه الوُصولُ إلى مَعرفةِ الحقِّ فيما سلَفَ من أَسئلةٍ؛ لأنَّها مُتفرِّعةٌ عنه، ومِن ثَمَّ تُعلَم أهميَّةُ المَوضوع، وهو محوَر هَذه المَقالَةِ، أَسألُ اللهَ فيها العَونَ والتَّسديدَ وإصلاَحَ النِّيَّة.

هَذا، وآخِرُ مُحاضرةٍ أَلقَيتُها في المَوضوع كانَت في بلاَدِ الكُوَيت حرَسَها اللهُ وسائرَ بلاَدِ المُسلمِين، وذَلكَ بمُناسبةِ المُلتقَى الرَّبيعي لسنةِ (١٤٢٨ هـ) تحتَ عُنوانٍ: فقه السِّياسةِ الشَّرعيَّةِ.

في ٢٣ ربيع الأوَّل ١٤٢٨ هـ

وُجوبُ الإمَارة

استدلَّ العلماءُ على وُجوب الإمارةِ بل على ضَرورتِها بأدلَّةٍ كَثيرةٍ، أَكتَفي منها بآيةٍ وحَديثٍ، أمَّا الآيةُ فقَولُ الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، انظُرْ «الجامع لأَحكام القُرآن» للقُرطبي و«أضواء البيان» لمحمَّد الأمين الشَّنقيطي عندَ تَفسير هَذهِ الآيةِ.

وأمَّا الحَديثُ فقَول رَسول الله ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**» رواه مسلم (١٨٥١)، وهَذا الوَعيدُ الشَّديدُ لاَ يَنبني إلاَّ على تَركِ ما هوَ واجبٌ، قالَ ابن حجَر في «الفتح» (١٣/ ٧): «حالةُ المَوتِ كمَوت أَهل الجاهليَّة على ضلاَلٍ وليسَ له إِمامٌ مُطاعٌ؛ لأنَّهم كانُوا لاَ يَعرِفون ذَلك»، وانطلاَقاً من هَذا الحَديثِ أَفتَت اللَّجنةُ الدَّائمةُ للإفتاء في المَملكةِ العَربيَّة السُّعوديَّة بما نحنُ في صدَدِه في السُّؤال الثَّامن من

الفتوَى رقم (٨٢٢٥) وقالَت: «ومَعنى الحَديثِ... أنَّه يَجبُ على الأمَّة أن يُؤمِّروا علَيهم أَميراً يَرعَى مَصالحَهم ويَحفظُ حُقوقَهم»، بتَوقيع الشَّيخ عبدِ العَزيز بن بَاز والشَّيخ عبدِ الرَّزَّاق عَفِيفي والشَّيخ عَبدِ الله بن قُعود رَحمَهم الله والشَّيخ عبدِ الله بن غدَيَّان حَفظَه الله.

والحِكمةُ في هَذا مَعلومةٌ؛ فإنَّ اجتِماعَ البشَر لاَ يَتمُّ إلاَّ برَأسٍ، فالبَيت لاَ بدَّ له من رَأسٍ، والإدارةُ لاَ بدَّ لها من رَأسٍ، والوِزارةُ لاَ بدَّ لها من رَأسٍ، والدَّولةُ لاَ بدَّ لها من رَأسٍ، ولذَلكَ أَخرجَ ابن أبي شَيبة (٧/ ٥٥٧) بسندٍ صَحيحٍ عن عليِّ بن أبي طالبٍ ﷺ أنَّه قالَ: «لاَ بدَّ للنَّاس مِن أَميرٍ برٍّ أو فاجرٍ»؛ وذَلكَ لأنَّ الأَميرَ يَلمُّ شتاتَهم، ويَجمعُ شَملَهم، ويُنصِف مَظلومَهم، ويَردُّ عادِيَهم، ويَحفظُ بلاَدَهم من الغُزاة، ويؤمِّن سبلَهم من قطَّاع الطَّريقِ العُتاة، هَذا في أُمورِ الدُّنيا عُموماً، فكيفَ بأُمورِ الدِّين الَّتي هيَ أَعظمُ ما يُعنَى به النَّاسُ في

حَياتِهم، وأَنفسُ شيءٍ يَحصل به سَعادتُهم في الدَّارَين؟! فيُشرفُ على بناءِ المَساجدِ وتَعيينِ الأئمَّة والمؤذِّنين وجَمع الأمَّة على الصِّيام وتَوزيع الصَّدقاتِ على المُحتاجِين وتَنظيم الحجِّ والأَمر بالمَعروفِ والنَّهي عن المنكَر وغيرِ ذلكَ.

فإن لم يَكن ذَلكَ حاصلاً على ما يَرجوه كلُّ مُؤمنٍ، فلاَ أقلَّ من حِفظِ الأَمنِ على النَّاس، ولاَ يَعرفُ نِعمةَ الأَمنِ إلاَّ مَن مسَّه حرُّ فَقدِها، واللهُ المُستَعانُ.

وقد رأَى النَّاسُ قَريباً ما حصَلَ لبلدٍ مُجاورٍ لدُوَلِ الخَليج من مَصائب بسببِ غِيابِ سُلطانِهم أُسبوعاً واحداً؛ فقد نهبَ الشَّعبُ بعضُهم بعضاً وسلبَ بعضُهم بعضاً وانتُهكَت الأَعراض، على الرّغم من أنَّهم سواسيةٌ في المُصاب، وسُلطانُهم ليسَ بالسُّلطانِ الَّذي يُحسَدونَ علَيه، ولذلك درَجَ السَّلفُ على مَقولةٍ حَكيمةٍ، وهيَ قَولُهم: سِتُّون سنَة تحتَ سُلطانٍ ظالمٍ خيرٌ

مِن لَيلةٍ بلاَ سُلطانٍ! كما في كِتاب «السِّياسة الشَّرعيَّة» لابن تَيمية رحمه الله (ص١٧٦).

لاَ عَدْلَ إلاَّ في شريعَةِ الله

اللهُ هو خالقُ النَّاس، ومَن خلَق أَعلمُ بما خلَقَ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ (الملك: ١٤)، وقد كانَ مِن رَحمةِ الله بخَلْقه أَنَّه لم يَتركهم هَملاً، ولكن شرَعَ لهم شريعةً تُناسبُهم وهوَ العَليمُ الحَكيمُ، وأمرَهم بها أبدَ الدَّهر دونَ سِواها، وأَعلَمهم أنَّ ما سِواها لن يَكونَ إلاَّ أَهواءً بشريَّةً جاهلةً مَهْما صدرَت مِن أَدمغةٍ ذاتِ شَهاداتٍ عاليةٍ، وتَجارب راقيَةٍ، فقالَ ﷻ: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ (الجاثية: ١٨)، وأمرَ نبيَّه ﷺ بها وحذَّره من أن يَفتنه أحدٌ عنها إلى غَيرها، فقالَ: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (المائدة: ٤٩)، ونهَى نَبيَّه ﷺ أن يُعرضَ عمَّا أُنزلَ إلَيه ولَو كانَ في استِعمالِ رَأيه لَو فُرض أنَّه مُخالِفٌ لِما أُنزِل إلَيه،

فقالَ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ (النساء: ١٠٥)، فإذَا كانَ النَّبيُّ ﷺ ممنوعاً مِن أن يَحكُم بخلاَفِ مَا أَراه اللهُ، أفيَجوزُ لغَيرِه أن يَفعلَه؟! وإذَا حكَمَ اللهُ ورَسولُه لم يَكُن لمُؤمنٍ أن يَختارَ غيرَ مَا اختارَ اللهُ له ورَسولُه؛ لأنَّ المُؤمنَ كلَّ المُؤمن هو الَّذي لاَ يُقدِّم اختِيارَه على اختيارِ الله ﷻ له ورَسولِه ﷺ، كما قالَ ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

لذَلكَ لاَ أَقولُ: السِّياسةُ مِن الدِّين فحَسب، بل أَقولُ: لاَ سياسةَ إلاَّ ما وافقَ الشَّريعةَ الَّتي جاءَ بها هَذا الدِّين ولم يَخرُج عن نُصوصِها أو قَواعدِها، فما ضادَّها يَجب نبذُه بلاَ تردُّد؛ لأنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ (المائدة: ٥٠).

صَلاَح الأمِير نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ

لاَ يُستَهانُ بصلاَح السُّلطان؛ لأنَّه بصلاَحِه يُرجَى صلاَح أمَّته؛ روَى البخاري (٣٨٣٤) عن قَيس بن أبي حَازم قالَ: «دَخلَ أبو بَكرٍ على امرَأةٍ مِن أَحْمَس يُقالُ لها زَينب، فرَآها لاَ تَكلَّم، فقالَ: مَا لها لاَ تَكلَّم؟ قالُوا: حجَّتْ مُصمِتةً، قالَ لها: تَكلَّمي؛ فإنَّ هَذا لاَ يَحلُّ، هَذا مِن عَمَل الجاهِليَّة، فتكلَّمَت فقالَت: مَن أنتَ؟ قالَ: امرُؤٌ مِن المُهاجرينَ قالَت: أيُّ المُهاجِرينَ؟ قالَ: مِن قُرَيش، قالَت: مِن أيِّ قُرَيش أنتَ؟ قالَ: إنَّك لسَؤولٌ! أنا أبو بَكر، قالَت: **مَا بَقاؤُنا على هذا الأَمْر الصَّالح الَّذي جاءَ اللهُ به بعدَ الجاهليَّةِ؟** قالَ: **بَقاؤُكم علَيه مَا استقامَت بكُم أئمَّتُكم**، قالَت: ومَا الأئمَّة؟ قالَ: أمَا **كانَ** لقَومِك رُؤوسٌ وأَشرافٌ يَأمُرونهم فيُطِيعونَهم؟ **قالَت**: بلى! قالَ: فَهُم أُولئكَ على النَّاس».

فاستفَدنا من هَذا الأَثَر فائدتَين:

الأُولى: أنَّ الصِّدِّيقَ ﷺ بيَّنَ للسَّائلةِ أنَّ الإمامَ هو مَن عرَفَه عامَّةُ النَّاس بأنَّه صاحبُ الأَمر والنَّهي في البلاَد، لاَ الأَميرُ الَّذي تَختارُه كلُّ طائفةٍ لنَفسِها وتتخيَّلُه صاحبَ الأَمر والنَّهي وهوَ ربَّما ممَّن لاَ يَستطيعُ أن يَعيشَ إلاَّ مُستخفياً في الجُحور، وليسَ له كَلمةٌ يَقولُها إلاَّ في المَواقع العَنكبوتيَّةِ وَراءَ السُّتور!

والثَّانية: بيَّنَ أبو بَكرٍ ﷺ هنا أنَّ بَقاءَهم على الإرثِ الَّذي خلَّفَه لهم رَسولُ الله ﷺ مَقرونٌ ببَقاءِ أَئمَّتهم على الاستِقامةِ.

ولَمَّا كانَ صلاَح السُّلطانِ مَعلومَ الأَثَر في أمَّته، فقَد جعله النَّبيُّ ﷺ من السَّبعةِ الَّذين يَخصُّهم الله بظلِّه يومَ القيامة؛ فقد روَى البُخاريُّ (٦٦٠) ومُسلمٌ (١٠٣١) عن أبي هُريرة ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**سَبعةٌ يُظلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إلاَّ ظِلُّه: الإِمَامُ العَادِلُ...**» الحَديث.

ويَظهرُ صلاَحُ السُّلطانِ في أُمورٍ كَثيرةٍ، أَكتفي هُنا بأَمرَين:

الأَوَّلُ: النُّصحُ لرعيَّتِه في دِينِهم كي يَتعلَّموا مَا يُشرعُ لَهم فيَأْتُوه وما لاَ يُشرَع فيَحذَروه؛ لأنَّ الدِّينَ هو الَّذي يَحفظُ على النَّاس مَصالحَهم الدُّنيويَّةَ والأُخرويَّة، كما كانَ يَفعلُ عمرُ بنُ عبدِ العَزيز رحمه الله في نُصحِه لولاَته، فقَد قالَ البُخاري في أوَّلِ كتابِ الإِيمانِ من «صحيحه»: «وكتبَ عمرُ بن عَبد العَزيز إلى عَدي بن عَدي: إنَّ للإيمانِ فَرائضَ وشَرائع وحُدوداً وسُنناً، فمَن استكملَها استكملَ الإيمانَ، ومَن لم يَستكمِلها لم يَستكمِل الإيمانَ، فإِنْ أعِشْ فسأُبيِّنها لكم حتَّى تَعمَلوا بها، وإن أَمُتْ فما أنا على صُحبتِكم بحَريصٍ» وصحَّحَه ابن حجَر في «تغليق التَّعليق» (٢/ ٢٠)، لقَد أحسَّ رحمه الله ـ لَمَّا استلَمَ الحُكمَ ـ بالمَسئوليَّةِ المُلقاةِ على عاتقِه فقالَ كلمتَه هَذهِ العَظيمةَ، وعرَفَ أنَّ واجبَه الأَكبرَ هو

أن يَتعلَّمَ مَن تحتَ سُلطانِه أَحكامَ الشَّريعةِ كي يَعمَلوا بها، وإذَا عمِلوا بها كانُوا من الأَولياءِ الصَّالِحين، فإذَا كثُر هَذا الصِّنفُ في النَّاس كانُوا أَولَى بكلِّ خيرٍ عندَ الله، فعاشَت الأمَّةُ في حِفظ الله وإن كادَها مَن في الأَرض جَميعاً.

ولَمَّا كانَت الإمارةُ أَقربَ إلى التَّكليف منها إلى التَّشريف لم يَكُن عُمرُ حَريصاً على صُحبةِ رعيَّتِه ما دامَ الخطَرُ كَبيراً فقالَ: «وإن أَمُتْ فما أنا على صُحبتِكم بحَريصٍ»، كما روَى أبو بكر المَرُّوذي في «أخبار الشُّيوخ وأخلاَقهم» (١٤٠) أنَّ الفُضَيل قالَ: «لاَ تَغبِطوا القُضاةَ، وارحَموا الرُّعاةَ، ومَن وَلِيَ القضاءَ فقَد ذُبح بلاَ سكِّين، ويَنبغي للقاضي إذَا بُلِيَ بالقَضاءِ أن يكونَ يوماً في القضاءِ، ويوماً في البُكاءِ؛ فإنَّ له مَوقفاً بينَ يدَي الله ﷻ غداً».

الثَّاني: اختِيارُ أَحسَنِ الوُلاَة وأَصلحِهم؛ وذَلكَ

بالنَّظر إلى دِينِهم أَوَّلاً وإلى قُدرتِهم على تحمُّل مُهمَّاتهم **ثانياً**، كما في التَّنزيل: ﴿**إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ** ﴿٢٦﴾﴾ (القصص: ٢٦)؛ فإنَّ زَوالَ الدُّوَل باصطِناع **السُّفَّل**، وذَلكَ بتَقليدِ كِبار الأَعمالِ صِغارَ الرِّجال، وقد **روَى** الفسوي في «المعرفَة والتَّاريخ» (١/ ٦٠٢) وأبو **نُعيم** في «الحلية» (٥/ ٢٧٩) وابن عَساكر في «تاريخ **دمشق**» (١٨/ ٢١) أنَّ عُمرَ بن عبدِ العَزيز رحمه الله **لَمَّا آلَت إليه** الخلافةُ عزَلَ خالدَ بنَ الرَّيَّان عن رِئاسةِ الحرَس **لأنَّه** كان يَأتمرُ بكلِّ ما يَأمرُه بهِ الخُلفاءُ حتَّى المُخالفاتِ **الظَّاهرة** وكانَ مُسرفاً في الدِّماءِ، على الرَّغم من أنَّه ذكَرَ **أنَّه كان** بينَه وبينَه قَرابةٌ، فأَبدلَه برَجلٍ ذي دِينٍ وتقًى، **وقال**: «اللَّهمَّ إنِّي قد وضَعتُ لكَ خالدَ بن الرَّيَّان، **اللَّهمّ** لاَ تَرفَعْه أبداً، ثمَّ نظرَ في وُجوهِ الحَرَس فدعَا **عمرو** بن المُهاجر الأَنصاري، فقالَ: والله! إنَّكَ لَتَعلمُ ـ **يا عمرو**! ـ أنَّه مَا بَيني وبَينَك قَرابةٌ إلاَّ قَرابة الإسلاَم،

ولَكنِّي قد سَمعتُك تُكثِر تلاوَةَ القُرآنِ، ورَأيتُك تُصلِّي في مَوضعٍ تَظنُّ أن لاَ يَراكَ أحدٌ فرَأيتُك تُحسنُ الصَّلاةَ، [وأنت رَجلٌ من الأَنصارِ]، خُذ هَذا السَّيفَ قد ولَّيتُك حَرَسي»، زادَ الفسوي (١/ ٦٠٤) وابن عساكر من طَريقِه عن نَوفل بن الفُرات قالَ: «مَا رأيتُ شَريفاً خَمَدَ ذِكرُه حتَّى لاَ يُذكَر: مِثلَه، حتَّى إن كانَ النَّاسُ يَقولونَ: ما فعَلَ خالدٌ: أحَيٌّ أو قد ماتَ؟!».

وروَى ابن جَرير في «تاريخه» بعضَ مَواعظِه لوُلاَته، منها قولُه (٤/ ٦٥): «لاَ تَضربنَّ مؤمناً ولاَ مُعاهداً سوطاً إلاَّ في حقٍّ، واحذَرْ القصاصَ؛ فإنَّك صائرٌ إلى مَن يَعلمُ خائنةَ الأَعين وما تُخفي الصُّدور، وتقرأُ كتاباً لاَ يُغادرُ صغيرةً ولاَ كبيرةً إلاَّ أَحصاهَا».

هَذا هو الجَنيُ الطَّيِّب الَّذي يَجْنيه مَن يَكونُ تحتَ مِثْل هَذه الوِلاَياتِ الَّتي تَخافُ اللهَ وتَعلَم حُدودَ ما أَنزَلَ اللهُ على رَسولِه ﷺ وتَعملُ بهِ، وقد امتُحِن المُسلِمونَ

امتحاناً عَصيباً أَيَّامَ خلاَفَةِ المُعتَصِم والمأمون خاصَّةً بسبب اعتِناقِ السُّلطانِ مَذهباً عقَديًّا مُنحرفاً في القُرآنِ، ألا وهو القَولُ بخَلقِ القُرآنِ، فلمَّا وَلِيَ المتوَكِّلُ شرَحَ اللهُ صَدرَه للسُّنَّة واعتقَدَ مُعتقدَ أهلِها ورفَعَ المِحنةَ وكانَت ولاَيتُه خيراً على المُسلِمين.

الذنوبُ هيَ سَبَبُ العُقُوبَات

لاَ يَقعُ شيءٌ في مُلك الله ـ وكلُّ شيء مُلكٌ لله ـ إلاَّ بأَمرِه، ومَا يصيبُ النَّاسَ من نَكباتٍ هو نَتيجةُ أَعمالهم، واللهُ حكَمٌ عدلٌ، فهُمْ يَعيشونَ تحتَ رَحمةِ حَسناتِهم أو نِقمةِ سيِّئاتِهم، وكلَّما استَقامَ العبدُ على شَرع الله استقامَت له الدُّنيا على مَا يَنفعُه ولاَ يضرُّه فضلاً عن الثَّوابِ العَظيم في الآخرةِ، ويسَّر اللهُ له كلَّ عَسيرٍ، وخدَمَه القَريبُ والبَعيدُ، وكَثرَت في مُجتمعِه الخَيراتُ، كما قالَ ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ (الأعراف: ٩٦)، وقالَ في أَهل الكِتاب: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ (المائدة: ٦٦).

ولا يُنغِّص علَيه نِعمتَه إلاَّ ذنبٌ يُصيبُه، قالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وقالَ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ (الشورى: ٣٠)، وقالَ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وقالَ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ (النساء: ٧٩)، وقالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟﴾ (آل عمران: ١٥٥)، وقالَ: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾﴾ (الشورى: ٣١)، وقال: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ ﴿٤٨﴾﴾ (الشورى: ٤٨)، وعَن عَبدِ الله ابن عُمر قالَ: «أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: يَا مَعْشَر الْمُهَاجِرِينَ! خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ وَأَعُوذُ بِالله أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَر الفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا

إِلاَّ فَشَا فِيهِم الطَّاعُونُ والأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلاَفِهِم الَّذِينَ مَضَوْا، ولَمْ يَنْقُصُوا المِكْيَالَ والمِيزَانَ إِلاَّ أُخِذُوا بِالسِّنِينَ وَشِدَّةِ المُؤنَةِ وجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، ولَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلاَّ مُنِعُوا القَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، ولَوْلاَ البَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا، ولَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللهِ وعَهْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، ومَا لَمْ تَحْكُمْ أَئِمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللهِ ويَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللهُ إِلاَّ جَعَلَ اللهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ» أخرجه ابنُ ماجه (٤٠١٩) وصحَّحه الألبانيُّ في تَعليقِه علَيه.

وهكذَا تَفعلُ الذُّنوبُ، ما حلَّت نُذرُها بساحةِ قومٍ إلاَّ ساءَ صَباحُ المُنذَرين، فانكشَفوا عن عدوٍّ أَبادَ خضراءَهم، واجتَنحَ أَرزاقَهم، واستَباحَ حُرماتِهم، وقيَّدَ حرِّيَّاتِهم، وفعلَ بهم من المُنكَرات على قَدْر مَا أَصابُوا من السَّيِّئاتِ، وفاتَهم من المَسرَّاتِ بحسَبِ ما فوَّتوا على

أَنفسِهم من الطَّاعاتِ، والرَّبُّ حكَمٌ عَدلٌ، وبه المُستعانُ.

أَنواعُ العُقُوبَاتِ: العُقوباتُ قِسمانِ:

١. عُقوباتٌ قَدَرِيَّةٌ: وهيَ ما يُصيبُ النَّاسَ مِن فقرٍ وقحطٍ وغلاءٍ في الأَسعارِ وجَورٍ في السُّلطانِ وتَسليطٍ للأعداء وفَسادٍ في الأَموالِ والأَولادِ وفُقدانٍ لطَعْم الحياة والزّلازل والفَيَضانات وأَنواع الخَسف وغَيرِها.

فأمّا عُقوبتُهم بالفَقر والقَحط ونَقص الثَّمراتِ بسبب ذُنوبِهم؛ فكما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّن ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ (الأعراف: ١٣٠).

وأمّا عُقوبتُهم بفَسادِ الأَموالِ والأَولادِ فكما قالَ ﷻ: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ (التوبة: ٥٥).

وأمَّا عُقوبتُهم بالفَيَضانَات والخَسف وغيرِها فكما قالَ ﷻ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وأدلَّةُ هَذا البابِ لا تَكادُ تَخفَى.

وأشدُّ مِن هَذه كلِّها أن يُعاقَبوا بسَلب الإيمانِ والهدَى وعَدم الانتِفاع بالعِلم؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: ١٥٥)، وقالَ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ (الأنعام: ١١٠)، وقالَ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ (الصف: ٥).

قالَ ابنُ القيِّم رحمه الله في «زاد المَعاد» (٤/ ٣٦٢): «ومَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحوالِ العالَمِ ومَبدَئِهِ يَعْرِف أَنَّ جَمِيعَ الفَسادِ فِي

جَوِّهِ ونباتِه وحَيَوانِهِ وأَحوالِ أَهْلِهِ حَادِثٌ بَعْدَ خَلْقِهِ بِأَسْبَابٍ اقتَضَتْ حُدُوثَهُ، ولَمْ تَزَلْ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ وعُقُوبَاتُهُمْ لِلرُّسُل تُحْدِثُ لَهُمْ مِن الفَسَادِ العَامِّ والخَاصِّ ما يَجْلِبُ عَلَيْهِم مِن الآلامِ والأَمْرَاضِ والأَسْقَامِ والطَّواعين والقُحُوطِ والجُدوبِ وسَلْبِ بَرَكَاتِ الأَرْض وثمارِهَا ونَبَاتِهَا وسَلْبِ مَنافِعِهَا أَوْ نُقْصَانِهَا أُمُوراً مُتتابعة يَتْلُو بَعْضُهَا بَعْضاً، فَإِنْ لَمْ يَتَّسِعْ عِلْمُك لهذا فاكْتف بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ (الروم: ٤١)، ونَزِّلْ هَذِهِ الآيَةَ على أَحوال العَالَمِ وطَابِقْ بَيْنَ الوَاقِعِ وبَيْنَهَا وأَنْتَ تَرَى كَيْف تُحْدِثُ الآفَاتُ والعِلَلُ كُلَّ وَقْتٍ فِي الثِّمَارِ والزَّرْعِ والحيوان! وكَيْفَ يَحْدُثُ مِنْ تِلْكَ الآفَاتِ آفَاتٌ أُخَرُ مُتلازمةٌ بعْضُهَا آخِذٌ بِرِقَابِ بَعْضٍ، وَكُلَّمَا أَحْدَثَ النَّاسُ ظُلْماً وفُجُوراً أَحْدَثَ لَهُمْ رَبُّهُمْ تَبَارَكَ وتَعَالَى مِن الآفَاتِ والعلل في أَغْذِيَتِهِمْ وفَواكِهِهِمْ وأَهْوِيَتِهِمْ ومِيَاهِهِمْ

وأَبْدَانِهِمْ وخَلْقِهِمْ وصُوَرِهِمْ وأَشْكَالِهِمْ وأَخْلاَقِهِمْ مِن النَّقْصِ والآفَاتِ مَا هُوَ مُوجَبُ أَعْمَالِهِمْ وظُلْمِهِمْ وفُجُورِهِمْ، ولَقَدْ كَانَتْ الحُبُوبُ مِن الحِنْطَةِ وغَيْرِهَا أَكْبَرَ مِمَّا هِيَ اليَوْمَ كَمَا كَانَتْ أَعْظَمَ، وقَد رَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ أَنَّهُ (وُجِدَ فِي خَزَائِنِ بَعْضِ بَنِي أُمَيَّةَ صُرَّةٌ فِيهَا حِنْطَةٌ أَمْثَال نَوَى التَّمْرِ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا: هَذَا كَانَ يَنْبُتُ أَيَّامَ العَدْلِ)، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ ذَكَرَهَا فِي مُسْنَدِهِ عَلَى إِثْرِ حَدِيثٍ رَوَاهُ[1].

وأَكْثَرُ هَذِهِ الأَمْرَاضِ والآفَاتِ العَامَّةِ بَقِيَّةُ عذَابٍ عُذِّبَتْ بِهِ الأُمَمُ السَّالِفَةُ ثُمَّ بَقِيَتْ مِنهَا بَقِيَّةٌ مُرْصَدَة لِمَنْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنْ أَعْمَالِهِمْ حُكْماً قِسْطاً وقَضَاءً عَدْلاً، وقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إلى هَذَا بِقَوْلِهِ فِي الطَّاعُونِ: (**إِنَّهُ بَقِيَّةُ**

(١) هو عندَه (٢/ ٢٩٦)، وكذا عند ابن مَعين في «تاريخه» (٣٨٩٧) وابن أبي شيبة (٣٥١٦٤).

رِجْزٍ أَوْ عَذَابٍ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)[1]، وكَذَلِكَ **سَلَّطَ** اللهُ سُبْحَانَه وتَعَالَى الرِّيحَ عَلَى قَوْمٍ سَبْعَ لَيَالٍ **وثَمَانِيَةَ** أَيَّامٍ، ثُمَّ أَبْقَى فِي العَالَمِ مِنْهَا بَقِيَّةً فِي تِلْكَ الأَيَّامِ، **وفِي** نَظِيرِهَا عِظَةٌ وَعِبْرَةٌ.

وقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَه أَعْمَالَ البَرِّ والفَاجِرِ مُقْتَضِيَاتٍ لآثارِهَا فِي هَذَا العَالَمِ اقْتِضَاءً لاَ بُدَّ مِنْهُ؛ فَجَعَلَ مَنْعَ الإِحْسَانِ والزَّكَاةِ والصَّدَقَةِ سَبَباً لِمَنْعِ الغَيْثِ مِن السَّمَاءِ والقَحْطِ والجَدْبِ، وجَعَلَ ظُلْمَ المَسَاكِينِ والبَخْسَ فِي المَكَايِيلِ والمَوَازِينِ وتَعَدِّي القَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ سَبَباً لِجَوْرِ المُلُوكِ والوُلاَةِ الَّذِينَ لاَ يَرْحَمُونَ إِن اسْتُرْحِمُوا وَلاَ يَعْطِفُونَ إِن اسْتُعْطِفُوا، وهُمْ فِي الحَقِيقَةِ أَعْمَالُ الرَّعَايَا ظَهَرَتْ فِي صُوَرِ وُلاَتِهِمْ جَائِرِينَ، وتَارَةً بِأَمْرَاضٍ عَامَّةٍ، وتَارَةً بِهُمُومٍ وآلاَمٍ وغُمُومٍ تُحْضِرُهَا نُفُوسُهُمْ لاَ يَنْفَكُّونَ

(١) أخرجَه الترمذي (١٠٦٥) بسندٍ صَحيحٍ.

عَنْهَا، وتَارَةً بِمَنْعِ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ والأَرْضِ عَنْهُمْ، وتَارَةً بِتَسْلِيطِ الشَّيَاطِينِ عَلَيْهِمْ تَؤُزُّهُمْ إِلَى أَسْبَابِ العَذَابِ أَزًّا؛ لِتَحِقَّ عَلَيْهِم الكَلِمَةُ، ولِيَصِيرَ كُلٌّ مِنْهُمْ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ، والعَاقِلُ يُسَيِّرُ بَصِيرَتَهُ بَيْنَ أَقْطَارِ العَالَمِ فَيُشَاهِدُهُ ويَنْظُرُ مَوَاقِعَ عَدْلِ اللهِ وحِكْمَتِهِ، وحِينَئِذٍ يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّ الرُّسُلَ وأَتْبَاعَهُمْ خَاصَّةً عَلَى سَبِيلِ النَّجَاةِ، وَسَائِرُ الخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ الهَلاَكِ سَائِرُونَ، وإِلَى دَارِ البَوَارِ صَائِرُونَ. واللهُ بَالِغٌ أَمْرَهُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ولاَ رَادَّ لِأَمْرِهِ، وبِاللهِ التَّوْفِيقُ».

٢. **عُقُوبَاتٌ شَرْعِيَّةٌ:** وهيَ بأن يُحَرِّم اللهُ علَيهم ما كان حلالاً؛ قالَ تَعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ (الأنعام: ١٤٦)، فأَخبرَ أنَّه حرَّمَ علَيهم أَشياءً ببَغيِهم الَّذي

هو الظُّلم، وهيَ كلُّ ذِي ظفُرٍ من الإِبِل وما أَشبهَها، وحرّمَ علَيهم شُحومَ البقَرِ والغَنَم إلاَّ ما علَقَ منها بالظّهْر والأَمعاءِ والعِظام، والدَّليلُ على أنَّها كانَت حلالاً علَيهم مِن قَبلُ ثمَّ نُسخَت بسُوءِ فِعالِهم قَولُه ﷻ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾﴾ (النساء: ١٦٠ - ١٦١)، ومِثالُه قصَّةُ نعنُّت بني إسرَائيلَ في ذَبح البقَرةِ الَّتي جاءَ ذِكرُها في سُورةِ البَقرةِ؛ فإنَّ اللهَ أَمرَهم في الأَوَّلِ بأيِّ بقَرةٍ تيسَّرَت لديهم، فتمرَّدوا على أَمْر الله بكَثرةِ السُّؤالِ والوَرَع الكاذِبِ فزَادَهم اللهُ قُيوداً مُضنيَةً، قالَ ابنُ عبَّاس: «لَو أخذوا أَدنَى بقَرةٍ اكتَفَوا بها، لكنَّهُم شدَّدُوا فشَدَّدَ اللهُ عليْهم» أثرٌ حسنٌ، روَاه ابنُ جَرير في «تفسيره» (٢/ ٩٨ ـ هجر)، وصحَّحَه ابنُ كَثير في «تفسيره»، أي جعَلَ اللهُ

علَيهم الآصارَ والأَغلالَ بتَعقيدِ أَوصافِ تلكَ البَقرةِ بسبَبِ ذُنوبِهم الَّتي منها تعنُّتُهم في أَمْر الله.

وهُنا سُؤالان:

الأوَّل: هَل يُسلَّط الكفَّارُ على المسلمين، مع أنَّ المسلمِينَ خيرٌ مِنهم على أيَّة حالٍ؟!

الجواب: قالَ العلاَّمةُ الشَّيخ محمَّد الأَمين الشَّنقِيطي في «أضواء البيان» (٣/ ٥٣): «استَشكلَ المُسلِمون ذلكَ وقالُوا: كيفَ يُدالُ منَّا المُشركونَ ونحنُ على الحقِّ وهُم على الباطل؟! فأَنزلَ اللهُ قولَه تَعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وقَولُه تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، فيه إِجمالٌ بيَّنَه بقَولِه: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا

وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٢).

ففي هَذه الفتوَى السَّماويَّة بَيانٌ واضحٌ بأنَّ سببَ تَسليطِ الكفَّار على المُسلمينَ هو فشلُ المُسلمينَ وتَنازُعهم في الأَمر وعِصيانُهم أمرَه ﷺ وإرادةُ بَعضِهم الدُّنيا مُقدِّماً لها على أَمر الرَّسولِ ﷺ، وقد أَوضَحنا هذا في سورةِ آلِ عِمران، ومَن عرَف أَصلَ الدَّاء عرَف الدَّواءَ كما لاَ يَخفَى».

وهَذه الآيةُ نزلَت في غزوةِ أُحُد، وفي عَهد النَّبوَّة، وعلى أَفضل أَصحابِ نبيٍّ! وقد صحَّ عند أحمد (١/ ٣١) وغيره أنَّ عُمر عرَّف سببَ العُقوبةِ بفِعلَين:

الأوَّل: أخذُهم الفِداء في غَزوة بدرٍ قبلَ أن يُشرَع.

والثَّاني: مَعصيتُهم النَّبيَّ ﷺ على جَبل أُحدٍ، حيثُ نهى النَّبيُّ ﷺ الرُّماةَ أن يُغادِروا أَماكنَهم، فخالَفوا، روى البُخاري (٣٠٣٩) وأبو داود (٢٦٦٢) عن البراء

ﷺ قالَ: «جعَلَ النَّبيُّ ﷺ على الرَّجَّالة يومَ أُحُدٍ ـ وكانُوا خَمسين رَجلاً ـ عبدَ الله بن جُبير فقالَ: إن رَأيتُمونا تَخطَّفُنا الطَّير فلاَ تَبرَحوا مَكانَكم هَذا حتَّى أُرسلَ إلَيكم، وإن رَأيتُمونا هزَمْنا القومَ وأَوطَأْناهم فلاَ تَبرحُوا حتَّى أُرسلَ إلَيكم، فهَزَموهم[1]، قالَ: فأَنا ـ والله!ـ رَأيتُ النِّساءَ يَشتَدِدْن قد بدَت خلاَخلُهنَّ وأَسْوُقُهنَّ رافِعاتٍ ثِيابَهنَّ، فقالَ أَصحابُ عَبد الله بن جُبير: الغَنيمةَ ـ أي قَوم!ـ الغَنيمةَ! ظهَرَ أَصحابُكم[2] فما تَنتظِرونَ؟! فقالَ عَبدُ الله بن جُبير: أَنسِيتُم ما قالَ لَكم رَسولُ الله ﷺ؟ قالُوا: والله! لنَأتِيَنَّ النَّاس فلنُصِيبَنَّ من الغَنيمةِ! فلمَّا أَتَوهم صُرِفَت وُجوهُهم فأَقبَلوا مُنهزِمين، فذاكَ إذ يَدعُوهم الرَّسولُ في أُخرَاهم، فلم يَبقَ مع النَّبيِّ ﷺ غير اثنَي عشَرَ رجلاً، فأَصابُوا منَّا

(١) أي هزَمَ المُسلِمونَ المُشركِين.

سَبعينَ، وكانَ النَّبيُّ ﷺ وأَصحابُه أصابَ من المُشركينَ يومَ بدرٍ أربعينَ ومائةً: سَبعينَ أَسيراً، وسَبعينَ قَتيلاً».

ومَعرفةُ هَذا السَّببِ ليسَ بعجَبٍ؛ لأنَّ الآيةَ نزلَت في هَذه الغَزوةِ، ولكنَّ العجَبَ في الاهتِداءِ إلى السَّببِ الثَّاني الَّذي قد لاَ يَخطرُ على بالٍ؛ لأنَّه مضَى عليه زمنٌ، وهو أنَّهم أُخِذوا بما أَخَذوا يومَ بَدرٍ، وهو أنَّهم لَمَّا أَخذُوا أَسرَى المُشركينَ تَشاوَروا في قَتْلِهم أو أَخذِ الفِداءِ من ذَويهم مُقابِلَ إطلاَقِ سَراحِهم، فاختارُوا الثَّانيَ قبلَ أن يُشرع، فأَنزَل اللهُ بيانَ مُخالفتِهم في ذَلك، فقالَ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٦٧ لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٦٨﴾ (الأنفال: ٦٧ – ٦٨)، قالَ عُمرُ رضي الله عنه: «لَمَّا كان يوم أُحُدٍ مِن العام المُقبِل، عُوقِبوا بِما صنَعوا يومَ بَدر من أَخْذهم الفِداء، فقُتِل مِنهم سَبعونَ، وفرَّ

أَصحابُ رَسولِ الله ﷺ عَنه، وكُسرَتْ رَبَاعِيَتُه[١]، وهُشمَت البَيْضةُ على رَأسِه[٢]، وسَالَ الدَّمُ على وَجهِه وأَنزلَ اللهُ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَـٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾﴾ (آل عمران: ١٦٥)، بأَخْذِهم الفِداءَ» أخرَجه ابنُ أبي شَيبة (٧/ ٣٥٨) وأحمدُ (١/ ٣١، ٣٢) ويَعقوبُ ابن شيبَة في «مُسند عُمر» (١/ ٦٣) وحسَّنه وأبو عَوانة

(١) في «تاج العروس» مادَّة: (ربع): «والرَّباعِيَةُ كَثَمانِيَة: السِّنُّ التي بَيْنَ الثَّنِيَّةِ والنَّاب، وهي إحدَى الأَسنانِ الأربعةِ الَّتي تَلي الثَّنايَا، تكونُ للإنسانِ وغَيرِه، ج رَبَاعِيَاتٌ، وقالَ الأَصْمَعِيُّ: للإنسانِ من كُلِّ ثَنِيَّتَان ورَباعِيَتانِ بَعْدَهما ونابَان وضاحِكان وستَّةُ أرحاءٍ من كُلِّ جانبٍ وناجِذان، وكذلكَ مِن أَسفَل».

(٢) في «لسان العرب» مادَّة (هشم): «الهَشْم الكَسْرُ، والبَيضةُ الخُوذةُ»، والخُوذة بالضَّمِّ ج خُوَذ كغُرَف كما «القاموس المُحيط»، مادَّة (خذَّ): هيَ المِغْفَر الَّتي يَلبسُها المُقاتِلُ على رأسه لاتِّقاءِ الضَّرَبات وغَيرها.

في «مسنَده» (٤/ ١٥٧) من طَريق عَبد الرَّحمن بن غَزْوان، وأخرجَه الطَّبري في «تاريخه» (٢/ ٤٦) وأبو عوانة أيضاً (٤/ ١٥٥) والضِّياءُ في «المُختارة» (١/ ٢٨٢) من طَريق عاصِم بن علي الواسِطي، كلاهما عن عكرمَة بن عمَّار عن أبي زُمَيل عن ابن عبَّاس عن عُمر ﷺ، وهو صَحيحٌ، والعجبُ في هَذا الخبَر أنَّ عُمرَ ﷺ تذكَّرَ هَذا الذَّنبَ القَديمَ في غَزوةِ أُحُدٍ، وعرَفَ أنَّه أحَدُ سببَي العُقوبة، فإنَّا لله مِن غَفلتِنا على كَثرةِ ذُنوبِنا وتمنِّينا على الله الأَماني!

فإذَا كانَ شرُّ الخَلْق قد يُسلَّطونَ على أَفضَل الخَلْق بذُنوبِ هؤلاَءِ فكيفَ بمَن هم دُونَهم في الصَّلاَح وأَرسخُ مِنهم في الخَطيئةِ وكَثرةِ الجُناح؟! وتأمَّل خطابَ الله المباشرَ لأَصحابِ النَّبيِّ ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وتأمَّلْ خطابَ الله لنبيِّه ﷺ: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ (النساء: ٧٩)،

ويَزيدُه وُضوحاً بل يَرفعُ الشَّكَّ من أَصلِه تَصريحُ الرَّسولِ ﷺ السَّابق في حَديثِ ابن عُمَر بأنَّ اللهَ يُسلِّط على المُسلمِين عدوًّا مِن غَيرِهم، حيثُ قالَ: «**وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ**»، ولذَلكَ قالَ ابن القيِّم في «إغاثة اللهفان» (١/ ١٠٠): «وبهذا يَظهرُ مَعنى قولِه سبحانَه: ﴿**وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾**﴾ (النساء: ١٤١)، فالآيةُ على عُمومِها وظاهِرِها، وإنَّما المُؤمنونَ يَصدرُ مِنهم مِن المَعصيةِ والمُخالفةِ الَّتي تُضادُّ الإيمانَ ما يَصير به للكافِرين علَيهم سَبيلٌ بحسَبِ تلك المُخالفةِ، فهُم الَّذين تسبَّبوا إلى جَعْل السَّبيل علَيهم كما تَسبَّبوا إلَيه يومَ أُحدٍ بمَعصيةِ الرَّسولِ ومُخالفتِه، واللهُ سُبحانَه لم يَجعل للشَّيطانِ على العبدِ سُلطاناً حتَّى جعَل له العبدُ سبيلاً إلَيه بطاعتِه والشِّركِ به، فجعَلَ اللهُ حينئذٍ له علَيه تسلُّطاً

وقهراً، فمَن وجَدَ خيراً فليَحمدِ اللهَ تعالى، ومَن وَجدَ غيرَ ذلكَ فلاَ يَلومنَّ إلاَّ نفسَه».

لذَا يَنبغي لأَهل الإيمانِ أن يَحذَروا من ذُنوبِهم أن يُسلَّطَ علَيهم مَن هم شرٌّ مِنهم ولو كانُوا كفَّاراً، كما يَنبغي لأَهل السُّنَّة ألاَّ يَأمَنوا أن يُسلَّطَ علَيهم أَهلُ البدَع، وكَثيراً ما يتمكَّنُ هؤلاَءِ من أَهل السُّنَّة بسبَبِ الذُّنوبِ، ويظلُّ أَحدُهم ساخطاً على مَن مكَّنَهم وهوَ غافلٌ عن نَفسِه، فنَعوذُ بالله من شُرورِ أَنفسِنا.

السُّؤال الثاني: قد أَخبرَ اللهُ أنَّ الآصارَ والأغلاَلَ مَوضوعةٌ عن هَذه الأمَّة بثلاَثةِ أَشياء:

الأوَّل: أنَّه قالَ في بعثةِ نبيِّه محمَّدٍ ﷺ: ﴿**ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ**

﴿عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

والثَّاني: إخبارُ الله بكَمالِ شَريعتِه؛ حيثُ قالَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، وإذا كانَت شريعتُنا قد كملَت فنحنُ في مَأمنٍ من أن تُنسخ سَماحتُها إلى مَشقَّةٍ وآصارٍ وأَغلالٍ.

والثَّالث: أنَّ المؤمِنين في عَهد الرَّسول ﷺ دعَوا ربَّهم ألاَ يؤاخذَهم بالنِّسيانِ والخَطأ، وألاَّ يَحمِل علَيهم إصراً، وألاَّ يُحمِّلهم ما لاَ يُطيقون، وقد استُجيبَ دُعاؤُهم، كما روَى مسلم (١٢٦) عَن ابن عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، قَالَ: دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا، قَالَ: فَأَلْقَى اللهُ

الإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ»، ففي هذا الحديثِ أنَّ اللهَ استَجابَ دُعاءَ المؤمِنينَ برَفْع المؤاخذةِ في هَذه الأَشياءِ، فكانَت شَريعةُ هَذه الأمَّة سمحةً لاَ مشقَّةَ فيها، والسُّؤال هو: مَا دامَت شَريعتُنا قد كَملَت، وسَماحتُها قد أُحكِمَت، فهَل تُنسخُ سَماحتُها حتَّى يَلحقَنا فيها مشقَّةٌ إن كانَ منَّا مَعاصٍ؟ وإذَا كانَت قد استقرَّت، على السَّماحةِ، فما فائدةُ الدُّعاءِ إذاً بما في أَواخِر البقرةِ؟

والجواب: أنَّ النَّسخ في شَريعتِنا غيرُ حاصلٍ بعدَ أن ماتَ صاحبُ الشَّريعةِ ﷺ للأدلَّة السَّابقةِ والحمدُ لله،

لَكن يَبقى أنَّ المشقَّةَ قد تلحَق بعضَ هَذه الأمَّة دونَ جَميعِها؛ وذلكَ بحسَب ذُنوب المُذنبين، فتارةً تكونُ بجَهل المُذنبِ نفسِه سَماحةَ الدِّين في بعض المَسائل الشَّرعيَّة، فيُحمِّل نفسَه فيها عنتاً ظنًّا منه أنَّ الدِّينَ جاءَ به، كمَن يَعتقدُ تحريمَ ما هو حلالٌ طيِّبٌ لخَفاءِ تَحليل الله ورَسولِه عندَه، ككثيرٍ من المُعاملاَت الَّتي يَحتاجُ النَّاسُ إلَيها اعتَقَدوا تَحريمَها وجَهلوا يُسرَها بسبَبِ ذُنوبِهم، وكمَن لاَ يُصلِّي في السَّفر قصراً، ولاَ يَمسحُ على الخفَّين، ويرَى الفِطرَ فيه حراماً فيَصوم مع المشقَّة العَظيمةِ، وتارةً يُعاقَب بمَن يُحمِّله عنتاً كسُلطانٍ يُسلَّط علَيه مثلاً، وقد يُبتلَى النَّاسُ بمُطاعٍ يُلزِمهم بما فيه مشقَّتُهم مِثل حاكمٍ أو مُفتٍ أو أَميرٍ يَنسب تشدُّدَه هَذا إلى الشَّرع، ويَكونُ عدمُ عِلم مُطاعيهم بتَيسير الله علَيهم عُقوبةً في حقِّهم لذُنوبِهم، وقد يُبتلَون بمُطاعٍ يَقصد ظلمَهم، يُبتلَون أيضاً بمُطاعٍ لاَ يَقصدُ ظلمَهم

لكنَّه يَجهل مصلحتَهم، كإمامٍ لاَ يَعلم جوازَ إقامةِ الجمُعةِ قبلَ وَقت الزَّوال[1]، فيَشقُّ على المَأمومِين بحِرمانِهم من أَداءِ الجمُعة في وقتٍ ترخَّص فيه رَسولُ الله ﷺ، والمُسلِمونَ الَّذين يَعيشون في بلاَد الكفر بحاجةٍ إلى مِثل هذه الرُّخصة؛ لأنَّ العملَ عندَهم يتوقَّفُ قبلَ الزَّوال ثمَّ يُستأنف بعدَه، فلو كانَ إمامُهم على عِلمٍ بهَذه الرُّخصةِ لبَادرَ إلى تَسهيل صَلاَة الجمُعةِ على جَميع مَن في أوربا مثلاً، ولكنَّه إذَا جهِلَها أو علِمَها

---

(١) وهو قولٌ في مَذهبٍ من مَذاهبِ أَهل السُّنَّة والحَمدُ لله، ألاَ وهو مَذهبُ الإمام أحمَد كما في «مسائل ابنه عبد الله» (ص١١٢)، ويَدلُّ علَيه ما روَاه مسلم (٨٥٨) عن محمَّد بن عليِّ بن الحُسين أنَّه سأَلَ جابرَ بن عبدِ الله: «مَتى كانَ رَسولُ الله ﷺ يُصلِّي الجمعةَ؟ قالَ: كانَ يُصلِّي ثمَّ نَذهبُ إلى جِمالِنا فنُريحُها حين تَزولُ الشَّمسُ يعني النَّواضِح»، وروَى ابن أبي شيبة (٥١٣٤) بسندٍ صَحيحٍ عن عَبدِ الله بن سَلمة قالَ: «صلَّى بنا عَبدُ الله ـ يعني ابنَ مَسعودٍ ـ الجمُعةَ ضحًى، وقالَ: خَشيتُ علَيكُم الحَرَّ».

إلاَّ أنَّ عصبيَّتَه المذهبيَّةَ حالَت دونَ ذلكَ التَّرخُّص لحُرِم أكثرُ المُسلمِين هُناك من أَداءِ فَرضِهم، أو لأدَّى إلى فَصْلهم من عَملِهم إن هم أدَّوا صلاتَهم في وقتِ العمَل، ويكونُ هذا من الآصارِ والأَغلاَل الَّتي جعلَها اللهُ عليهم عقوبةً لهم لتَقصِيرهم في الطَّاعة، أو يُبتلَونَ بمُفتٍ ضَعيفِ العَزيمةِ يُفتي النَّاسَ بحسَب أَهوائِهم، كمَن يَظنُّ أنَّ تَسهيلَ أَمر الاختلاَط بين الطُّلاَّب والطَّالباتِ يُذهبُ المشقَّةَ عنهم أو يَحلُّ العُقدَ الخُلُقيَّةَ الَّتي بَينهم أو يُرضِي عَنه الحضارةَ العَصريَّةَ، فإذَا تعلَّقَ الطَّالبُ بـ (زَميلتِه!) ـ ولاَ بدَّ ـ ولم يَكن إلى الزَّواج سَبيلٌ كما هو شأنُ أَكثَر الطَّلبةِ عاشَا في شَقاءٍ دائمٍ بسببِ تَعلُّق كلٍّ مِنهما بالآخَر مع العَجز عن الوُصولِ إلى تَحقيقِ الرَّغبةِ، فإمَّا أن يَقضيَا وطَرَهما في الحَرام ثمَّ يُضيِّعَا دِراستَهما كما هوَ مُجرَّبٌ، وهُنا تَعظمُ البليَّةُ بانتِشارِ الفاحِشةِ في دِيارِ المُسلمِينَ بمِثل هَذه الفتاوَى

الانهزاميَّة، وإمَّا أن يُحْرَما من ذَلكَ فيَزيدُ هَذا المُفتي (المُعاصِر!) طلاَّبَ العِلم عَذاباً إلى عَذابٍ في الوَقت الَّذي كانَ يتوهَّم أنَّه يُنفِّسُ عَنهم، كما قيلَ في المَعشوقَين:

فمَا في الأَرْض أَشْقَى مِن مُحِبٍّ
وإن وَجَدَ الهَوَى حُلْوَ المَذَاقِ
تَـرَاه بـاكِـياً في كـلِّ حـالٍ
مَخـافَةَ فُـرْقَـةٍ أو لاشْـتِياقِ
فيَبكِـي إن نَأَوْا شَـوْقاً إلَيـهِم
ويَبْكِي إن دَنَوا حَذَرَ الفِرَاقِ
فتَسـخُنُ عَينُـهُ عنـدَ التَّلاَقي
وتَسـخُنُ عَينُـه عِندَ الفِرَاقِ

وهؤلاَء لم تُرفَع عَنهم الآصارُ والأَغلاَلُ وإن كانَ الرَّسولُ ﷺ ليسَ في شَرعِه آصارٌ وأَغلالٌ كما مرَّ.

وقد تَعْلَقُ ذُنوبُ الرَّعيَّة بسُلطانِهم حتَّى يُصيبَه مِنهم بَعضُ ما فيهم، من ذَلكَ مَا استدلَّ به ابنُ كَثير لِمثل مَا نحنُ بصَددِه، ألاَ وهوَ ما رَواه أحمَد (٣/ ٤٧١) عَن رَجُلٍ «أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ فَقَرَأَ بِالرُّومِ فَتَرَدَّدَ فِي آيَةٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: **إِنَّهُ يَلْبِسُ عَلَيْنَا القُرْآنَ أَنَّ أَقْوَاماً مِنْكُمْ يُصَلُّونَ مَعَنَا لاَ يُحْسِنُونَ الوُضُوءَ، فَمَنْ شَهِدَ الصَّلاَةَ مَعَنَا فَلْيُحْسِنِ الوُضُوءَ**»، وجوَّدَ إسنادَه الألبانيُّ في «صِفة صلاَة النَّبيِّ ﷺ» (ص١١٠) في آخِر أَمرَيه، وقالَ ابنُ كَثير في آخِر تَفسير سُورة الرُّوم: «وهَذا إسنادٌ حسنٌ، ومتنٌ حسنٌ، وفيهِ سرٌّ عَجيبٌ، ونبأٌ غَريبٌ؛ وهوَ أنَّه ﷺ تأثَّر بنُقصانِ وُضوء مَن ائتمَّ به! فدلَّ ذلكَ على أنَّ صلاَةَ المَأموم مُتعلِّقةٌ بصلاَة الإمام».

وأمَّا ابنُ تَيمية، فقَد استدلَّ لِما نحنُ بصدَدِه بدَليلٍ عَجيبٍ يدلُّ على عِظَم شَأن العُقولِ الَّتي خلقَها اللهُ ﷻ، ومِن هَذهِ العُقولِ عَقلُ هَذا العالِمِ الكَبيرِ ابن تَيمية

رحمه الله الَّذي اعترَفَ له خُصومُه بالتَّبحُّر في العِلم والذَّكاءِ المُفْرط، وهو ما رَواه البُخاري (٢٠٢٣) عن عُبَادَة بن الصَّامِتِ ومسلم (١١٦٧) عن أبي سَعيدٍ، قَالَ عُبادة رضي الله عنه: «خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ لِيُخْبِرَ النَّاسَ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلاحَى رَجُلانِ مِن المُسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ فَتَلاحَى فُلانٌ وَفُلانٌ، فرُفِعَتْ! وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْراً لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ والسَّابِعَةِ والخَامِسَةِ**»، فهَذا رَسولُ الله ﷺ أَنساه ربُّه ـ بسَبب مَعصيةِ بَعض رَعيَّته ـ عِلماً كانَ قد علَّمه إيَّاه، وهوَ مَعرفةُ وَقتِ لَيلةِ القَدْر الَّتي هيَ خيرٌ من أَلفِ شَهرٍ، وأيُّ عِلمٍ هَذا الَّذي أَضاعَته الذُّنوبُ على أَهلِها؟!

ولئن قيلَ: إذَا كانَ بالإمكانِ تَطبيقُ هَذا الحُكم على كلِّ ذِي سُلطانٍ، فكيفَ يُؤاخَذ الإمامُ العادلُ بما تُحْدِثه رَعيَّتُه من الفُجور أو الخطَأ؟ قيلَ له: إنَّه قد يُنسَّى بعضَ مَا عَلِمه ممَّا يَنفعُهم، أو قد يَشتبِه علَيه بعضُ الحقِّ؛

عُقوبةً لهم، هَذا بالنِّسبةِ لهم، وأمَّا بالنِّسبةِ له فمِن باب: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال: ٢٥)، قالَ الباجي في «المنتقى» عندَ شَرحِه الحَديث رَقم (٧٠٣) من «موَطَّأ مالِك» ونقلَه الزُّرقاني في «شرحه» (٢/ ٢٨٩): «وَقَدْ يُذْنِبُ القَوْمُ الذَّنْبَ فَتَتَعَدَّى فِي الدُّنْيَا عُقُوبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِمْ فَيُجْزَى بِهِ مَنْ لاَ سَبَبَ لَهُ فِي ذَلِكَ الذَّنْبِ، وأَمَّا الآخِرَةُ فَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى».

ولَئن كانَ هَذا الإنساءُ لاَ يَضرُّ كَثيراً أَصحابَ رَسولِ الله ﷺ؛ لأنَّهم مُجتهدونَ في العِبادةِ عَلِموا لَيلةَ القَدرِ أم لم يَعلَموها، فإنَّ اطِّلاَعَ أَمثالِنا علَيها يُعدُّ من أَعظَم الغَنائم، وتَضييعُها يُعدُّ من أَكبرِ الهَرائم، والحكمُ لله وَحدَه.

وقالَ ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٥٢ـ ١٦٠) مُتحدِّثاً عن الدُّعاءِ الَّذي في آخِر سورةِ البقَرةِ:

«وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ إنَّمَا استُجِيبَ لَهُم هَذَا الدُّعَاءُ لَمَّا التَزَمُوا الطَّاعَةَ لله مُطْلَقاً بِقَوْلِهِمْ: ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (البقرة: ٢٨٥)، ثُمَّ أُنْزِلَ هَذَا الدُّعَاءُ فَدَعَوْا بِهِ فَاسْتُجِيبَ لَهُمْ، ولِهَذَا كَانُوا فِي الحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ عَلى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وكَانُوا فِيهَا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ خَيْراً مِمَّا كَانُوا فِيهَا عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَلَمَّا كَانُوا فِي زَمَنِ عُمَرَ حَدَثَ مِن بَعْضِهِم ذُنُوبٌ أَوْجَبَت اجْتِهَادَ الإِمَامِ فِي نَوْعٍ مِن التَّشْدِيدِ عَلَيْهِم، كَمَنْعِهِمْ مِن مُتْعَةِ الحَجِّ[1]»،

---

(١) انظُرْ «صَحيح البُخاري» (١٥٦٣) و(١٥٧١) و«صَحيح مسلم» (١٢٢٣) و(١٢٢٦) و(١٢٣٨).

وكَإِيقَاعِ الثَّلاَثِ إِذَا قَالُوهَا بِكَلِمَةٍ[1]، وكَتَغْلِيظِ العُقُوبَةِ فِي الخَمْرِ[2]...

وخَفِيَ عَلَيْهِم بَعْضُ مَسَائِلِ الفَرَائِضِ وغَيْرِهَا[3] حَتَّى تَنَازَعُوا فِيهَا وَهُمْ مُؤْتَلِفُونَ مُتَحَابُّونَ كُلٌّ مِنْهُمْ يُقِرُّ الآخَرَ عَلَى اجْتِهَادِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ خِلاَفَةِ عُثْمَانَ زَادَ

(١) أي كانَ الطَّلاَقُ الثَّلاَثُ سنتَيْن مِن خلاَفةِ عُمر يَجعلُه واحدةً، فلمَّا رأى تَساهلَ النَّاس فيهِ جعلَه علَيهم ثلاَثاً، انظُرْ «صحيح مسلم» (١٤٧٢).

(٢) يَعني أنَّ عُقوبةَ الشَّاربِ كانَت في عَهدِ الرَّسولِ ﷺ وفي خلاَفةِ أبي بَكرٍ وصدراً من خلاَفةِ عُمر أَربعِين سَوطاً، كما في «صحيح البخاري» (٦٧٧٣) و«صَحيح مسلم» (١٧٠٦)، وفي رِوايةٍ للبخاري (٦٧٧٩) أنَّ السَّائبَ بنَ يَزيد قالَ: «حتَّى إذَا عتَوْا وفسَقُوا جلَدَ - أي عُمرُ - ثَمانِين»، وقد ضاعَفَ عمرُ رضي الله عنه هنا العُقوبةَ؛ لأنَّه كانَ يرَى - معَ مَن استَشارَهم من الصَّحابةِ - أنَّ عُقوبةَ الشَّاربِ تَعزيرٌ وليسَت حدًّا لاَ يُزادُ علَيه ولاَ يُنقَص.

(٣) انظُرْ «فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ٢٠) والصَّفحاتِ الأُولى من «رَفْع الملاَم عن الأئمَّة الأعلاَم» لابن تَيمية.

التَّغَيُّرُ والتَّوَسُّعُ فِي الدُّنْيَا وَحَدَثَتْ أَنْوَاعٌ مِن الأَعْمَالِ لَمْ تَكُنْ على عَهْدِ عُمَرَ، فَحَصَلَ بَيْنَ بَعْضِ القُلُوبِ تَنَافُرٌ حَتَّى قُتِلَ عُثْمَانُ فَصَارُوا فِي فِتْنَةٍ عَظِيمَةٍ، قَد قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال: ٢٥)، أَيْ هَذِهِ الفِتْنَةُ لاَ تُصِيبُ الظَّالِمَ فَقَطْ، بَلْ تُصِيبُ الظَّالِمَ والسَّاكِتَ عَنْ نَهْيِهِ عَن الظُّلْمِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوا المُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُم اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ**)[1]، وصَارَ ذَلِكَ سَبَباً لِمَنْعِهِمْ كَثِيراً مِن الطَّيِّبَاتِ، وصَارُوا يَخْتَصِمُونَ فِي مُتْعَةِ الحَجِّ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَمْ تَكُنْ فِيهِ خُصُومَةٌ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَطَائِفَةٌ تَمْنَعُ المُتْعَةَ مُطْلَقاً كَابنِ الزُّبَيْرِ[2]، وطَائِفَةٌ تَمْنَعُ الفَسْخَ

(١) أخرجَه أبو داود (٤٣٣٨) وصحَّحَه الأَلبانيُّ فيه.

(٢) انظُرْ «صحيح البخاري» (١٥٥٩) و(١٥٦٣) و(١٥٦٧) و«صحيح مسلم» (١٢١٧) و(١٢٢١) و(١٢٢٣) و(١٢٢٩) و(١٢٣٨) و(١٢٤٩).

كَبَنِي أُمَيَّةَ وَأَكْثَرِ النَّاسِ وصَارُوا يُعَاقِبُونَ مَنْ تَمَتَّعَ، وطَائِفَةٌ أُخْرَى تُوجِبُ المُتْعَةَ[1]، وَكُلٌّ مِنْهُمْ لاَ يَقْصِدُ مُخَالَفَةَ الرَّسُولِ، بَلْ خَفِيَ عَلَيْهِم العِلْمُ، وكَانَ ذَلِكَ سَبَبُهُ مَا حَدَثَ مِن الذُّنُوبِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (**خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلاَحَى رَجُلاَنِ فَرُفِعَتْ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ خَيْراً لَكُمْ**)[2]، أَيْ قَدْ يَكُونُ إِخْفَاؤُهَا خَيْرًا لَكُمْ لِتَجْتَهِدُوا فِي لَيَالِي العَشْرِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ إِخْفَاءُ بَعْضِ الأُمُورِ رَحْمَةً لِبَعْضِ النَّاسِ...

وَإِنَّ الحَقَّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ بِبَعْضِ النَّاسِ خَفَاؤُهُ؛ لِمَا فِي ظُهُورِهِ مِن الشِّدَّةِ عَلَيْهِ، ويَكُونُ مِنْ بَابِ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿**لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ (المائدة: ١٠١)، وَهَكَذَا مَا يُوجَدُ فِي

(١) انظُر «صحيح البخاري» (٤٣٩٦) و«صحيح مسلم» (١٢٤٥).

(٢) تقدَّمَ تَخريجُه قَريباً.

الأَسْوَاقِ مِن الطَّعَامِ والثِّيَابِ قَدْ يَكُونُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مَغْصُوباً، فَإِذَا لَمْ يَعْلَمِ الإِنْسَانُ بِذَلِكَ كَانَ كُلُّهُ لَهُ حَلاَلاً لاَ إِثْمَ عَلَيْهِ فِيهِ بِحَالٍ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا عَلِمَ، فَخَفَاءُ العِلْمِ بِمَا يُوجِبُ الشِّدَّةَ قَدْ يَكُونُ رَحْمَةً، كَمَا أَنَّ خَفَاءَ العِلْمِ بِمَا يُوجِبُ الرُّخْصَةَ قَدْ يَكُونُ عُقُوبَةً، كَمَا أَنَّ رَفْعَ الشَّكِّ قَدْ يَكُونُ رَحْمَةً، وَقَدْ يَكُونُ عُقُوبَةً، والرُّخْصَةُ رَحْمَةٌ، وَقَدْ يَكُونُ مَكْرُوهُ النَّفْسِ أَنْفَعَ كَمَا فِي الجِهَادِ: ﴿**وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ**﴾ (البقرة: ٢١٦)، والمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِن الذُّنُوبِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِخَفَاءِ العِلْمِ النَّافِعِ أَوْ بَعْضِهِ، بَلْ يَكُونُ سَبَبًا لِنِسْيَانِ مَا علِمَ، وَلِاشْتِبَاهِ الحَقِّ بِالبَاطِلِ تَقَعُ الفِتَنُ بِسَبَبِ ذَلِكَ».

وقد يَرتكبُ النَّاسُ من الذُّنوب ما يُوجبُ أن يُسلَّط علَيهم شدَّةُ السُّلطانِ فيُغلظ لهم العُقوبةَ، قالَ ابنُ تَيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١١٣): «ثبتَ عن عُمَر بن

الخطَّاب أنَّه أمَرَ بتَحريقِ حانُوتٍ كانَ يُباعُ فيه الخمرُ لرُوَيشِد الثَّقفي، وقالَ: إنَّما أنتَ فُوَيسِق لاَ رُوَيشِد[1]! وكذلكَ أميرُ المُؤمنينَ عليُّ بن أبى طالبٍ أمَرَ بتَحريقِ قَريةٍ كانَ يُباعُ فيها الخَمر رَواه أبو عُبيدة وغيرُه[2]»، فالأَحوالُ الَّتي تَغيَّرَت في عَهدِ عُمرَ ﷺ كانَت أَخفَّ ممَّا كانَ في عَهدِ عليٍّ ﷺ، لَكنَّ ذُنوبَ الرَّعيَّة أَوجبَت اجتِهادَ الخَليفتَين في أَمرٍ كانَت عُقوبتُه أَخفَّ في أَصلِها من التَّحريقِ بالنَّار، فسلَّطَت الذُّنوبُ على أَهلِها شدَّةَ الخَليفتَين.

ومِن هَذا البابِ مَا رَواه البخاري (٥٦٦٩) ومسلم (١٦٣٧) عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ الله ﷺ وَفِي البَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، قَالَ النَّبِيُّ

(١) أخرجَه أبو عُبيد في «الأموال» (٢٦٧) وعبد الرزاق (١٠٠٥١) و(١٧٠٣٩) بإسنادٍ صَحيح.
(٢) أخرجَه في «الأموال» (٢٦٨).

ﷺ: **هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ**، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الوَجَعُ وعِنْدَكُم القُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ الله، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ البَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُب لَكُم النَّبِيُّ ﷺ كِتَاباً لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالاِخْتِلاَفَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **قُومُوا**، قَالَ عُبَيْدُ الله: فَكَانَ ابنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ الله ﷺ وبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الكِتَابَ مِن اختِلاَفِهِمْ ولَغَطِهِمْ».

ولاَ شكَّ أنَّ ما وَقَعوا فيه من اختلاَفٍ كانَ سبباً في مَنعِهم مَعرفةَ مَن يتولَّى بعدَ رسولِ الله ﷺ، لكن الَّذي حصَلَ في عهدِ الصَّحابةِ كانَ خَيرُه أَكثرَ مِن شرِّه؛ فإنَّ اللهَ جمعَهم على خَيرِهم مِن غير أن يعيِّنَه النَّبيُّ ﷺ نصًّا؛ لأنَّهم كانُوا على كَلمةٍ سَواءٍ في الرَّجل الَّذي يكونُ بعدَه ﷺ، وهو أبو بَكر ﷺ، كما روَى البُخاري (٥٦٦٦)

أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وابنِهِ وَأَعْهَدَ؛ أَنْ يَقُولَ القَائِلُونَ أَوْ يَتَمَنَّى المُتَمَنُّونَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَأْبَى اللهُ ويَدْفَعُ المُؤْمِنُونَ أَوْ يَدْفَعُ اللهُ ويَأْبَى المُؤْمِنُونَ**»، فلم يَكونُوا بحاجةٍ إلى أن يُدَلُّوا على الرَّجل المُناسبِ؛ لأنَّهم بصلاَحِهم اختِيرَ لهم أَصلحُ أهل زَمانِهم، فولَّى اللهُ علَيهم واحداً من جنسِهم، قالَ الشَّيخ محمَّد بن صَالح بن عثيمِين في «شرح العَقيدة الواسطيَّة» (٢/ ٢٧٠): «فكما جاءَ في الأَثَر: كما تَكونُونَ يُوَلَّى علَيكُم، فخَيرُ القُرونِ لاَ يُوَلِّي اللهُ عَلَيهم إلاَّ مَن هوَ خَيرُهم»، ولذَلكَ كانَ السَّلفُ يُوصُون النَّاسَ عندَ وُجودِ السُّلطانِ الظَّالم بأن يُعِيدوا النَّظرَ فيما بَينَهم وبينَ الله لاَ أن يَخرُجوا علَيه، كما روَى الدِّينَوَري في «المجالسة» (٢٤٣٣) عن الحسن أنَّه كانَ يَقولُ زمَنَ الحَجَّاج بن يوسُف: «اتَّقُوا اللهَ؛ فإنَّ عِندَ الله حَجَّاجِين كَثيرة!».

ويؤيِّدُه مَا روَاه خَيثمةُ في «حديثه» (ص١٣١) وابن أبي عاصم في «السنَّة» (١١٥٨) والحاكم (٣/ ١٤٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٤٩) وفي «دلائل النبوَّة» (٧/ ٢٢٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥٦١) وغيرُهم من طرُقٍ، منها طَريقُ شَقيق بن سَلَمة قالَ: قيلَ لعليِّ بن أبي طَالبٍ: «ألاَ تَستَخلِف علَينا؟ فقالَ: ما استَخلَف رَسولُ الله ﷺ، ولَكن إن يُرِد اللهُ بالنَّاس خَيراً سيَجمعُهم بَعدِي على خَيرِهم كما جمَعَهم بعدَ نبيِّهم على خَيرِهم»، وقد جوَّدَ إسنادَه ابن كَثير في «البداية والنِّهاية» (٥/ ٢٥١)، ولعلَّه من جهةِ طرُقِه.

وكَلمةُ عليٍّ رضي الله عنه هَذه مِن صَميم مَوضوعِنا، ومِن هنا قيلَ: كَما تَكونُوا يُوَلَّى علَيكُم.

كما تكونوا يُولى عليكم

هَذهِ الكَلمةُ لَيسَت حَديثاً نبَويًّا وإن اشتهَرَ ذَلكَ عندَ النَّاس[1]، ولكنَّها حِكمةٌ درَجَت على أَلسنةِ الاجتِماعيِّين والمُؤرِّخِين خاصَّةً؛ لأنَّها قاعدةٌ سُلطانيَّةٌ مطَّردةٌ، شهِدَ لها البَحثُ الاستِقرائيُّ للتَّاريخ؛ فلاَ تَكادُ تُحكَم جَماعةٌ إلاَّ بمَا يُناسبُ مُستَواها من الصَّلاَح أو غَيرِه، وكلُّ سُلطانٍ من طِينةِ رَعيَّتِه، ومَعلومٌ أنَّ اللهَ ﷻ سلَّطَ فِرعَونَ على قَومِه لأنَّهم كانُوا على مُستَواه، كما قالَ سُبحانَه: ﴿ **فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ** ﴿٥٤﴾ ﴾ (الزخرف: ٥٤)، فوصَفَهم بالفِسق، فلذلكَ سلَّطَ اللهُ علَيهم مَن يُناسبُهم، قال ابنُ تَيمية في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٣٨): «والخَفيفُ هو السَّفيهُ الَّذي لاَ يَعملُ بعِلمِه، بل يتَّبع هَواه».

(١) انظُرْ «السِّلسلة الضَّعيفة» للعلاَّمة الألباني (٣٢٠).

ويَبدُو أنَّ هَذهِ الحِكمةَ قَديمةٌ؛ فقَد قالَ العَجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ١٤٧): «رَوَاه الطَّبراني عن الحَسن البَصْري أنَّه سَمعَ رَجلاً يَدعُو على الحَجَّاج، فقالَ له: لاَ تَفعَل؛ إنَّكم مِن أَنفسِكم أُتِيتم، إنَّما نَخافُ إن عُزِل الحَجَّاجُ أو ماتَ أن يَتولَّى علَيكُم القِردةُ والخَنازيرُ؛ فقَد رُويَ أنَّ أَعمالَكم عُمَّالُكم، وكَما تَكونُوا يُوَلَّى علَيكُم».

وقَولُه: (فقَدْ رُويَ...) دَليلٌ على أنَّها كانَت قَبلَه، وسيَأتي في بَعض كلاَم السَّلفِ إسنَادُها إلى بَعض الأَنبياءِ، وحَسبُكم بذَلكَ دَليلاً على قِدمِها، ولعلَّه لَمَّا كانَت قاعدةً اجتِماعيَّةً سُلطانيَّةً مُطَّردةً في تاريخ البَشريَّةِ لم يُعلَم لها الأَصلُ الأَوَّلُ، واللهُ أَعلَم.

وقد سبقَ تَبيينُ أنَّ النَّفسَ هيَ أَوَّلُ جُذورِ البليَّة، وسبقَ أيضاً تَبيينُ أنَّ النَّاسَ يَجنُون ثِمارَ أَعمالِهم، ومِن هَذه الثِّمار حالُ مُلوكِهم، فإنَّها تابعةٌ لِما يُقارِفون من أَعمالٍ، ولذَا يُقالُ: ظُلمُ العُمَّالِ ظُلْمةُ الأَعمال، والمَقصودُ

بالعمَّالِ الأُمراءُ والمَسئولونَ، فإنَّه كانَ يُقالُ: فلانٌ عامِلٌ، وهو الَّذي يَعنونَ به اليَوم (الوَالي) و(المُحافِظ) ونَحوَهما، وكانَ يُقالُ عندَنا إلى عَهدٍ قَريبٍ للمَدينةِ الكَبيرةِ: عَمالةُ كذَا، على معنَى (المُحافَظة) و(الوِلاية)، ويُقالُ للقائِم علَيها: عامِل، ثمَّ تحرَّفَت هَذه الكَلمةُ اليَومَ في الاصطِلاَح الإداريِّ إلى المعنَى المُقابِل، فيُطلِقونَ على كلِّ مَن تدنَّت رُتبتُه الاجتِماعيَّة اسم عامِل، فلعلَّه يُضمُّ إلى المَناهِي اللَّفظيَّة؛ مَا دامَت نَتائجُ فَهمِه عَكسيَّة!

إذاً، فمعنَى قَولِهم: (ظُلمُ العمَّالِ ظُلْمةُ الأَعمالِ): أنَّ ظُلمَ المَسئولِين متسبِّبٌ عن ظُلمةِ أَعمالِ رعيَّتِهم.

الأدلةُ من الكِتاب والسُّنة وفَهمُ السَّلف لها:

اعلَمْ أنَّ النُّصوصَ الَّتي سُقتُها في فَصل (الذُّنوب هيَ سَببُ العُقوباتِ) داخلةٌ في أَدلَّة هَذا الفَصل، كمِثل قَوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ

أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ (الشورى: ٣٠)؛ لأنَّ كَونَ السُّلطانِ ظالماً يُعدُّ مُصيبةً نُكبَت بها الأمَّةُ، وقد أَخبرَ اللهُ أنَّ مَصدرَ المَصائبِ هوَ سيِّئاتُ الأمَّة، فمَن أَعادَ تلكَ الأدلَّةَ هنا يَكونُ قد أَصابَ في الاستِدلاَل.

وكذَلكَ مَا استَفاضَ مِن سِيرةِ الرَّسولِ ﷺ في التَّركيز على دَعوةِ عامَّةِ النَّاس دونَ التَّركيز على مَنصبِ السَّاسةِ مِنهم هوَ من أَدلَّة هَذهِ القاعدةِ، بل هوَ مِن بدَهيَّاتِ مَنهَج الأَنبياءِ جَميعاً علَيهم الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، أُجمِلُه هُنا ليَتذكَّرَه القارئُ، وأَذكرُ بَعضَ تَفاصيلِه في فَصل: (شُبهةٌ وجَوابُها) إن شاءَ اللهُ.

وأَزيدُ من الأَدلَّةِ الأدلَّةَ التَّفصيليَّةَ الآتيةَ:

أَخرَجَ أبو الشَّيخ عن مَنصُور بن أبي الأَسوَد قالَ: «سَألتُ الأَعمشَ عن قَولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ (الأنعام: ١٢٩): مَا سَمعتَهم يَقولونَ فيه؟ قالَ

سَمعتُهم يَقولونَ: إذَا فسَدَ النَّاسُ أُمِّرَ علَيهم شِرارُهم»، كذَا في «الدُّرّ المنثور» للسُّيوطي (٣/ ٣٥٨).

وقالَ الطُّرطوشي في «سراج الملوك» (٢/ ٤٦٧): «لم أَزَل أَسمعُ النَّاسَ يَقولونَ: (أَعمالُكم عُمَّالُكم)، (كَما تَكونُوا يُوَلَّى علَيكم)، إلى أن ظَفرتُ بهَذا المعنَى في القُرآنِ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ (الأنعام: ١٢٩)، وكانَ يُقالُ: مَا أَنكرتَ مِن زَمانِك فإنَّما أَفسدَه علَيكَ عَملُك، وقالَ عَبد الملِك بنُ مَروَان: مَا أَنصَفتُمونا يَا مَعشرَ الرَّعيَّة! تُريدونَ منَّا سيرةَ أبي بكرٍ وعُمرَ ولاَ تَسيرونَ فينَا ولاَ في أَنفسِكم بسِيرتِهما؟! نَسألُ اللهَ أن يُعينَ كلًّ على كلٍّ.

وقالَ قَتادة: قالَت بَنو إسرَائيل: إلهَنا! أنتَ في السَّماءِ ونَحنُ في الأَرض، فكيفَ نَعرفُ رِضاكَ مِن سخَطِك؟ فأَوحَى اللهُ تَعالى إلى بَعض أَنبيائِهم: إذَا استَعملتُ

علَيكُم خِيارَكم فقَد رَضِيتُ عَنكم، وإذَا استَعملتُ علَيكُم شِرارَكم فقَد سَخطتُ علَيكُم.

وقالَ عَبيدةُ السَّلماني لعليِّ بن أبي طالبٍ ﷺ: يَا أَميرَ المُؤمنينَ! مَا بالُ أبي بكرٍ وعُمرَ انطاعَ النَّاسُ لهما، والدُّنيَا علَيهما أَضيَقُ مِن شِبرٍ فاتَّسَعَت علَيهما، ووليَت أنتَ وعُثمانُ الخلاَفةَ ولم يَنطاعُوا لكما، وقد اتَّسعَت فصارَت علَيكما أَضيَقَ مِن شِبرٍ؟ فقالَ: لأنَّ رعيَّةَ أبي بكرٍ وعُمر كانُوا مِثلي ومِثلَ عُثمان، ورَعيَّتي أنا اليَومَ مِثلُك وشِبهُك!

وكتبَ أَخٌ لمحمَّد بن يوسُف يَشكو إلَيه جَور العمَّال، فكتبَ إلَيه محمَّدُ بن يوسُف: بلَغَني كتابُك وتَذكر مَا أَنتُم فيه، وليسَ يَنبَغي لمَن يَعملُ المعصيةَ أن يُنكرَ العُقوبةَ، ولم أرَ مَا أَنتُم فيه إلاَّ مِن شُؤم الذُّنوبِ، والسَّلاَم».

وقالَ محمَّد حقِّي في «تفسيره» عندَ قَولِه تَعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ ﴾ (آل عِمران ٢٦): «مَعْناه إن كُنتُم مِن أَهلِ الطَّاعةِ يُوَلِّ عَلَيكم أَهلَ الرَّحمةِ، وإن كُنتُم مِن أَهلِ المَعصيةِ يُوَلِّ عَلَيكُم أَهلَ العُقوبةِ».

ومِن هَذا المعنَى قولُ الله تَعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ (الإسراء: ١٦)، فأَخبرَ سُبحانَه أنَّه يُسلِّط المَسئولِين المُترَفِين بفِسقِهم على أَهْل القَريةِ المُستحِقَّة للإهلاك، ولاَ ريبَ أنَّها ما استَحقَّت الإهلاكَ إلاَّ وهيَ ظالِمةٌ؛ كما قالَ تَعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ (الكهف: ٥٩)، وبهَذا التَّفسيرِ فَهِم بَعضُ السَّلفِ الآيةَ؛ فقَد روَى أبو نُعيم (٦/ ٣٠) والبيهقي في «شُعب الإيمان» (٧٣٨٩) وأبو عَمرو الدَّاني في «السُّنن الواردة في الفِتن» (٢٩٩) بسندٍ صَحيحٍ عن كَعب الأَحْبار أنَّه

قالَ: «إنَّ لكلِّ زَمانٍ مَلِكاً يَبعثُه اللهُ على قُلوبِ أَهلِه[1]، فإذَا أَرادَ اللهُ بقَومٍ صلاَحاً بعَثَ فيهم مُصلحاً، وإذَا أَرادَ بقَومٍ هَلكةً بعَثَ فيهم مُترَفاً، ثمَّ قرَأَ: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ (الإسراء: ١٦)»، قالَ المُناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٦٥): «والتَّقديرُ: بقَومٍ أَهْل سُوءٍ سُوءاً؛ فإنَّه تَعالى إنَّما يُوَلِّي علَيهم مُترَفيهم لعَدَم استِقامتِهم».

واستدلَّ بَعضُ أَهل العِلم بما روَاه مسلم (١٨١٩) عن جابرٍ يَقولُ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيشٍ في الخَيرِ والشَّرِّ**»، قالَ علي القارِي رحمه الله في «مِرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١١/ ١٣١): «وقيلَ: مَعناه إن كانُوا خِياراً سلَّطَ اللهُ علَيهم أَخياراً مِنهُم، وإن كانُوا أَشراراً سلَّطَ اللهُ علَيهم أَشراراً مِنهُم؛ كَما قيلَ: أَعمالُكم

(١) أي حسَبَ قُلوبِ أَهلِه.

عُمَّالُكم، وكَما رُوي: كَما تَكونُوا يُوَلَّى عليكُم»، وكذَلك قالَ المُناوي في «فيض القدير» (٣/ ١٨٩).

ولقَد سُلِّط الحَجَّاجُ بن يُوسف على الأمَّة بظُلمِه الكَبير، ولَمَّا رأَى الحسنُ البَصري رحمه الله تذمُّرَ النَّاس من وِلاَيتِه بسبَبِ ذَلكَ نصَحَ لهم مُستدلاً بهَذه القاعدةِ، فقالَ: «إنَّ الحَجَّاجَ عُقوبةٌ مِن الله عز وجل لم تَكُ، فلاَ تَستَقبِلوا عُقوبةَ الله بالسَّيف، ولَكن استَقبِلوها بتَوبةٍ وتَضرُّعٍ واستِكانةٍ، وتُوبُوا تُكْفَوه» روَاه ابنُ أبي الدُّنيا في «العقوبات» (٥٢) بإسنادٍ صَحيحٍ، وفي رِوايةٍ في «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٦٤) و«جُمل من أنساب الأشراف» للبلاذري (٧/ ٣٩٤) بإسناد صحيح أنَّ الحسنَ رحمه الله قالَه لمَن رَآه يُحرِّض على الخُروج، فتأمَّلْ ارتِباطَ هَذه القاعدةِ بالنَّهي عن الخُروج عندَ السَّلف.

ثمَّ هوَ قالَه للمُواجِهينَ للحَجَّاج المُبير المُسرِف في الدِّماء الَّذي ورَدَ فيه عند التِّرمذي (٢٢٢٠) بسندٍ

صَحيحٍ عَن هِشَام بنِ حَسَّان قَالَ: «أَحْصَوْا مَا قَتَلَ الحَجَّاجُ صَبْراً فَبَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ وعِشْرِينَ أَلْفَ قَتِيلٍ!!»، وهو الَّذي قالَ فيه الذَّهبيُّ في «السِّيَر» (٤/ ٣٤٣): «وكانَ ظَلوماً جبَّاراً ناصبيًّا خَبيثاً سفَّاكاً للدِّماءِ...»، بَل كفَّرَه بعضُ السَّلفِ، انظُرْه بالسَّندِ الصَّحيح عن طاوُوس عندَ عبد الرَّزَّاق في «الأَمالي في آثَار الصَّحابَة» (١٤) وابن أبي شيبة في «الإيمان» (٩٥) وابن سَعد في «الطَّبقات» (٥/ ٥٤٠) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٨٢٠) و(١٨٢١)، وبالسَّندِ الحسَن عن الأعمش ومُجاهد عندَ أبي الفَضل الزُّهري في «حديثه» (٢٧٤)، وبالسَّندِ الصَّحيح عن الشَّعبي والأجلح عندَ أبي الفضل أيضاً (٢٧٥) وابن أبي شيبة في «الإيمان» (٩٧) واللالكائي (١٨٢٣) وصحَّحَه الألباني في تعليقه على «الإيمان»، وعن إبراهيم النَّخعي عندَ ابن سعد (٦/ ٢٧٩) واللالكائي (١٨٢٠).

وعلى كلٍّ، فإنَّ الغرضَ من هَذا بَيانُ أنَّ أقلَّ ما قيلَ في الحجَّاج: إنَّه مُسلمٌ سفَّاكٌ للدِّماءِ، معَ ذَلكَ كانَ يُنهَى عن الخُروج علَيه؛ ويُعتذَر بأنَّ وِلاَيتَه كانَت عُقوبةً من الله لذُنوب النَّاس؛ كي يَنتبِهُوا لِما يَجبُ علَيهم من التَّوبةِ، لاَ أن يُعالِجوا أثرَ ذُنوبِهم بالسَّيف، فَلْيتأمَّلْ هَذا الدُّعاةُ الحرَكيُّون إن كانُوا بهَدي السَّلف يتَحرَّكونَ!

وروَى الدَّاني في «السُّنن الواردة في الفِتن» (٣٠٠) وابن عَساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٤٧٧) عن أبي الجَلد الأسَدي التَّابعيِّ العابد أنَّه قالَ: «يُبعَث على النَّاس مُلوكٌ بذُنوبِهم».

وروَى البَيهقي في «الشُّعَب» (٧٣٩٠) عن إبراهيم ابن حمش الواعِظ أنَّه كانَ يَقولُ: «اللَّهمَّ بما كَسبَت أَيدِينا سلَّطتَ علَينَا مَن لاَ يَعرفُنا ولاَ يَرحمُنا».

وقالَ ابنُ القيِّم في «الدَّاء والدَّواء» (ص ٧٥ـ علي حسن): «نظَرَ بَعضُ أَنبياءِ بني إسرَائيلَ إلى مَا يَصنعُ بهم

بُخْتنَصَّرُ، فقالَ: بما كسَبَت أَيدِينا سلَّطتَ علَينا مَن لاَ يَعرِفكَ ولاَ يَرحمُنا.

وقالَ بُخْتنَصَّرُ لدَانيال: مَا الَّذي سلَّطَني علَى قَومِك؟ قالَ: عِظَمُ خَطيئتِك، وظُلْمُ قَومِي أَنفسَهم».

وقالَ ابن الأَزرَق في «بدائع السلك في طبائع الملك» (١/ ٢٣٥): «يَجبُ على الرَّعيَّة مُلاَحظةُ أنَّ جَورَ السُّلطانِ وعُمَّالِه نَتيجةُ أَعمالِها الحَائل عن نَهج الصِّراطِ السَّويِّ؛ لِما سبَقَ مِن تَقريرِ مَدلولِ قَولِهم: كَما تَكونُوا يُوَلَّى علَيكُم، وبذَلكَ أَجابَ ابنُ الجزَّار السّرقسطِي عن المُستَعين بن هُود ـ وقَد تَشكَّى إلَيه بَعضُ رَعايَاه مِن بَعض عمَّالِه ـ:

نَسَبتُمُ الجَورَ لِعُمَّالِكُم ... ونِمْتُمْ عن سُوءِ أَفعالِكُمْ
لاَ تَنسبوا الجَورَ إِلَيهُمْ فمَا ... عُمَّالُكُم إلاَّ بأَعْمالِكُمْ
تَالله لَو مَلَكْتُم سَاعةً ... لم يَخطُر العَدْلُ على بَالِكُمْ».

وقالَ الشَّيخُ محمَّد بن عُثَيمين في الخُطبةِ العَاشرةِ من كِتابِه «الضِّياء اللاَّمع في الخُطَب الجوامع» بعدَ حِكايةِ شيءٍ من سِيرةِ عُمَر: «هَكَذا كانَت سِيرةُ الخُلفاءِ في صَدرِ هَذه الأُمَّة حِينَ كانَت الرَّعيَّةُ قَائمةً بأَمْر الله خائِفةً مِن عِقابِه رَاجيةً لثَوابِه، فلمَّا بدَّلَت الرَّعيَّةُ وغيَّرَت وظَلَمَت نَفسَها تبدَّلَت أَحوالُ الرُّعاةِ؛ وكَما تَكونُونَ يُوَلَّى علَيكُم».

ولابن القيِّم كلاَمٌ بَليغٌ في هَذا لم أَرَ أَبلغَ مِنه عندَ أَهل العِلم، قالَ رحمه الله في «مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٢٥٣): «وتَأمَّلْ حِكمتَه تَعالى في أن جعَلَ مُلوكَ العِبادِ وأُمراءَهم ووُلاَتَهم مِن جِنس أَعمالِهم، بل كأنَّ أَعمالَهم ظهرَت في صُوَر وُلاَتهم ومُلوكِهم، فإن استَقامُوا استَقامَت مُلوكُهم، وإن عدَلوا عدَلَت علَيهم، وإن جارُوا جارَت مُلوكُهم ووُلاَتُهم، وإن ظهَرَ فيهم المَكرُ والخَديعةُ فوُلاَتُهم كذَلكَ، وإن مَنَعوا حُقوقَ الله لدَيهم

وبَخِلوا بها مَنعَت مُلوكُهم ووُلاَتُهم مَا لهم عندَهم مِن الحقِّ وبَخِلوا بها علَيهم، وإن أَخَذوا ممَّن يَستَضعِفونه مَا لاَ يَستَحقُّونه في مُعاملتِهم أَخذَت مِنهم المُلوكُ مَا لاَ يَستَحقُّونه وضَرَبَت علَيهم المُكوسَ والوَظائفَ، وكلَّ مَا يَستَخرِجونَه من الضَّعيفِ يَستَخرِجُه الملوكُ مِنهم بالقوَّةِ، فعمَّالُهم ظهَرَت في صُوَر أَعمالِهم، وليسَ في الحِكمةِ الإلهيَّةِ أن يُوَلَّى على الأَشرارِ الفجَّارِ إلاَّ مَن يَكونُ مِن جِنسِهم، ولَمَّا كانَ الصَّدرُ الأَوَّلُ خِيارَ القُرونِ وأبرَّها كانَت ولاَتُهم كذَلكَ، فلمَّا شابُوا شابَت لهم الولاَةُ[1]، فحِكمةُ الله تَأبَى أن يُوَلَّي علَينا في مِثل هَذهِ الأَزمانِ مِثلُ مُعاويةَ وعُمرَ بنِ عَبدِ العَزيز فَضلاً عن مِثل أبي بَكرٍ وعُمرَ، بَل ولاَتُنا على قَدْرنا، ووُلاَةُ مَن قَبلَنا على قَدرِهم، وكلٌّ مِن الأَمرَين مُوجبُ الحِكمةِ

(١) من الشَّوب، وهو الخَلطُ، ويُطلقُ على الخَديعةِ كما في القاموس.

ومُقتَضاها، ومَن له فِطنةٌ إذَا سافَرَ بفِكرِه في هَذا البابِ رأَى الحِكمةَ الإلهيَّةَ سائرَةً في القَضاءِ والقَدَر ظَاهرةً وبَاطنةً فيهِ، كما في الخَلقِ والأَمرِ سَواء، فإيَّاكَ أن تظنَّ بظنِّك الفاسدِ أنَّ شَيئاً مِن أَقضيتِه وأَقدارِه عارٍ عن الحِكمةِ البَالغةِ، بل جَميعُ أَقضيَتِه تَعالى وأَقدارِه وَاقعةٌ على أتمِّ وُجوهِ الحِكمةِ والصَّوابِ، ولَكنَّ العُقولَ الضَّعيفةَ محجوبةٌ بضَعفِها عن إدراكِها كما أنَّ الأَبصارَ الخَفاشيَّةَ محجوبةٌ بضَعفِها عن ضَوءِ الشَّمس، وهَذهِ العُقولُ الضِّعافُ إذَا صادَفَها الباطِلُ جالَتْ فيه وصالَتْ ونطقَتْ وقالَتْ، كما أنَّ الخَفَاش إذَا صادَفَه ظلامُ اللَّيل طارَ وسارَ.

خَفافِيشُ أَعْشاهَا النَّهارُ بضَوئِهِ

ولازَمَها قِطَعٌ مِنَ اللَّيْل مُظْلِم».

ولذَلكَ كانَ من الغلَط البيِّن أن يُعالَجَ ظُلمُ السُّلطانِ المُسلِم بالخُروج علَيه، بل كانَ من حِكمةِ الشَّريعةِ

البالغَةِ أن جاءَت بطاعتِه مَا لم يَأمُرْ بمَعصيةٍ، فإذَا أَمَر بمَعصيةٍ لم تُشرَع طاعتُه فيها، كما لم يُشرَع الخُروجُ علَيه، بل ولو كانَ في نَفسِه مِن أَهل الفُجورِ؛ روَى مسلم (١٨٤٧) عن حُذيفة ﷺ أنَّ رَسولَ الله ﷺ قَالَ: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لاَ يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، ولاَ يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ ـ يَا رَسُولَ الله! ـ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: **تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**».

قالَ محمَّد حقِّي في «تفسيره» عندَ قولِ الله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ**﴾ (النساء: ٥٩): «واعْلَم أنَّ الوُلاَة إنَّما يَكونونَ على حسَبِ أَعمالِ الرَّعايَا وأَحْوالِهم صلاَحاً وفساداً، رُويَ أنَّه قيلَ للحَجَّاج بن يوسُف: لِمَ لاَ تَعدِل مِثلَ عُمرَ وأنتَ قد أَدركتَ خلاَفتَه؟! أفَلَمْ ترَ عَدلَه وصلاَحَه؟! فقالَ

في جَوابِهم: تَبَاذَرُوا ـ أي كونُوا كأَبي ذرٍّ في الزُّهدِ والتَّقوَى ـ أَتعَمَّر لَكم، أي أُعامِلكم مُعاملَةَ عُمرَ في العَدلِ والإنصافِ».

إذاً، فإنَّ الخُروجَ ـ والحالُ ما وصفتُ ـ وُجودُه عدَمٌ، بل عُقباه ندَمٌ، وبهَذا تَظهرُ مُناسبتُه لَموضوعِنا وإن كنتُ أَشرتُ إلَيه إشارةً خَفيفةً.

تغيُّرُ نِظامِ الحُكمِ بتغيُّرِ حالِ المحكومِين:

كانَت الأُمَّةُ الإسلاَميَّةُ دَولةً واحدةً من المُحيطِ الأَطلسي إلى ما وَراءِ الخَليج العربيِّ، بل وصلَت إلى جَنوبِ فرَنسا، ثمَّ فرَّقَتهم الذُّنوبُ حتَّى كفَّ بِساطُ مُلكِهم، وتقلَّصَ ظلُّ عزِّهم، وأَضحَت مملكتُهم العَظيمةُ أَقاليم ممزَّقةً، على كلِّ إقليمٍ إمارةٌ لاَ تُقيمُ لأُختِها وَزناً، وتَقاسَموا بالله ليَمكرنَّ كلُّ مِنهم بالآخَر، بل نِظامُ الحُكم نَفسُه أخذَ في الاختلاَفِ باختلاَفِ القُلوب، وقد نبَّهَ ابن خَلدونَ في «المقدِّمة» (١/ ٣٧٤)

إلى أنَّ نظامَ الحُكم في المسلمين كانَ يَتبع الوازعَ الأقوَى لدَيهم، فلمَّا كانَ الوازع الأَقوَى عندَهم دينيًّا كانَ الحُكمُ لدَيهم خلافةً رَاشدةً، ولَمَّا كانَ عَهدُ بَني أميَّة غلبَ وازعُ العصبيَّة القَوميَّة بعضَ الشَّيء فانتقلَ الحُكمُ من الخلاَفة إلى المُلك، لكن المُلك جائزٌ وإن كانَت الخلافةُ أكملَ وأَفضلَ، وكان مُلكُهم مُلكَ رَحمةٍ لأنَّهم لم يَزالوا على كَثيرٍ مِن الخَير مِن جهةِ الوازع الدِّينيِّ، على الرّغم ممَّا دخَلَهم من الضَّعفِ الَّذي ردَّهم إلى الوَازعِ الطِّينيِّ، قالَ رحمه الله: «ولاَ يُعابُ علَيهم إيثارُ أَبنائِهم وإِخوَانهم، وخُروجُهم عن سنَن الخُلفاءِ الأَربعةِ في ذلكَ[1]»،

(١) يُريدُ بذَلك أنَّه لاَ عيبَ علَيهم في اختيارِهم وِلاَيَةَ العَهد الَّتي يُقالُ لها: النِّظام الملَكي؛ لأنَّ النِّظامَ الملَكيَّ ـ وإن كانَ دونَ نِظام الخلاَفةِ ـ جائزٌ، وقد سمَّى اللهُ كَثيراً مِن السَّلاَطين الصَّالِحين ـ بما فيهم بَعض الأَنبياء ـ مُلوكاً في آياتٍ كَثيرةٍ مَعلومةٍ، وليسَ الضَّررُ في أن يَعهدَ المَلكُ بمُلكِه إلى أحدٍ من أَقاربِه إذَا كانَ ممَّن يَستأهِله، وإنَّما الضَّررُ في العَهدِ إلى مَن لاَ يَصلحُ لذَلك سَواءٌ كانَ مِن الأَقاربِ أو

فشَأنُهم غَير شَأن أُولئكَ الخُلفاءِ، فإنَّهم كانُوا على حِين لم تحدث طَبيعة المُلك، وكانَ الوَازعُ دِينيًّا، فعندَ كلِّ أحَدٍ وازعٌ مِن نفسِه، فعَهدوا إلى مَن يَرتضِيه الدِّينُ فقَط وآثَروه على غَيره، ووَكَلوا كلَّ مَن يَسمو إلى ذلكَ إلى وازعِه، وأمَّا من بَعدهم مِن لَدُن مُعاويَة فكانَت العَصبيَّة قد أَشرفَت على غايتِها مِن المُلك، والوازعُ الدِّينيُّ قد ضَعف واحتِيجَ إلى الوازع السُّلطانيِّ

مِن الأَباعِدِ، لاَ سِيما ممَّن أَخذوه سَارِقِين، ووَرَّثوه أَبناءً لهم فَاسِقِين، ومِن عَجائبِ هَذا العَصر أنَّ كَثيراً من أَركانِ الدَّعواتِ الحركيَّةِ يُنكِرون وِلايةَ العَهدِ الَّتي أجمَعَ أهلُ العِلم على جَوازها كما في «الأحكام السُّلطانيَّة» للماوردي (ص ١١)، ويُجوِّزونَ النِّظامَ الدِّيمقراطيَّ المُصادمَ للشَّريعةِ من أُصولِها!! بل مِنهم مَن يُطالِب بهِ بزَعم ضَرورةِ العَصر أو أنَّه أَنسبُ حُكمٍ في هَذا العَصر غيرَ مُبالٍ بالوُقوع تحتَ طائلةِ قَولِهم: الغايةُ تُبرِّرُ الوَسيلة، بل مِنهم مَن علَّقَ آمالَه به، وضاقَت بهِ سَبيلُ الأنبياءِ حتَّى إنَّه ليتَبشبشُ كلَّما دُعيَ إلى هَذا النِّظام الغَريبِ عن الإِسلاَم، وإنَّا لله!!

والعصبانيِّ، فلو عَهد إلى غَير مَن تَرتضِيه العصبيَّةُ لرَدَّت ذلكَ العَهدَ وانتقضَ أَمرُه سَريعاً وصارَت الجماعةُ إلى الفُرقةِ والاختلاَفِ، سألَ رجلٌ عليًّا ﷺ: (مَا بالُ المُسلمينَ اختَلفُوا علَيك، ولم يَختلِفوا على أبي بَكرٍ وعُمر، فقالَ: لأنَّ أبَا بَكرٍ وعُمر كانَا وَالِيَين على مِثْلي، وأنَا اليَوم والٍ على مِثْلك)، يُشيرُ إلى وازع الدِّين، أفلاَ ترَى إلى المَأمونِ لَمَّا عَهد إلى عليِّ بن موسى بن جَعفر الصَّادق وسمَّاه الرِّضا كيفَ أَنكرَت العبَّاسيَّةُ ذلكَ؟! ونقَضوا بيعتَه وبايَعوا لعمِّه إبراهيمَ بن المَهدي، وظهَرَ من الهَرج والخلاَفِ وانقِطاع السُّبل وتَعدُّد الثُّوَّار والخَوارج ما كادَ أن يَصطلِمَ الأَمرُ، حتَّى بادرَ المَأمونُ مِن خُراسَان إلى بَغداد وردَّ أَمرَهم لمُعاهدِه، فلاَ بدَّ مِن اعتبارِ ذلكَ في العَهدِ، فالعُصورُ تَختلفُ باختلاَفِ مَا يَحدثُ فيها مِن الأُمورِ والقَبائل والعَصبيَّاتِ، وتَختلفُ

باختلاَفِ المَصالِح، ولكلِّ واحدٍ مِنها حُكمٌ يَخصُّه؛ لُطفاً مِن الله بعِبادِه.

وأمَّا أن يَكونَ القصدُ بالعَهدِ حِفظَ التُّراثِ على الأَبناءِ فلَيسَ مِن المَقاصدِ الدِّينيَّةِ[1]؛ إذْ هو أَمرٌ مِن الله يَخصُّ به مَن يَشاءُ مِن عِبادِه، يَنبغِي أن تَحسنَ فيه النِّيَّة ما أَمكنَ خوفاً من العبَث بالمَناصبِ الدِّينيَّة، والمُلكُ لله يُؤتِيه مَن يَشاءُ».

وهَكذا فالمُلكُ الكامِلُ للكُمَّل، والنَّاقصُ للنَّاقصِين.

تغيُّرُ عاصمة الخلافة بتغيُّر حال الناس:

كما أنَّ نِظامَ الحُكم قد يتغيَّرُ بتغيُّرِ حالِ المَحكومِين، فإنَّ عاصمتَه قد تتغيَّرُ بذَلكَ، لاَ سيما إذَا كانَت ذات

(١) التُّراثُ هو مِيراثُ الدُّنيا؛ ومنه قولُه تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾﴾ (الفجر: ١٩)، ويَقصدُ هنا أنَّ السُّلطانَ إذَا مكَّنَ لأبنائِه مِن بَعدِه من أجلِ تَوفيرِ الدُّنيا علَيهم فهَذا هو الَّذي يُذمُّ.

فَضيلةٍ مميَّزةٍ، ولذَلكَ نبَّهَ ابنُ تَيمِية على أنَّ الذُّنوبَ تُخرجُ أَصحابَها مِن خَيرِ الدِّيارِ إلى مَا دونَها؛ وذلكَ لأنَّ الذُّنوبَ للنَّفس إهانةٌ، فيُناسبُها دارُ الإهانةِ، وكلٌّ بحسَبِه؛ فإنَّ بني إسرَائيل الَّذينَ كانُوا في عزِّهم أَهانُوا أَنفسَهم بالتَّمرُّد على ربِّهم، كما هوَ الشَّأنُ في الَّذينَ امتنَعُوا مِن مُحاربةِ عَمالقةِ الأَرض المُقدَّسةِ، فحرَّمَ اللهُ علَيهم العَودَ إلى بلاَدِهم، بل حرَّمَ علَيهم أن تَجمعَهم أَرضٌ من أَرضِه، وترَكَهم تائهِينَ أَربعِينَ سنةً، كما قالَ ﷻ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ (المائدة: ٢٦)، ومِنهم مَن ليسَ من أَهل الإهانةِ عندَ الله مُطلقاً ولكنَّهم إذَا عصَوا أُنزِلوا من دِيارِهم إلى مَا دُونَها ليَتجرَّعوا بعضَ ما عَملَت أَيدِيهم، فآدمُ ﷺ أُخرِج من دارِ الكَرامةِ بعدَ المَعصيةِ ولم يَردَّه إلَيها ربُّه حتَّى يُطهِّرَ صُلبُه ممَّا فيه من بَنِيه الَّذين لاَ يَصلحونَ لُمساكنتِها، قالَ

ابن تَيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٦٠): «واللهُ سُبْحَانَهُ كَانَ أَسْكَنَ آدَمَ وَزَوْجَهُ الجَنَّةَ وقَالَ لَهُما: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة: ٣٥ - ٣٦)، فَكُلُّ عَدَاوَةٍ كَانَتْ فِي ذُرِّيَّتِهِمَا وبَلاَءٍ ومَكْرُوهٍ تَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وفِي النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ سَبَبُهَا الذُّنُوبُ ومَعْصِيَةُ الرَّبِّ تَعَالَى، فَالإِنْسَانُ إِذَا كَانَ مُقِيماً عَلَى طَاعَةِ اللهِ بَاطِناً وظَاهِراً كَانَ فِي نَعِيمِ الإِيمَانِ، والعِلْمُ وَارِدٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَاتِهِ وَهُوَ فِي جَنَّةِ الدُّنْيَا كَمَا فِي الحَدِيثِ: (إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الجَنَّةِ فَارْتَعُوا، قِيلَ: وَمَا رِيَاضُ الجَنَّةِ؟ قَالَ: مَجَالِسُ الذِّكْرِ)[1]، وقَالَ: (مَا بَيْنَ بَيْتِي

(١) رَواه التِّرمذي (٣٥١٠)، وحسَّنَه الألباني في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٢٥٦٢).

وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ)[1]؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكُونُ هُنَا فِي رِيَاضِ العِلْمِ والإِيمَانِ، وكُلَّمَا كَانَ قَلْبُهُ فِي مَحَبَّةِ اللهِ وذِكْرِهِ وطَاعَتِهِ كَانَ مُعَلَّقاً بالمَحَلِّ الأَعْلَى فَلاَ يَزَالُ فِي عُلُوٍّ مَا دَامَ كَذَلِكَ، فَإِذَا أَذْنَبَ هَبَطَ قَلْبُهُ إِلَى أَسْفَلَ، فَلاَ يَزَالُ فِي هُبُوطٍ مَا دَامَ كَذَلِكَ وَوَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْثَالِهِ عَدَاوَةٌ».

وفي كلاَمِه الأَخيرِ لفتةٌ بَديعةٌ؛ فقد بيَّنَ أنَّ الطَّائعَ يَجدُ من لذَّةِ الطَّاعةِ مَا يَجدُه مَن هو في جنَّة الدُّنيا، والَّتي هيَ سُرورُ القَلب بالإيمانِ وأسبابِه، وضرَبَ له مثَلَ حلَقاتِ الذِّكر ورَوضةِ المَسجدِ النَّبويِّ، أي فكأنَّه دخَلَ دارَ الجنَّة، فتأمَّلْ!

وقالَ أيضاً رحمه الله (٢٧/ ٤٣٧): «وَكَانَ أَهْلُ المَدِينَةِ فِي خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَصَدْرٍ مِنْ خِلاَفَةِ عُثْمَانَ عَلَى

(١) رَواه البخاري (١١٩٥) ومسلم (١٣٩٠).

أَفْضَلِ أُمُورِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ لِتَمَسُّكِهِمْ بِطَاعَةِ الرَّسُولِ، ثُمَّ تَغَيَّرُوا بَعْضَ التَّغَيُّرِ بِقَتْلِ عُثْمَانَ رضي الله عنه، وخَرَجَت الخِلافَةُ النَّبَوِيَّةُ مِنْ عِندِهِمْ وَصَارُوا رَعِيَّةً لِغَيْرِهِمْ، ثُمَّ تَغَيَّرُوا بَعْضَ التَّغَيُّرِ فَجَرَى عَلَيْهِمْ عَامَ الحَرَّةِ مِن القَتْلِ والنَّهْبِ وغَيْرِ ذَلِكَ مِن المَصَائِبِ مَا لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ، والَّذِي فَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ ظَالِماً مُعْتَدِياً - فَلَيْسَ هُوَ أَظْلَمَ مِمَّنْ فَعَلَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ مَا فَعَلَ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)[1].

(١) يُريدُ التَّأكيدَ على أنَّ اللهَ قد يُسلِّط الأَشرارَ على الأَخيارِ بسببِ ذُنوبِ هؤلاَء؛ وأنَّ ما حصَلَ لأَهْلِ المَدينةِ في وَقعةِ الحرَّة كانَ بالسَّبَبِ نفسِه، ولاَ يَنبغي أن يُستغرَبَ؛ بدَليل أنَّ اللهَ عاقَبَ الَّذينَ عصَوا رَسولَ الله ﷺ في غَزوةِ أُحدٍ - وهم خيرٌ من مُسلمِي الحرَّة - بالمُشركينَ الَّذينَ لاَ يُشكُّ في أنَّهم شرٌّ من الجَيش الَّذي استَباحَ

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مَدْفُونِينَ بِالمَدِينَةِ، وَكَذَلِكَ الشَّامُ كَانُوا فِي أَوَّلِ الإِسْلامِ فِي سَعَادَةِ الدُّنْيَا والدِّينِ، ثُمَّ جَرَتْ فِتَنٌ وَخَرَجَ المُلْكُ مِنْ أَيْدِيهِمْ، ثُمَّ سُلِّطَ عَلَيْهِم المُنَافِقُونَ المَلاَحِدَةُ والنَّصَارَى بِذُنُوبِهِمْ وَاسْتَوْلَوْا عَلَى بَيْتِ المَقْدِسِ وَقَبْرِ الخَلِيلِ وفَتَحُوا البِنَاءَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ وجَعَلُوهُ كَنِيسَةً، ثُمَّ صَلَحَ دِينُهُمْ فَأَعَزَّهُم اللهُ ونَصَرَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ لَمَّا أَطَاعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ واتَّبَعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ، فَطَاعَةُ اللهِ وَرَسُولِهِ قُطْبُ السَّعَادَةِ وَعَلَيْهَا تَدُورُ، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ (النساء: ٦٩)، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي

الحرَّة، وعلى هَذا فلاَ يُستغرَب تَسليطُ الكفَّار على العُصاةِ من المُسلمِين اليَومَ، ولو غضَّ الحَركيُّونَ الطَّرفَ عن هذِه الحَقيقةِ!

خُطْبَتِهِ: **مَنْ يُطِعْ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَلا يَضُرُّ إلاَّ نَفْسَهُ وَلا يَضُرُّ اللهَ شَيْئًا**[1]».

وقَد سَبقَ إلى هَذا الاستِنباطِ البَديع سَمُرة ﷺ، فروَى ابنُ عَساكر (٣٩/ ٤٨٣) عنه أنَّه قالَ: «إنَّ الإسلاَمَ كانَ في حِصنٍ حَصينٍ، وإنَّهم ثَلَموا في الإسلاَم ثُلمةً بقَتلِهم عُثمانَ، وإنَّهم شَرَطوا شَرطةً[2]، وإنَّهم لن يَسدُّوا ثُلمتَهم أو لاَ يَسدُّوها إلى يَوم القِيامةِ، **وإنَّ أَهلَ المَدينةِ كانَت فِيهم الخلاَفةُ فأَخرَجوها ولم تَعُد فِيهم**».

تغيُّرُ الإدارةِ السِّياسيَّةِ بتغيُّرِ حالِ الناس:

قالَ الشَّيخُ محمَّد عَبد الرَّزَّاق حَمزة رحمه الله في «ظُلُمات أبي ريَّة» (ص ١٧٩): «سَمعتُ أَحدَ شُيوخِنا الشَّيخَ

(١) رَواه أبو داود (١٠٩٧) وضعَّفَه الألبانيُّ في تَعليقِه علَيه.

(٢) يُقالُ: شَرَطَ الحجَّامُ الجِلدَ: بمعنَى بزَعَه بالمِشراطِ، أي قطَعَه بآلةٍ حادَّةٍ.

عُبيدَ الله السِّندي رحمه الله يَقولُ ما مَعناه: الخلاَفةُ الرَّاشدةُ امتِدادُ عَصر النُّبوَّة وتَكميلٌ لِما بدَأه ﷺ مِن إرساءِ قُوَى الإسلاَم.

وفي عهدِ بني أُميَّة المَلِك والوُزراءُ من العَرَب.

وفي عَهدِ بني العبَّاس المَلِكُ عربيٌّ والوُزراءُ من العجَم.

وفي العَهد التُّركي العُثمانيِّ المَلِك والوُزراءُ عجَمٌ.

فعهدٌ مُلوكُه ووُزراؤُه عربٌ هو خيرُ العُهودِ بعدَ عَصر النُّبوَّة والخلاَفةِ الرَّاشدةِ، لذَلك نرَى حنَقَ فُروخ زَنادقةِ الفُرس واليَهودِ من الرَّافضةِ شَديداً وشَديداً جدًّا، وخلَقوا له وخرَقوا المُفترَياتِ والأَكاذيبِ في تَسوِيءِ سُمعتِه وتَشويهِها، وهو العهدُ الَّذي تَسلم زِمامَ أَمر الإسلاَم من الخلاَفةِ الرَّاشدةِ ونشره في الخافقَين شرقاً إلى حُدودِ الهندِ والصِّين، وغَرباً إلى البَحر الأَطلنطي وجَنوب فرَنسا، وفيه ازدهرَت الآدابُ

والفُنونُ العربيَّةُ والعُلومُ الإسلاميَّةُ، فهو أزهَى عُصورِ الإسلاَم بعدَ عَصر الرَّاشدِين».

ولاَ يتوهَّمنَّ القارئُ من هَذا الكلاَم أنَّ الشَّيخَ تحرَّكَت فيهِ نَزعةٌ جاهليَّةٌ أو نزَغه عِرقٌ قَوميٌّ؛ لأنَّه غيرُ عربيٍّ، ثمَّ إنَّ مَقصودَه التَّنبيهُ على تَفضيل جِنس العَربِ على غَيرِهم؛ كما روَى مسلم (٢٢٧٦) عن واثلَةَ بن الأَسقَع قالَ: سَمعتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: «**إنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنانَةَ مِن وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، واصْطَفَى قُرَيشاً مِن كِنانَةَ، واصْطَفَى مِن قُرَيشٍ بَني هَاشِم، واصْطَفَانِي مِن بَني هَاشِم**»، ومَعلومٌ أنَّ التَّفضيلَ بالجِنس لاَ يَمنعُ أن يتَخلَّف في بَعض الأَعيانِ، فقَد يَفضلُ بَعضُ الأَعاجِم بعضَ العرَب بالتَّقوَى، ومِن جهةٍ ثَانيةٍ فإنَّ اللهَ أمَرَ بتَقديم قُرشيِّي العَربِ على غَيرِهم في الخلاَفةِ، لاَ سِيما إذَا تَقاربَ النَّاسُ في تَقوَى الله؛ لأنَّه حقٌّ عَلِمه اللهُ لهم فأَعطاهُموه؛ كما روَى البخاري (٣٥٠١) ومسلم

(١٨٢٠) عن ابن عُمَر أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**لاَ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ في قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ**»، وهو خالقُهم وهو أَعلمُ بما خلَقَ ويَفعلُ ما يَشاءُ، كما قالَ: ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾**﴾ (القصص: ٦٨)، ومِن جهةٍ ثَالثةٍ أنَّه يُخشَى من مُسلمِي العجَم ـ إذَا لم يَحسُن إسلاَمُهم ـ أن تَستفزَّهم أُصولُهم العُنصريَّةُ إلى الحِقد على العرَب ثمَّ الحِقدِ على الإسلاَم؛ كما هوَ مُجرَّبٌ تَاريخيًّا، وبينَ العربيَّةِ والإسلاَم آخيةٌ مَعروفةٌ، وكم بعثَت العُنصريَّةُ مِن أَقوامٍ على مُحاربةِ اللُّغةِ العربيَّةِ ثمَّ مُحاربةِ الإسلاَم من أَجْل الآخيةِ المَذكورةِ، وقد روَى مسلم (٩٣٤) عن أبي مالك الأشعَريِّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**أَرْبَعٌ في أُمَّتي مِنْ أَمْر الجَاهِلِيَّةِ لاَ يَتْرُكُونَهُنَّ: الفَخْرُ في الأَحْسَابِ، والطَّعْنُ في الأَنسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ بالنُّجُوم، والنِّيَاحَةُ**»، ومَعلومٌ أنَّ للأُمَم الأُخرى عاداتٍ

وتَقاليدَ بل واعتِقاداتٍ مُخالفةً للإسلاَم، فمظنَّةُ نَقلِهم لها إلى مُجتَمعاتِ المُسلمينَ واردةٌ قويَّةٌ، فكيفَ إذَا مُكِّنَ لهم؟! لاَ سِيما إذَا انضمَّ إلَيها الجهلُ بالدِّينِ معَ الحِرص على العادَاتِ تستُّراً بالمُحافظةِ على ثَقافةِ الأَجدادِ وعدَم نُكرانِ الأُصولِ، وقد دلَّ التَّاريخُ الإسلاَميُّ على أنَّ الضَّعفَ دبَّ إلى بني العبَّاس لَمَّا استَوزَروا بَعضَ العجَم من البَرامكةِ، ودخَلَهم التَّغيُّرُ لَمَّا أَخذُوا يُترجِمونَ كتبَ غَيرِ العرَب الَّتي يَغلبُ علَيها مُخالَفةُ الكِتاب والسُّنَّة بالآراءِ والتَّجارب، وكانَت بِدايةُ ذَلكَ متمثِّلةً في الانبِهارِ بكتبٍ يُقالُ: إنَّ فيها حِكمةَ اليُونان، وقد كانَ دينُ المُسلِمينَ صافياً مِن كدَرِ مُعتقداتِ العجَم وفَلسفاتِهم ومَنطقِهم، ومنها كانَت نُقطةُ التَّحوُّل السَّيِّئة، لاَ سيما وقد عُرفَ من الكَثير مِنهم بُغضُ العربِ، ومَعلومٌ أنَّ العمَلَ على الحَيلولةِ بينَ النَّاس وبينَ اللُّغةِ العَربيَّةِ هيَ أوَّلُ طَريقِ التَّغريب: تَغريبِ اللِّسانِ

ثمَّ تَغريبِ الدِّين، كما قالَ ابن أبي زَيد القَيرَواني: «رَحمَ اللهُ بني أُميَّة[1]؛ لم يكُن فيهم قطُّ خَليفةٌ ابتدَعَ في الإسلاَم بدعةً، وكانَ أكثرُ عمَّالهم وأَصحاب ولاَيتِهم العرب، فلمَّا زالَت الخلاَفةُ عَنهم بالمَشرقِ، ودارَت إلى بني العبَّاس قامَت دَولتُهم بالعجَم وكانَت الرِّئاسةُ فيهم، وفي قُلوبِ أَكثَر الرُّؤساء مِنهم الكُفرُ والبُغضُ للعَرب ودَولةِ الإسلاَم، فأَحدَثوا في الإسلاَم الحَوادثَ الَّتي تُؤْذِن بهلاَكِ الإسلاَم، ولولاَ اللهُ تَعالى وعَدَ نبيَّه ﷺ أنَّ ملَّتَه وأهلَها هم الظَّاهِرونَ إلى يَوم القِيامةِ لأَبطَلوا الإسلاَمَ، ولكنَّهم ثلَمُوه وهَدُّوا أَركانَه، واللهُ مُنجِزُ وَعدِه إن شاءَ اللهُ تَعالى، فأوَّلُ الحَوادثِ الَّتي أَحدَثوها إخراجُ كتُب اليونانيَّةِ إلى أَرض الإسلاَم

(١) تَصحيحُ هَذه الجُملة من «صَون المنطق» للسُّيوطي (ص ٦)، وكانَت بدايةُ الجُملةِ في الأصل هَكذا: «بنو أميَّة لم يَكُن فيهم...»، والمَقصودُ هنا نَفيُ الابتِداع العقَديِّ.

وتُرجمَت بالعربيَّةِ، وشاعَت في أَيدِي المُسلمِين، وسببُ خُروجِها من أَرض الرُّوم إلى بلدِ الإسلاَم يحيى بن خالد بن بُرمُك؛ وذَلك أنَّ كتبَ اليُونانيَّة كانَت ببلَد الرُّوم، وكانَ ملِكُ الرُّوم خافَ إن نظَروا في كتُب اليونانيَّة تركوا دِينَ النَّصرانيَّة ويَرجِعون إلى اليُونانيَّة فتَتَشتَّت كلمتُهم وتتفرَّق جَماعتُهم، فجمَعَ الكتبَ في مَوضعٍ وبنَى علَيها بناءً مُطمَّساً بالحِجارةِ والجصِّ حتَّى لاَ يُوصَل إلَيها، فلمَّا أَفضَت رِئاسةُ دَولةِ بني العبَّاس إلى يَحيى بن خالِد ـ وكانَ زِنديقاً ـ بلغَه خبرُ الكُتب الَّتي في المَبنى ببلَد الرُّوم، فصانَعَ مَلِكَ الرُّوم الَّذي كانَ في وَقتِه بالهَدايَا ولاَ يَلتمِس منه حاجةً، فلمَّا أَكثرَ علَيه جمَعَ الملِكُ بَطارقتَه، وقالَ لهم: إنَّ هَذا الرَّجلَ خادِمُ العربيِّ قد أَكثرَ عليَّ مِن هَداياه ولاَ يَطلبُني حاجةً، وما أُراه يَلتمِس إلاَّ حاجةً، وأَخافُ أن تَكونَ حاجةٌ تَشقُّ عليَّ وقد شغَلَ بالي، فلمَّا جاءَه رَسولُ يَحيى، قالَ له: قُلْ لصاحِبك: إن

كانَت له حاجةٌ فَلْيَذكرها، فلمَّا أَخبرَ الرَّسولُ يَحيى ردَّه إلَيه، وقالَ له: حاجَتي الكُتبُ الَّتي تحتَ البِناء يُرسلُها إليَّ أُخرِج فيها بعضَ ما أَحتاجُ وأَردُّها إلَيه، فلمَّا قرَأَ الرُّومي كتابَه استَطارَ فرحاً وجمَعَ البَطارقةَ والأَساقِفةَ والرُّهبانَ، وقالَ لهم: قد كنتُ ذكَرتُ لكم عن خادِمِ العربيِّ أنَّه لاَ يَخلُو مِن حاجةٍ، وقد أَفصحَ بحاجتِه، وهيَ أخفُّ الحَوائج عليَّ، وقد رَأيتُ رَأياً فاسمَعوه؛ فإن رَضِيتموه أُمضِيه، وإن رَأيتُم خلاَفَه تَشاوَرنا في ذَلك حتَّى تتَّفقَ كَلمتُنا، فقالُوا: ومَا هو؟ قالَ: حاجتُه الكتبُ اليُونانيَّةُ يَستخرِج منها ما أَحبَّ ويَردُّها، قالُوا: فما رَأيُك؟ قالَ: قد علِمتُ أنَّه مَا بنَى علَيها مَن كانَ قَبلَنا إلاَّ أنَّه خافَ إن وقعَت في أَيدِي النَّصارَى وقرَأوها كانَ سبباً لهلاَكِ دِينِهم وتَبديلِ جَماعتِهم، وأنا أَرَى أن أَبعثَ بها إلَيه، وأسأَلَه أن لاَ يردَّها؛ يُبتلَونَ بها ونَسْلم من شرِّها، فإنِّي لاَ آمَن أن يَكونَ مِن بَعدي مَن يَجترئُ على

إخراجِها إلى النَّاس فيَقعوا فيما خِيفَ علَيهم، فقالُوا: نِعمَ الرَّأيُ مَا رأيتَ أيُّها المِلك! فأَمضِه، فبعَثَ بالكُتب إلى يَحيى بن خالدٍ، فلمَّا وصلَت إلَيه جمَعَ علَيها كلَّ زِنديقٍ وفَيلسوفٍ، فممَّا أَخرجَ منها كتاب حدِّ المَنطقِ.

قالَ أبو محمَّدٍ (وهو ابنُ أبي زَيدٍ): وقلَّ مَن أمعَنَ النَّظرَ فيه وسَلِم من الزَّندقةِ»، ذكرَ هَذه القصَّةَ كلَّها نصرٌ المَقدسيُّ في «مختصر الحجَّة على تارك المحجَّة» (٢/ ٦٦٠).

وقد كانَ مِن شُؤم هَذه الكتُب الأَعجميَّة أن استَعجمَت عَقيدةُ المُسلمِين بعدَ تَعريبِها ثمَّ تَخريبِها، بل دخلَ علَيهم من عَقائدِ الكفَّارِ الكُفرُ الصَّريحُ المُجمَع علَيه، ألاَ وهوَ القَولُ بخَلْق القُرآنِ، وكانت عندَ ذَلكَ الفِتنةُ العَظيمةُ المَعروفةُ، وكانَ قبلَ ذلكَ الخَليفةُ هارونُ الرَّشيد قد فطِنَ لخطَر البَرامكة فأَقصاهم وسجَنَ مَن سجنَ مِنهم، قالَ ابن القيِّم في «الصَّواعق المرسلة»

(٣/ ١٠٧٢): «إلى أن جاءَ أوَّلُ المائةِ الثَّالثةِ ووَلِيَ على النَّاس عبدُ الله المَأمون، وكانَ يُحبُّ أَنواعَ العُلوم، وكانَ مَجلسُه عامراً بأَنواع المتكلِّمينَ في العُلوم فغلَبَ علَيه حبُّ المَعقولاَت، فأمَرَ بتَعريب كتُب اليُونان، وأَقدَمَ لها المُترجِمين من البلاَد، فعرِّبَت له واشتغَلَ بها النَّاسُ، والمُلكُ سوقٌ: ما سُوِّق فيه جُلِب إلَيه، فغلَبَ على مَجلسِه جَماعةٌ من الجَهميَّة ممَّن كانَ أَبوه الرَّشيدُ قد أَقصاهم وتبِعَهم بالحَبس والقَتل، فحَشوا بدعةَ التَّجهُّم في أُذنِه وقَلبِه فقَبِلَها واستَحسنَها ودَعا النَّاسَ إلَيها وعاقبَهم علَيها، فلم تَطُل مدَّتُه، فصارَ الأمرُ بعدَه إلى المُعتصِم، وهو الَّذي ضرَبَ الإمامَ أحمدَ بن حَنبل...».

وقد كَتبتُ هَذا للاستِدلاَل التَّاريخيِّ على أنَّ خُروجَ النَّاس عن الحُكم الصَّالح سببُه طُموحُ بَعض النُّفوس إلى غَير مُعتقَد المُهاجِرين والأَنصارِ، لاَ سِيما إذَا ضُمَّ إلَيه النَّظرُ فيما عندَ الغَير بعَين الانبِهَار، واتِّباعُ زُخرفِ القَولِ

الَّذي تتزيَّنُ بهِ القَواعدُ الفَلسفيَّةُ والقَوانينُ اليُونانيَّةُ والعُلومُ الكلاَميَّةُ، وقد كانَت ظهرَت بَوادرُ هَذا في أَواخِر عَهدِ بَني أميَّة بسبَبِ انتِشارِ عَقيدةِ الجَعدِ بن دِرهم الجَهميِّ على الرّغم من أنَّه لم يُمكَّن له كلَّ التَّمكين، قالَ ابن القيِّم في «الصَّواعق المُرسلة» (٣/ ١٠٧١): «وعلى رَأسِه سلَبَ اللهُ بني أُميَّة المُلكَ والخلاَفةَ وشتَّتَهم في البلاَد ومزَّقَهم كلَّ ممزَّقٍ ببَركةِ شَيخ المعطِّلةِ النُّفاةِ».

وهَذا الضَّررُ لَحَقَ المُسلمينَ لَمَّا ضَعفَ تعلُّقُهم بالكِتاب والسُّنَّة وتَحاكَموا إلى العَقل الَّذي علَيه كانَ أَساسُ دِين أَهل البِدع، قالَ ابن القيِّم عنهم في «الصَّواعق المُرسلة» (٣/ ١٠٧٤): «وأَصلُ طَريقِهم أنَّ الَّذي أَخبرَت به الرُّسلُ قد عارضَه العقلُ، وإذَا تَعارَضَ العَقلُ والنَّقلُ قدَّمْنا العَقلَ!! قالُوا: فنحنُ أَنصارُ العَقل الدَّاعونَ إلَيه المُخاصِمون بهِ المُحاكِمونَ

إلَيه، وفي زَمانِهم استَولى الكفَّارُ على كَثيرٍ من بلاَد الإسلاَم في الشَّرقِ والغَرب، وكادَ الإسلاَمُ أن يَنهَدَّ رُكنُه لولاَ دِفاعُ الَّذي ضمِنَ حِفظَه إلى أن يَرثَ الأَرضَ ومَن علَيها، ثمَّ خمدَت دَعوةُ هَؤلاءِ في المَشرقِ، وظهرَت من المَغربِ قَليلاً قَليلاً حتَّى استَفحلَت وتمكَّنَت، واستَولى أهلُها على كَثيرٍ من بلاَد المَغربِ، ثمَّ أَخذُوا يَطوُون البلادَ حتَّى وَصلوا إلى بلاَد مِصر فمَلَكوها وبنَوا بها القاهرةِ، وأَقاموا على هَذه الدَّعوةِ مُصرِّحين بها غيرَ مُتحاشِين منها، هم ووُلاَتُهم وقُضاتُهم وأَتباعُهم، وفي زَمانِهم صُنِّفَت رَسائلُ إخوانِ الصَّفا والإشارَات والشِّفا وكُتب ابن سِينا[1]...

وعُطِّلَت في زَمانِهم السُّنَّة وكتبُها والآثارُ جُملةً إلاَّ في الخُفيَة، بحيثُ يَكونُ قارئُها وذاكرُها وكاتبُها على أَعظَم

(١) هَذهِ كلُّها مِن شرِّ ما نشَرَه أَهلُ البِدع مِن كتُبٍ.

خطَرٍ، وشِعارُ هَذه الدَّعوةِ تَقديمُ العَقل على الوَحي، واستَولَوا على بلاَد المَغربِ ومِصرَ والشَّام والحِجازِ، واستَولوْا على العِراقِ سنةً، وأَهلُ السُّنَّة فيهم كأَهل الذِّمَّة بينَ المُسلمِين، بل كانَ لأهلِ الذِّمَّة مِن الأَمانِ والجاهِ والعزِّ عندَهم ما لاَ يَصل إلَيه أحدٌ من أَهل السُّنَّة ولاَ يطمعُ فيه، فكَم أُغمِدَت سُيوفُهم في أَعناقِ العُلماءِ! وكَم ماتَ في سُجونِهم من ورَثةِ الأَنبياءِ! وكَم ماتَت بهم سُنَّةٌ وقامَت بدعةٌ وضلاَلةٌ...

وأَصلُ كلِّ بليَّةٍ في العالَم ـ كما قالَ محمَّد الشَّهرَستاني ـ من مُعارضةِ النَّصِّ بالرَّأي، وتَقديمِ الهوَى على الشَّرع، والنَّاسُ إلى اليَوم في شُرورِ هَذه المُعارضةِ وشُؤم عَاقبتِها، فإلى الله المُشتكَى وبهِ المُستعانُ».

تغيُّرُ النظام الاقتِصاديِّ بتغيُّر حال الناس:

المالُ قَسيمُ المُلك في حَياةِ النَّاس ومَطالبِهم، وهو نَظيرُه في هَذه القاعدةِ الَّتي نحنُ بصدَدِها، أي كما أنَّ

المُلكَ يَصلحُ بصلاَح الرَّعيَّة، ويَفسدُ بفَسادِها، فكذَلكَ الحالُ الاقتِصاديَّةُ للنَّاس: فهيَ تابعةٌ لحالِهم الدِّينيَّةِ، ويدلُّ علَيه ـ زِيادةً على مَا مضَى في فَصل الذُّنوب هيَ سببُ العُقوبات ـ مَا رَواه التِّرمذي (١٣١٤) بسندٍ صَحيح عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «غَلاَ السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله! سَعِّرْ لَنَا، فَقَالَ: **إِنَّ اللهَ هُوَ المُسَعِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي ولَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلاَ مَالٍ**»، فهَذا الحَديثُ يدلُّ على أنَّ سِعرَ السُّوقِ لاَ يُحكَم بالقُيودِ الخارجيَّةِ ولاَ التَّنظيماتِ الإداريَّة، وإنَّما يَحكُمُ اللهُ فيه بما يُريدُ كما هو صَريحُ لَفظِ هَذا الحَديث، فتِجاراتُهم تَحصلُ بطَريقةٍ عَفويَّةٍ أو (أُوتوماتيكيَّةٍ) على التَّعبيرِ العَصريِّ، كما روَى مسلم (١٥٢٢) عن جابر قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «**لاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ؛ دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ**»، وعلى الرّغم من أنَّ الاقتِصاديِّين يُرجِعونَ

ذلكَ إلى العَرْضِ والطَّلبِ، إلاَّ أنَّ اللهَ هوَ الَّذي جَعلَهما سَبباً لارتِفاعِ الأَسعارِ وانخِفاضِها وإن رَغِمت أُنوفُ التُّجَّار.

والأَصلُ أنَّ الأَمرَ كلَّه لله؛ لأَنَّه هوَ الَّذي يَعرِض على خَلقِه مَا يَشاءُ مِن بِضاعةٍ بحِكمتِه سُبحانَه، فمتَى شاءَ أَعطَاهم ومتَى شاءَ منعَهم، وما شاءَ أَعطَاهم وما شاءَ منَعَهم، والطَّلبُ يَكونُ بحسَب ما في قُلوبِ النَّاس من قناعةٍ أو شرَهٍ، كما أَنَّه يَكونُ بحسَب ما في قُلوبِهم من دِينٍ؛ فإن غلَبَ علَيهم التَّديُّنُ لم تَرُج البضاعةُ المُحرَّمةُ في بلاَدِهم، وإن كانُوا دونَ ذلكَ ناسَبَ سوقَهم ما يُناسبُ دِينَهم[1].

(١) كم مِن بلاَدٍ مُسلمةٍ ذاتِ السُّوقِ الحرَّةِ دخَلتُها فكنتُ أَتعبُ تعباً شَديداً لاستِخلاَص جِلبابٍ شَرعيٍّ لأَهلي، أو حِذاءٍ لاَ مَحذورَ فيهِ لابنتي، بل كادَ يَختَفي في أَكثَر البلاَد الإِسلاَميَّة أَلبسةُ الأَطفالِ الخاليةُ عن المُخالَفات؛ وذَلكَ لأَنَّه يُجلَب إلى السُّوقِ مَا يَجلبُ

ولذَلكَ لَمَّا علِمَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ دخُولَه في التَّسعيرِ لاَ تَدعو إلَيه الحاجةُ، لم يُجِب النَّاسَ إلى طلبِهم، لاَ سِيما وأَنَّه خشيَ أن يَظلِم النَّاسَ في ذَلكَ بتَقييدِ حرِّيَّاتهم في مُعاملاَتهم التِّجاريَّة، ثمَّ العَرْضُ والطَّلبُ يَحكمُهما استِقامةُ النَّاس أو انحِرافُهم كما سبَقَت الإشارةُ إلَيه، وهَذا أمرٌ لاَ يَفهمُه الاقتِصاديُّونَ العالَميُّونَ إلاَّ أن يَكونُوا

الفُلوسَ، فإن كانَ الشَّعبُ ضَعيفَ الإِيمانِ لم يَرُج في أَسواقِه إلاَّ مَا يلبسُه ضُعفاءُ الإِيمانِ ممَّا حلَّ وحرُمَ، والعَكسُ بالعَكس، والتُّجَّارُ طلاَّبُ دُنيَا ـ إلاَّ ما شاءَ اللهُ ـ يُوَفِّرونَ لزَبائنِهم كلَّ ما يَطلبُونه دونَ تقيُّدٍ بالشَّرع، ويُقابِلُ ذَلكَ ويُبيِّنه أَنَّني رَأيتُ في بلاَدٍ أُخرَى مَعارضَ للكتُب، فكانَت الكتبُ الدِّينيَّةُ أَكواماً كالجِبالِ تَلتَهمُها جَماهيرُ غَفيرةٌ في أَوقاتٍ قَصيرةٍ، وأَمَّا الكتبُ الأُخرى فعلى قلَّتها وجَمالِها الخلاَّب، لم تَكَد تُفارقُ رُفوفَها ولاَ وجدَت لها الخُطَّاب، حتَّى اضطرَّ مَن لاَ دِينَ له أن يَبيعَ أَخيراً كتبَ الدِّين! وبهَذه الطَّريقةِ يَروجُ ما يَروجُ، وأنتَ ترَى أنَّ المَبيعاتِ هنا تبعَت شَهوةَ النَّاس ولاَ علاَقةَ للسُّلطانِ بها، بل يَظهرُ أنَّ السُّلطانَ يُصبحُ أَداةً في يدِ مَطالب الشَّعب وشَهواتِه، فتأَمَّلْ.

من أَهْل الإِيمانِ، قالَ ابنُ تَيمية في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٥٢٠): «فَالغَلاَءُ بِارْتِفَاع الأَسْعَارِ والرُّخْصُ بِانْخِفَاضِهَا هُمَا مِنْ جُمْلَةِ الحَوَادِثِ الَّتِي لاَ خَالِقَ لَهَا إلاَّ اللهُ وَحْدَهُ، ولاَ يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا إلاَّ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، لَكِنْ هُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَعَلَ بَعْضَ أَفْعَالِ العِبَادِ سَبَبًا فِي بَعضِ الحَوَادِثِ، كَمَا جَعَلَ قَتْلَ القَاتِلِ سَبَباً فِي مَوْتِ المَقْتُولِ، وَجَعَلَ ارْتِفَاعَ الأَسْعَارِ قَدْ يَكُونُ بِسَبَبِ ظُلْمِ العِبَادِ، وَانخِفَاضَهَا قَدْ يَكُونُ بِسَبَبِ إحْسَانِ بَعْضِ النَّاسِ».

وهَذه المَسألةُ أخَذَت من ذَوي الاختِصاص عقليَّاتٍ جبَّارةً ودِراساتٍ مُستفيضةً في مُؤتمراتٍ ذات شَأنٍ، لكنَّهم لاَ يَدرونَ ما الَّذي يُعجزُهم عن التَّحكُّم في الأَسعارِ، لاَ سيما مَا يُسمَّى بالبُورصة وأَسعار الأَسهُم ومَا إلَيها؟! وما الَّذي أَفشلَ قَواعدَهم الاقتِصاديَّةَ وقُيودَهم الماليَّةَ؟! وكم من دِراسةٍ اقتِصاديَّةٍ جمَعَ لها

صاحبُها كِبارَ الخُبراءِ والمُحاسبِين باءَت بالفشَل بعدَ أن جزَمَ الجَميعُ بالنَّجاح، ولله الأَمرُ مِن قبلُ ومِن بَعدُ، ولذَلكَ كانَ هَذا الحَديثُ من أَحسنِ ما قيلَ في باب الاقتِصادِ، ولَئن اجتمَعَ الاقتِصاديُّونَ كلُّهم على أن يَأتُوا بمِثلِه لاَ يَأتُون بمِثلهِ ولو كانَ بَعضُهم لبَعضٍ ظَهيراً!

ولعلَّه من أَجْل مَا بين المُلكِ والمالِ من تَشابهٍ قَرَنَ اللهُ بَينَهما في سِياقٍ واحدٍ من كِتابِه وجعَلَ التَّمكينَ مِنهما بيدِه وَحدَه، فذكَرَ المُلكَ في أوَّلِ السِّياقِ فقالَ: ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ** ﴾ (آل عمران: ٢٦)، وذكَرَ المالَ في آخرِه فقالَ: ﴿ **وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾** ﴾ (آل عمران: ٢٧).

خلاصَة بَحث التغيّراتِ السياسيَّةِ والاقتِصاديَّةِ:

والخلاَصةُ أنَّ تَغيُّرَ الأَحوالِ السِّياسيَّة الاقتِصاديَّةِ تابعٌ لتَغيُّرِ الأَحوالِ الدِّينيَّةِ، وكما أنَّ الإصلاَحَ السِّياسيَّ لاَ يَرجعُ إلى مُغالبةِ الحكَّام بقَدْر ما يَرجعُ إلى مُغالبةِ

المَحكومِين على الاستِقامةِ على دِين الله ﷻ، فكذَلكَ الإصلاَحُ الاقتِصاديُّ لاَ يَرجعُ إلى مُغالبةِ السُّوقِ بالأَنظمةِ الخانقةِ مَهما بلغَت صَرامتُها، وبالتَّمثيل يتَّضحُ الأَمرُ؛ فإنَّ الخَمرَ لاَ تَروجُ في سوقِ المُسلمِين إذَا كانَ الهُداةُ مُجتهِدينَ في هِدايةِ النَّاس لم تَشغَلْهم ذُنوبُ السُّلطانِ عن ذُنوبِ الرَّعيَّةِ، فأَبلَغوا في البَيانِ حتَّى ارتقَوا بمُستوَى الشَّعب، فهُنالكَ تَختفِي البِضاعةُ المُحرَّمةُ؛ لأَنَّه لم يَبقَ لها طلاَّبٌ، وربَّما بقيَ بَعضُ الضُّعفاءِ يُعاقِرونَها، فهُنا يَظهرُ السُّلطانُ بسَوطِه، فيُصلِح اللهُ بسَوطِه مَا لم يُصلِحه البَيانُ والوَعظُ، وأمَّا أن يُعكسَ الفِعلُ فيُسلَّط السُّلطانُ على شَعبِه من أوَّلِ يَومٍ، فإنَّه لاَ يَستقيمُ له الحالُ، ولاَ يَطولُ الزَّمنُ حتَّى يَتحوَّلُ الشَّعبُ إلى عِصاباتِ تمرُّدٍ واحتِيالٍ، لاَ يُطيقُها سُلطانٌ مَهما بلغَ من الصَّلاَح واليَقظةِ، ومَهما كثَّرَ له مِن الشُّرَط والحفَظَة؛ كشَأنِ بني إسرَائيلَ في دَولةِ الأَنبياءِ

علَيهم الصَّلاَة والسَّلاَم، وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُم الأَنبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وإِنَّه لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**» متَّفقٌ علَيه، فإنَّ أَمْرَهم انتهَى إلى أن قيلَ لهم: ﴿**كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾ (البقرة: ٦٥)، وهم لم يُمسَخوا في دَولةِ فِرعَون، لكنَّهم مُسِخوا في دَولةِ الأَنبياءِ، فهَل مِن مُعتبِرْ؟!

ومَن لم يَهتدِ لهَذا جانَبَ الصَّوابَ في طَريقةِ التَّغييرِ وسلَكَ غيرَ سَبيل الأَنبياء في ذلكَ، ولئن عُوقبَ فلهَذه المُخالفةِ في سَبيل الإصلاَح، وكذَا ما يُصيبُ الدَّعوةَ مِن تَضييقٍ وشدَّةٍ وما يُستحدَث من قُيودٍ خانقةٍ وأَنظمةٍ حانقةٍ، وكم رَأَينا من نَتائجَ وَخيمةٍ من جرَّاءِ أَعمالٍ تَغييريَّةٍ غيرِ رَشيدةٍ من المنتَسِبين إلى الإصلاَح، رأَوا مِن المُنكَراتِ ما لاَ يُصبرَ علَيه فسلَكوا غيرَ طَريقِ الأَنبياءِ في الإنكارِ، فذهَبوا يَسبُّونَ الأُمراءَ ويُفارِقونَ الجَماعة، وحَسبُوا ذلكَ من تَمامِ الشَّجاعةِ، فاشتدَّت البليَّة،

وعظُمَت الرَّزيَّة، وجرُّوا أَذيالَ الخَطيئةِ على الأمَّة، ومَن زرَعَ الإِحَن، حصَدَ المِحَن، كما قالَ أبو إسحَاق السَّبيعي رحمه الله: «مَا سبَّ قَومٌ أَميرَهم إلاَّ حُرِموا خيرَه» رواه أبو عَمرو الدَّاني في «السُّنن الواردة في الفِتن» (١٤٦)، وبدلاً من أن يَجتلبَ ذلكَ لهم رُجوعاً عاقلاً إذَا بهم يتوهَّمونَ أَنفسَهم في ابتلاَءٍ كابتلاَءِ الأَنبياءِ! فازدادوا مضيًّا فيما هم فيهِ، لاَ تُوقظُهم النُّذُرُ المتلاَحقة، ولاَ الحُروبُ الماحِقةُ، ولذَلك اشتَهَر عندَ أَهْل العِلم مَقولة: «يَحْدثُ للنَّاس أَقضيةٌ على نَحو ما أَحدَثوا من الفُجور» نسبَها بَعضُهم للإِمام مالِك رحمه الله كما في «الفتح» لابن حجَر (١٣/ ١٤٤)، وبَعضُهم لعُمر بن عبدِ العَزيز رحمه الله كما في «البحر المُحيط» للزَّركشي (١/ ١٣١).

المُلكُ للهِ ومِنَ اللهِ

هَذهِ القَاعدةُ مُهمَّةٌ جدًّا؛ لأنَّ كثيراً من العامِلِينَ للإِصلاَح يَغفُلون عَنها، ويَظلُّونَ يُغالِبون الواقعَ السِّياسيَّ المرَّ بطرُقٍ لم يُكلَّفوا بها؛ ظنًّا مِنهم أنَّ الوَضعَ لاَ يَحتاجُ إلاَّ أن يوَعَّى النَّاسُ بالطَّريق الَّذي يُسقَط به السُّلطان، وأن يُعرَّفوا بمَثالبِه حتَّى يُقطع ما بَينَه وبينَ شَعبِه، قالُوا: فإذَا عزَلْنا الشَّعبَ عن الطَّبقةِ المَسئولةِ نَكونُ قد حقَّقنا أوَّل خُطوةٍ للخُروج علَيه، فإذَا أَمسَكنا زِمامَ الأُمورِ أَصلَحْنا أَحوالَ المُسلِمين، وعدَلْنا بينَ الرَّعيَّة، ووسَّعْنا علَيهم مَعايشَهم، ونَشَرْنا الإِسلاَمَ في الخافقَين، وقَهَرْنا المُنافقِين، وقَضَينا على العُدوانِ اليَهوديِّ في فِلَسطين، واسترَجَعنا الأَندلُس من أَيدي الصَّليبيِّين...

هَذه أَهدافٌ ساميةٌ ومَطالبُ عاليةٌ، لكن الإِشكال الَّذي بَينَنا وبينَ القَوم في السَّبيل المُوصل إلَيها، أمَّا هم

فقَد جعَلوا الأَمرَ كلَّه محلَّ تَجربةٍ وتَفكيرٍ واختِراعٍ، وأمَّا نحنُ فوَجدناه في حُسنِ الاتِّباع؛ لأَنَّنا مُوقِنونَ بأَنَّه لاَ سَبيلَ إلاَّ سَبيلُ الرَّسولِ ﷺ، قالَ تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ (يوسف: ١٠٨)، فنتَّبعُ لأَنَّنا مُوقِنونَ بأَنَّ اللهَ هو الحكَمُ وَحدَه والمُوَفِّق وَحدَه، ومَن انحرَفَ عن سَبيل نبيِّه لاَ يُفلِح أبداً، ألاَ فَلْيَعلم هَؤلاءِ أنَّ الأَمرَ كلَّه لله.

وإذَا تدبَّرتَ كتابَ الله وَجدتَ اللهَ كلَّما تحدَّث عن الخلاَفةِ والتَّمكينِ والمُلْك نَسبَ ذلكَ كلَّه له وَحدَه، كقَولِه تَعالى في الاستخلاَفِ: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة: ٣٠)، وقَولِه: ﴿ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ (الأعراف: ١٢٩)، وقَولِه: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (النور: ٥٥).

وقَولِه في التَّمكين: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ (الأنعام: ٦)، وقَولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (الحج: ٤١)، وقَولِه: ﴿ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ ﴾ (النور: ٥٥)، وقَولِه: ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (القصص: ٦)، وقَولِه: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ (الأحقاف: ٢٦)، وقَولِه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (يوسف: ٥٦)، وقَولِه في ذي القَرنَين: ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الكهف: ٨٤).

وقَولِه في المُلْك: ﴿ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ ﴾ (البقرة: ٢٤٧)، وقَولِه عن داود ﷺ: ﴿ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ (البقرة: ٢٥١)، وقَولِه عن النَّمرود: ﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ (البقرة: ٢٥٨)، وقَولِه: ﴿ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ ﴾ (النساء: ٥٤)، وقَولِه: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ

﴿ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ﴾ (المائدة: ٢٠)، وقَولِه حِكايةً عن يوسُف ﷺ: ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ﴾ (يوسف: ١٠١)، وقَولِه: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ (آل عمران: ٢٦).

إنَّ تَرادُفَ الآياتِ على هَذا المعنَى الوَاحِدِ في مَسألةِ المُلكِ والتَّمكينِ والاستِخلافِ ونِسبة ذلكَ كلِّه لله وَحدَه لَدَليلٌ على وُجودِ سرٍّ عَظيمٍ تحتَه، هَذا السِّرُّ هوَ الَّذي ركَّزَ علَيه المُفسِّرونَ عندَ الآيةِ الأَخيرةِ وجعَلُوها الفاصِلَ في المَوضُوع؛ لأنَّ السِّياقَ كلَّه جاءَ في القدَر، فاللهُ هوَ الَّذي يُقدِّرُ المُلكَ لمَن يَشاءُ من عِبادِه، تحتَ قاعدةِ: (كَما تَكُونُوا يُوَلَّى علَيكم) الَّتي يدلُّ علَيها قولُه ﷻ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾

(الرعد: ١١)، لاَ تحتَ القَواعدِ الحركيَّةِ: (الانقلاَبات العَسكريَّة) أو (الانتِخابَات النِّيابيَّة) أو (المُخاصَمات البَرلَمانيَّة) أو (المُراوَغات السِّياسيَّة) وغيرِها من أَنواع الصِّراعات على السُّلطةِ مَهما أُلبِسَت من تَسميَّاتٍ وزُعِم لها من صلاَح النِّيَّات.

وإنَّما يُلطَف بالعِبادِ في هذَا بحسَب أَخْذِهم بدِين الله في أَنفسِهم، فمَن صَلَح وأَصلَحَ أَصلحَ اللهُ له المُلكَ الَّذي يَحكمُه، ومَن فسَدَ وأَفسدَ أُفسِد علَيه فيهِ ولو كانَ مِن أَحنكِ السِّياسيِّين وأَكثرِهم تَابعاً، وكلٌّ يَحصدُ ثمَرَ زَرعِه، ويَأكلُ مِن جَنَى كَسبِه، واللهُ مِن وَراءِ خَلقِه مُحيطٌ، وقد عقدتُ هَذا الفَصلَ للتَّأكيدِ على أنَّ التَّغييرَ بيدِ الله وَحدَه؛ فهوَ الَّذي يُوَلِّي مَن شاءَ على مَن شاءَ.

لِذا، فإنَّ المُصلحَ إذَا عَلِم أنَّ أمرَ التَّمليكِ وعدمِه بيدِ مَولاَه، لجأَ إلَيه وَحدَه، ونظَرَ في طَريقِ الأَنبياءِ فتَأسَّى بهم فيهِ ليَصل إلى مُبتَغاه؛ لأنَّهم المثالُ البشريُّ المعصومُ

الَّذي اختارَه اللهُ له، هَذا مِن جهةِ الشَّرع، ومِن جِهةِ القدَر نظَرَ إلى أنَّ اللهَ هو الَّذي يُوَلِّي بحِكمتِه البَالغةِ، ولذَلكَ كانُوا يرَونَ أنَّ مُغالبةَ ذلكَ مُغالبةٌ لله في قدَرِه؛ روَى ابن زَنجويه في «الأموال» (٣٣) وأبو عمرو الدَّاني في «السنن الواردة في الفتَن» (١٤٤) عن مُعاذ بن جبَل قالَ: «إنَّ الأميرَ مِن أَمْر الله، فمَن طعَنَ في الأَمِير فإنَّما يَطعنُ في أَمْر الله»، وفي رِوايةٍ أنَّ خالدَ بنَ معدَان قالَ: «فما ظنُّك ـ يا ابنَ أم! ـ إذَا طعَنتَ في أَمْر الله».

ولَمَّا كانَ اللهُ هوَ وَحدَه الَّذي يوَلِّي ويَعزلُ، ولَمَّا كانَ اللهُ قد أَخبرَ أنه يوَلِّي الصَّالحَ على الصَّالِحين، والطَّالحَ على الطَّالِحين، فإنَّ سعيَ المُصلحِين في عَزلِ الرُّؤساءِ مع بَقاءِ الفَسادِ عامًّا في الرَّعيَّةِ يُعتبرُ عبثاً وجِهاداً في غيرِ بابِه، ولو صلَحَ أَمرُ عُموم النَّاس فلن يَحتاجُوا إلى التَّفكيرِ في هَذا السَّعي؛ لأنَّ اللهَ أعدلُ من أن يُسلِّطَ أَعداءَه على أَوليائِه، ولذلكَ أخرَجَ ابنُ أبي شَيبة

(٧/ ٢٧٢) بسندٍ صحيحٍ عن محمَّد ابن الحنفيَّة رحمه الله قالَ: «اتَّقُوا هَذهِ الفِتنَ؛ فإنَّه لاَ يَستشرِفُ إلَيها أحدٌ إلاَّ استبَقَته، ألاَ إنَّ هؤلاءِ القومَ ـ يَعني المُلوكَ ـ لهم أجَلٌ ومدَّةٌ، لو أَجمَع مَن في الأَرض أن يُزيلُوا مُلكَهم لم يَقدِروا على ذلكَ حتَّى يكونَ اللهُ هو الَّذي يَأذَنُ فيه، أَتستَطيعونَ أن تُزيلُوا هَذه الجبالَ؟!»، وهَذهِ كَلمةٌ عَظيمةٌ في عالَمِ الدَّعوةِ والإِصلاَح، فتدبَّرْها!

قالَ ابنُ كَثير في «البدايَة والنهايَة» في حَوادث سنة (٤٣٠هـ): «وفيها خُوطِب أبو مَنصور بن جلاَل الدَّولة بـ (المَلِك العَزيز)، وهو مُقيمٌ بواسِط، وهَذا العَزيزُ آخرُ مَن مَلَكَ بَغداد مِن بني بوَيه، لَمَّا طغَوا وتمرَّدُوا وبَغَوا وتسمَّوا بمَلِك الأَملاَك، فسلَبَهم اللهُ مَا كانَ أَنعَم به علَيهم، وجَعَل المُلكَ في غَيرهم، كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)».

شبهةٌ وجوابها

شُبهُ هَذا المَبحثِ كَثيرةٌ، لكِن حَسْبي هُنا أن أردَّ على واحدةٍ مِنها ممَّا له صلةٌ مُباشرةٌ بما كتبتُه، ألاَ وهيَ تعلُّقُهم بأثَر أبي بَكرٍ ﷺ الَّذي قالَ فيهِ: «مَا استقامَت بكُم أَئمَّتُكم» وقد مرَّ، وجَوابُ ذلكَ أنَّ ظاهرَ الرِّوايةِ يدلُّ على أنَّ أبا بَكرٍ لم يُسأَل عن الطَّريقةِ الَّتي يُمكنُ أن يُستَصلَح بها الفَساد أو يُؤسَّس علَيها الإصلاَحُ، وإنَّما سُئلَ عن البَقاءِ على الصَّلاَح، وبهَذا يَزولُ ما قد يَتبادرُ إلى الذِّهنِ من التَّعارض بينَ عُنوانِ الكِتاب ومَدلولِ هَذا الأَثَر، قالَ ابنُ تَيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوَى» (١٠/ ٣٥٤): «وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إذَا اسْتَقَامَ وُلاَةُ الأُمُورِ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ فِي النُّفُوسِ والأَمْوَالِ اسْتَقَامَ عَامَّةُ النَّاسِ؛ كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فِيمَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ لِلْمَرْأَةِ الأَحْمَسِيَّة لَمَّا سَأَلَتْهُ فَقَالَتْ: (مَا بَقَاؤُنَا عَلَى هَذَا الأَمْرِ الصَّالِحِ؟ قَالَ: مَا اسْتَقَامَتْ لَكُمْ

أَئِمَّتُكُمْ)، وَفِي الأَثَرِ: (صِنْفَانِ إذَا صَلَحُوا صَلَحَ النَّاسُ: العُلَمَاءُ والأُمَرَاءُ)، أَهْلُ الكِتَابِ وَأَهْلُ الحَدِيدِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ (الحديد: ٢٥) الآيَةَ، وَهُمْ أُولُو الأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

وَكَذَلِكَ مِنْ جِهَتِهِمْ يَقَعُ الفَسَادُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ مَرْفُوعاً وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِن الصَّحَابَةِ: (**إنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالُ مُنَافِقٍ بِالقُرْآنِ، وَأَئِمَّةٌ مُضِلُّونَ**)[1]، فَالأَئِمَّةُ المُضِلُّونَ هُم الأُمَرَاءُ، وَالعَالِمُ

---

(١) ضعَّفَ المَرفوعَ منه الشَّيخُ الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٣/ ١١٨) لكِن فيه «التَّكذيب بالقدَر» بدلاً من «أئمَّةٌ مُضِلُّون»، إلاَّ أنَّه صحَّحَ هَذه الجُملةَ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (١٥٨٢) من رِواياتٍ كَثيرةٍ، منها ما هوَ صَحيحٌ لذَاتِه كحَديثِ ثَوبان عند أبي داود (٤٢٥٢) والتِّرمذي (٢٢٢٩)، وقد وردَ بتَمامِه مَوقوفاً على عُمر ﷺ بإسنادٍ صَحيحٍ في «صفة المنافق» للفريابي (٢٩ـ٣٠) وفي «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البرِّ (٢/ ١١٠)، ونُسبَ

وَالْمُجَادِلُ هُم العُلَمَاءُ، لَكِنَّ **أَحَدَهُمَا**: صَحِيحُ الاِعْتِقَادِ يَزِلُّ وَهُوَ العَالِمُ كَمَا يَقَعُ مِنْ أَئِمَّةِ الفُقَهَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، **والثَّانِي**: كَالْمُتَفَلْسِفَةِ والْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ بِشُبُهَاتِ القُرْآنِ مَعَ أَنَّهُمْ فِي الحَقِيقَةِ مُنسلِخُونَ مِنْ آيَاتِ الله، وَإِنَّمَا احْتِجَاجُهُمْ بِهِ دَفْعاً لِلخَصْمِ لاَ اهْتِدَاءً بِهِ واعْتِمَاداً عَلَيْهِ، ولِهَذَا قَالَ: (جِدَالُ مُنَافِقٍ بِالقُرْآنِ)؛ فَإِنَّ السُّنَّةَ وَالإِجْمَاعَ تَدْفَعُ شُبْهَتَهُ».

إذاً فقَد بيَّنَ أنَّ مَصدرَ الخَوفِ من جهةِ الأُمراءِ والعُلماءِ إذَا انحَرَفوا، ثمَّ بيَّنَ أنَّ السَّعيَ لسلامَةِ الاعتِقادِ هوَ الأَصلُ، وذلكَ هو وَظيفةُ العُلماءِ، فقالَ: «وَالدِّينُ القَائِمُ بِالقَلْبِ مِن الإِيمَانِ عِلْماً وحَالاً **هُوَ الأَصْلُ**، والأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ هِيَ الفُرُوعُ، وهِيَ كَمَالُ الإِيمَانِ».

ثمَّ فصَّلَ في المَقصودِ من الأَصل وفُروعِه، وبيَّنَ على

بعضُه لأبي الدَّرداء ومُعاذٍ وسَلمان ﷺ كما في المَصدَر الأَخيرِ و«إعلام الموقِّعين» لابن القيِّم (٣/ ٢٨٥).

أيِّ أَساسٍ يَبدأُ البِناءُ في كلامٍ رَصينٍ وواضحٍ مُبينٍ، فقالَ: «فَالدِّينُ أَوَّلَ مَا يُبْنَى مِنْ أُصُولِهِ وَيَكْمُلُ بِفُرُوعِهِ، كَمَا أَنْزَلَ اللهُ بِمَكَّةَ أُصُولَهُ مِن التَّوْحِيدِ والأَمْثَالِ الَّتِي هِيَ المَقَايِيسُ العَقْلِيَّةُ والقصَصُ وَالوَعْدُ وَالوَعِيدُ، ثُمَّ أَنْزَلَ بِالمَدِينَةِ ـ لَمَّا صَارَ لَهُ قُوَّةٌ ـ فُرُوعَهُ الظَّاهِرَةَ مِن الجُمُعَةِ والجَمَاعَةِ وَالأَذَانِ وَالإِقَامَةِ والجِهَادِ والصِّيَامِ وتَحْرِيمِ الخَمْرِ والزِّنَا والمَيْسِرِ وغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِهِ وَمُحَرَّمَاتِهِ».

ولاَ رَيبَ أنَّ هَذا الأَساسَ أَداتُه بأَيدِي العُلماءِ لاَ الأُمراء؛ لأنَّهم هم المُتخصِّصونَ فيهِ، وأمَّا الأُمراءُ فإنَّهم حُماتُه والمُراقِبونَ لتَطبيقِه، فالعُلماءُ بمَثابةِ الكِتاب الهَادي، والأُمراءُ بمَثابةِ السَّيف النَّاصر، وهَذا الَّذي يَقصدُه رحمه الله؛ والدَّليلُ على أنَّ الشَّيخَ أَرادَ بكلاَمِه السَّابقِ تَقديمَ أَثَرِ الكِتاب على أَثَرِ السَّيف تَوضيحُه له في مكانٍ آخَر من «مجموعه» (٢٨/ ٢٣٤)، حيثُ قالَ:

«وذلك أنَّ اللهَ يقولُ في كِتابِه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ (الحديد: ٢٥)، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْزَلَ الكِتَابَ والمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالقِسْطِ، وأَنَّهُ أَنْزَلَ الحَدِيدَ كَمَا ذَكَرَهُ، فَقِوَامُ الدِّينِ بِالكِتَابِ الهَادِي والسَّيْفِ النَّاصِرِ: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ (الفرقان: ٣١)، **والكِتَابُ هُوَ الأَصْلُ**، ولِهَذَا أَوَّلُ مَا بَعَثَ اللهُ رَسُولَهُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، وَمَكَثَ بِمَكَّةَ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى هَاجَرَ وَصَارَ لَهُ أَعْوَانٌ عَلَى الجِهَادِ»، فتأمَّلْ كيفَ جعَلَ الكِتابَ هوَ الأَصل، وأمَّا السَّيفُ فناصِرٌ، وعلى هَذا يُفهَم ما قيلَ: إنَّ اللهَ ليَزَع بالسُّلطانِ مَا لاَ يَزَع بالقُرآنِ.

ثمَّ بيَّن رحمه الله أنَّ سِياسةَ النَّاس بالحُكم الصَّالح يُعدُّ من بَحثِ الفُروع لاَ الأُصول، فقالَ (١٠/ ٣٥٦):

«فَأُصُولُهُ تَمُدُّ فُرُوعَهُ وَتُثَبِّتُهَا، وَفُرُوعُهُ تُكْمِلُ أُصُولَهُ وَتَحْفَظُهَا، فَإِذَا وَقَعَ فِيهِ نَقْصٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّمَا يَقَعُ ابْتِدَاءً مِنْ جِهَةِ فُرُوعِهِ، ولِهَذَا قَالَ ﷺ: (**أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُم الأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُم الصَّلَاةُ**)[1]، ورُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (**أَوَّلُ مَا يُرْفَعُ الحُكْمُ بِالأَمَانَةِ**)[2]، والحُكْمُ هُوَ عَمَلُ الأُمَرَاءِ ووُلاَةِ الأُمُورِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾ (النساء: ٥٨)، **وَأَمَّا الصَّلاَةُ فَهِيَ أَوَّلُ فَرْضٍ وَهِيَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ وَالإِيمَانِ مَقْرُونَةً بِالشَّهَادَتَيْنِ** فَلاَ تَذْهَبُ إلاَّ فِي الآخِرِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (**بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى**

---

(١) أخرجَه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٢٨) وغيرُه، وصحَّحَه الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (١٧٣٩).

(٢) أخرجَه أحمد في «الزهد» (٢٢٤) وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢٦٥) وغيرُهما، ويُنظَر المصدَر السَّابق.

لِلْغُرَبَاءِ)[1]، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَوْدَهُ كَبَدْئِهِ»، فتأمَّلْ كيفَ ذكَرَ الرَّسولُ ﷺ ذَهابَ الحُكم الصَّالح مع عدَم ذَهاب الدِّين على الرّغم من أهمِّيَة أَمْر الحُكم، فلمَّا ذكَرَ ذَهابَ الصَّلاَة قرَنَ معَها ذَهابَ الدِّين، وهَذه عِبرةٌ للمُعتبِرين!

خُلاصةُ هَذهِ الكَلمةِ أنَّ الإِصلاَحَ يُبنَى أوَّلَ ما يُبْنَى من أُصولِه من التَّوحيدِ والصَّلاةِ وسَائر الأَركانِ، ويُهدَم أوَّلَ ما يُهدَم من فُروعِه من الأَحكام السُّلطانيَّة والسِّياساتِ ومَا يَتبعُها؛ لأنَّ النَّاسَ إذَا ضَعُفوا في دِينِهم اقتَرَنَ بهم ضَعفُ السُّلطانِ كما مرَّ، فليسَ من العَقل ولاَ الشَّرع أن يُركَّزَ ـ والحالةُ هَذه ـ على إِصلاَح السُّلطانِ وسَببُ فَسادِه قائمٌ، ألاَ وهوَ قلَّةُ دِيانةِ رَعيَّته، ومَن نظَرَ في دَعوةِ الأَنبياءِ بانَ له هَذا بجلاءٍ، وأَيقنَه بلاَ كَبيرِ عَناءٍ؛ فإنَّهم دُعُوا للمُشاركةِ في السُّلطةِ فأَبَوا إلاَّ أن يَقولُوا

(١) أخرجَه مسلم (١٤٥).

لقَومِهم: ﴿وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الشعراء: ١٠٩)، وقد بُعثَ الرَّسولُ ﷺ في وقتٍ عمَّ فيهِ الفَسادُ السِّياسيُّ المَعمورةَ وما كانَ يُركِّز على الإِصلاَح السِّياسيِّ على الرّغم من أنَّ السِّياسةَ من الدِّينِ كما مرَّ، ودُعيَ ﷺ للمُشاركةِ في المُلكِ من قِبَل كُبراءِ قُريش فأَبَى، انظُرْ له «تَفسيرَ ابن كَثير» عندَ أوَّل سورة فُصِّلَت، فقَد ذكرَ بعضَ الرِّواياتِ في هَذا المَعنى، وانظُرْ تَخريجَها وتَحسينَ الشَّيخ محمَّد ناصِر الدِّين الألباني لها في تَعليقِه على «فقه السِّيرة» (ص ١٠٦)، وفي بَعض طرُقِها أنَّهم قالُوا له ﷺ: «وإن كنتَ تُريدُ به شرَفاً سوَّدْناكَ علَينا حتَّى لاَ نَقطعَ أَمراً دُونكَ، وإن كنتَ تُريدُ مُلكاً ملَّكْناكَ علَينا...»، بل مَن قارَنَ دَعوتَه ﷺ المُلوكَ والرُّؤساءَ بدَعوتِه الشُّعوبَ عرَفَ الفَرقَ:

فقَد كانَ مع الشُّعوبِ يَتحرَّكُ لدَعوتِهم في النَّوادِي والأَسواقِ والبُيوتِ وغيرِها ويتحرَّق لذَلك، ويُنادِيهم

قَبائلَ وفُرادَى لاَ يَفترُ حتَّى بلَغَ بهِ الحُزنُ علَيهم مَبلغَه، فقالَ له ربُّه ﷻ: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾﴾ (فاطر: ٨)، بل كادَ يُهلكُ نفسَه مِن أَجلِهم حتَّى قالَ له ربُّه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ (الكهف: ٦).

وأمَّا معَ المُلوكِ والرُّؤساءِ ففي غالِب حالِه ﷺ أنَّه لاَ يُكلِّف نفسَه الذَّهابَ إلَيهم، بل يَكتَفي بإرسالِ بعضَ سُفرائِه إلَيهم بكَلمةٍ قَصيرةٍ ويَمضِي، وهيَ قولُه: «مِن مُحَمَّدٍ عَبْدِ الله ورَسُولِه إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّوم: سَلاَمٌ على مَن اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلاَم، أَسْلِمْ تَسْلَم يُؤْتِكَ اللهُ أَجرَكَ مَرَّتَيْن، فإِنْ تَوَلَّيتَ فإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّين، و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن

تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ (آل عمران ٦٤)» رواه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣).

فقارِنْ ـ أيُّها المتَّبِع! ـ بينَ هَذه الدَّعوةِ النَّبويَّةِ الحَكيمةِ وبينَ الخُطَب السِّياسيَّةِ الطَّويلةِ والَّتي أخذَت أعمارَ أَصحابِها برُمَّتها حتَّى شابَت لِحاهم معَها تُدرِك أيّ الفَريقَين أَحقّ بالنَّبيِّ ﷺ.

بل أسلَمَ في وَقته ﷺ ملكٌ عَظيمٌ، ألاَ وهوَ النَّجاشي بالحبشة، فلم يُفكّر ﷺ في الهجرةِ إلَيه لاستِيطانِ مَملكتِه أو جعلها نواة دولته، ولاَ قالَ: مِن مِثل هَذا القَصر تنطلِق الدّعوة؛ لعلمِه ﷺ أنَّ الشُّعوبَ إن لم تكُن مُقتنعة بالإسلام فإنَّه لاَ يَنفعُها كَثيراً تَحصيلُ سُلطانِه، إذاً فعلى المتأسِّينَ بالأَنبياءِ أن يُعنَوا بطَريقِهم في الإِصلاَح، وحينئذٍ فَلْيبشرُوا.

ثمَّ قالَ: «فَلَمَّا ذَهَبَتْ دَوْلَةُ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَصَارَ مُلْكاً ظَهَرَ النَّقْصُ فِي الأُمَرَاءِ، فَلاَ بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ أَيْضاً فِي

أَهْلِ العِلْمِ والدِّينِ، فَحَدَثَ فِي آخِرِ خِلاَفَةِ عَلِيٍّ بِدْعَتَا الخَوَارِجِ والرَّافِضَةِ؛ إِذْ هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالإِمَامَةِ والخِلاَفَةِ وَتَوَابِعِ ذَلِكَ مِنْ الأَعْمَالِ والأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ».

نعَمْ! بالغلوِّ في الخلاَفةِ والإمامةِ كانَت بدايةُ بدعةِ الخَوارج والرَّوافِض، وبِهما يفتَتِنُ اليومَ كَثيرٌ من الجَماعاتِ ذاتِ الطَّابع السِّياسيِّ المَعروفِ، بل بدأُوا أوَّلاً بمُنطلقِ الخَوارج، وهو التَّركيزُ على الخلاَفةِ والمُلك، وانتَهَوا مِن حيثُ بدأَ الرَّوافضُ بِدعتَهم، أَعني جَعلَهم الإمامةَ ـ أي الخلاَفةَ ـ من أُصولِ الدِّين، وقد ردَّ على هَذا ابنُ تَيمية في «منهاج السُّنَّة» (١/ ٧٥)، فَلْيَرجع إلَيه مَن شاءَ.

ثمَّ قالَ رحمه الله تبعاً لسِياقِه السَّابقِ: «وكَانَ مُلْكُ مُعَاوِيَةَ مُلْكاً وَرَحْمَةً، فَلَمَّا ذَهَبَ مُعَاوِيَةُ ـ رَحْمَةُ الله عَلَيْهِ ـ وجَاءَتْ إِمَارَةُ يَزِيدَ وَجَرَتْ فِيهَا فِتْنَةُ قَتْلِ الحُسَيْنِ بِالعِرَاقِ وَفِتْنَةُ أَهْلِ الحَرَّةِ بِالمَدِينَةِ، وحَصَرُوا مَكَّةَ لَمَّا قَامَ

عَبْدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ مَاتَ يَزِيدُ وَتَفَرَّقَتْ الأُمَّةُ: ابنُ الزُّبَيْرِ بِالحِجَازِ، وَبَنُو الحَكَمِ بِالشَّامِ، وَوَثَبَ المُخْتَارُ بنُ أَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ بِالعِرَاقِ، وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ بَقِيَ فِيهِمْ مِثْلُ عَبْدِ الله بنِ عَبَّاسٍ وعَبْدِ الله بنِ عُمَرَ وجَابِرِ بنِ عَبْدِ الله وأَبِي سَعِيدٍ الخُدري وغَيْرِهِمْ، حَدَثَتْ بِدْعَةُ القَدَرِيَّةِ وَالمُرْجِئَةِ، فَرَدَّهَا بَقَايَا الصَّحابة كابن عَبَّاسٍ وَابنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وواثِلَةَ بنِ الأَسْقع وغيرهم رضي الله عنهم، مع ما كَانُوا يَرُدُّونَهُ هُمْ وَغَيْرُهُمْ من بِدْعة الخوارج والرّوافض، وعَامَّةُ مَا كَانَتْ القَدَرِيَّةُ إذ ذاك يتكلّمون فيه: أَعْمَالُ العِبَادِ كَمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا المُرجئة، فصار كَلاَمُهُمْ فِي الطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ والمُؤْمِنِ والفَاسِقِ ونَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الأَسْمَاءِ والأَحْكَامِ والوَعْدِ والوَعِيدِ، ولَمْ يَتَكَلَّمُوا بَعْدُ فِي رَبِّهِمْ ولاَ فِي صِفَاتِهِ إلاَّ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ صِغَارِ التَّابِعِينَ مِنْ حِينِ أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ حِينَ شَرَعَ القَرْنُ الثَّالِثُ ـ تَابِعُو

التَّابِعِينَ - يَنْقَرِضُ أَكْثَرُهُمْ، فَإِنَّ الِاعْتِبَارَ فِي القُرُونِ الثَّلاَثَةِ بِجُمْهُورِ أَهْلِ القَرْنِ وَهُمْ وَسَطُهُ، وجُمْهُورُ الصَّحَابَةِ انْقَرَضُوا بِانْقِرَاضِ خِلاَفَةِ الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ إِلاَّ نَفَرٌ قَلِيلٌ، وَجُمْهُورُ التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ فِي إِمَارَةِ ابنِ الزُّبَيْرِ وعَبْدِ المَلِكِ، وجُمْهُورُ تَابِعِي التَّابِعِينَ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ وأَوَائِلِ الدَّوْلَةِ العَبَّاسِيَّةِ.

وصَارَ فِي وُلاَةِ الأُمُورِ كَثِيرٌ مِن الأَعَاجِمِ، وخَرَجَ كَثِيرٌ مِن الأَمْرِ عَنْ وِلاَيَةِ العَرَبِ، وعُرِّبَتْ بَعْضُ الكُتُبِ العَجَمِيَّةِ مِنْ كُتُبِ الفُرْسِ والهِنْدِ والرُّومِ وَظَهَرَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ: (**ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ، حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ وَلاَ يُسْتَشْهَدُ، وَيَحْلِفَ وَلاَ يُسْتَحْلَفُ**)[1].

(١) متَّفقٌ عليه.

حَدَثَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاء: الرَّأْيُ، والكَلاَمُ، والتَّصَوُّفُ، وَحَدَثَ التَّجَهُّمُ وَهُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وبِإِزَائِهِ التَّمْثِيلُ، فَكَانَ جُمْهُورُ الرَّأْيِ مِن الكُوفَةِ؛ إِذْ هُوَ غَالِبٌ عَلَى أَهْلِهَا مَعَ مَا كَانَ فِيهِمْ مِن التَّشَيُّعِ الفَاحِشِ وكَثْرَةِ الكَذِبِ فِي الرِّوَايَةِ، مَعَ أَنَّ فِي خِيَارِ أَهْلِهَا مِن العِلْمِ والصِّدْقِ والسُّنَّة والفقْه والعِبَادَةِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، لَكِنَّ الغَرَضَ أَنَّ فِيهَا نشأ كثرةُ الكذب في الرّوَايَة، وكَثْرَةُ الآرَاءِ فِي الفِقْهِ، والتّشيّعُ في الأُصُول، وكَانَ جُمْهُورُ الكَلامِ والتَّصَوُّفِ فِي البصْرة؛ فإنّهُ بعْد موْت الحَسَنِ وابنِ سيرين بِقَلِيلٍ ظَهَرَ عمْرُو بنُ عُبيْد وواصِلُ بنُ عَطَاءٍ ومَن اتَّبَعَهُمَا مِن أَهْلِ الكَلام والاعْتِزَالِ، وظَهَرَ أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ الهجيمي الَّذِي صحِب عَبْدَ الوَاحِدِ بنَ زَيْدٍ، وعَبْدُ الوَاحِدِ صَحِبَ الحَسَنَ البَصْرِيَّ وَمَن اتَّبَعَهُ مِن المُتَصَوِّفَةِ وَبَنَى دُوَيرةً

لِلصُّوفِيَّةِ، هِيَ أَوَّلُ مَا بُنِيَ فِي الإِسْلامِ[١]، وكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ وغَيْرُهُ يُسَمُّونَهُمْ الفَقريَّة، وكَانُوا يَجْتَمِعُونَ فِي دُوَيرةٍ لَهُمْ، وصَارَ لِهَؤُلاءِ مِن الكَلامِ المُحْدَثِ طَرِيقٌ يَتَدَيَّنُونَ بِهِ مَعَ تَمَسُّكِهِمْ بِغَالِبِ الدِّينِ، ولِهَؤُلاءِ مِنَ التَّعَبُّدِ المُحْدَثِ طَرِيقٌ يَتَمَسَّكُونَ بِهِ مَعَ تَمَسُّكِهِمْ بِغَالِبِ التَّعَبُّدِ المَشْرُوعِ، وصَارَ لِهَؤُلاءِ حَالٌ مِن السَّمَاعِ والصَّوْتِ حَتَّى إنَّ أَحَدَهُمْ يَمُوتُ أَوْ يُغْشَى عَلَيْهِ، وَلِهَؤُلاءِ حَالٌ فِي الكَلامِ والحُرُوفِ حَتَّى خَرَجُوا بِهِ إلَى تَفْكِيرٍ أَوْقَعَهُمْ فِي تَحَيُّرٍ، وهَؤُلاءِ أَصْلُ أَمْرِهِم الكَلامُ، وهَؤُلاءِ أَصْلُ أَمْرِهِم الإِرَادَةُ، وَهَؤُلاءِ يَقْصِدُونَ بِالكَلامِ التَّوْحِيدَ ويُسَمُّونَ نُفُوسَهُمْ المُوَحِّدِينَ، وهَؤُلاءِ يَقْصِدُونَ بِالإِرَادَةِ التَّوْحِيدَ ويُسَمُّونَ نُفُوسَهُمْ أَهْلَ التَّوْحِيدِ والتَّجْرِيدِ.

(١) أي هيَ أَوَّلُ زاويةٍ أُحدِثَت لتعبُّد المُتصوِّفة بعدَ أن كانَ لاَ يُعرَف للمُؤمنِينَ بيتٌ يَتعبَّدونَ فيهِ إلاَّ بيتُ الله ﷻ.

وَقَدْ كَتَبْتُ قَبْلَ هَذَا فِي القَوَاعِدِ مَا فِي طَرِيقَيْ أَهْلِ الكَلامِ والنَّظَرِ وأَهْلِ الإِرَادَةِ والعَمَلِ مِن الانْحِرَافِ إذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِمُتَابَعَةِ الرَّسُولِ، كَمَا بَيَّنْتُ فِي قَاعِدَةٍ كَبِيرَةٍ أَنَّ أَصْلَ العِلْمِ والهُدَى والدِّينِ هُوَ الإِيمَانُ بِالله ورَسُولِهِ واستِصْحَابُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الأَقْوَالِ والأَحْوَالِ.

وكَانَ أَهْلُ المَدِينَةِ أَقْرَبَ مِنْ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ فِي القَوْلِ والعَمَلِ؛ إذْ لَمْ يَنْحَرِفُوا انْحِرَافَ الطَّائِفَتَيْنِ مِن الكُوفِيِّينَ والبَصْرِيِّينَ: هَوًى وَرِوَايَةً ورَأْياً وكَلاماً وسَمَاعاً، وإنْ كَانَ فِي بَعْضِهِمْ نَوْعُ انْحِرَافٍ لَكِنْ هُمْ أَقْرَبُ.

وأَمَّا الشَّامِيُّونَ فَكَانَ غَالِبُهُمْ مُجَاهِدِينَ وأَهْلَ أَعْمَالٍ قَلْبِيَّةٍ أَقْرَبَ إلَى الحَالِ المَشْرُوعِ مِنْ صُوفِيَّةِ البَصْرِيِّينَ إذْ ذَاكَ، ولِهَذَا تَجِدُ كُتُبَ الكَلامِ والتَّصَوُّفِ إنَّمَا خَرَجَتْ فِي الأَصْلِ مِن البَصْرَةِ، فَمُتَكَلِّمَةُ المُعْتَزِلَةِ أَئِمَّتُهُمْ بَصْرِيُّونَ، مِثْلُ أَبِي الهُذيل العلاَّف وأَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائي وابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ وأَبِي عبْد الله وأَبِي الحُسَيْنِ البَصْرِيِّ، وكَذَلِكَ

مُتكَلِّمَةُ الكُلاَّبيَّة والأَشْعَرِيَّةِ كَعَبْدِ الله بنِ سَعِيد بنِ كُلاَّبٍ وأَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ وصَاحِبِهِ أَبِي الحَسَنِ البَاهِلِيِّ والقَاضِي أَبِي بَكْرِ بنِ الباقلاَّني وغَيْرِهِمْ، وكَذَلِكَ كُتُبُ المُتَصَوِّفَةِ ومَنْ خَلَطَ التَّصَوُّفَ بِالحَدِيثِ والكَلاَمِ كَكُتُبِ الحَارِثِ بنِ أَسَدٍ المُحاسِبي وأَبِي الحَسَنِ بنِ سَالِمٍ وأَبِي سَعِيدٍ الأَعْرَابِيِّ وأَبِي طَالِبٍ المَكِّيِّ، وقَدْ شَرَكَ هَؤُلاءِ مِن البَغْدَادِيِّينَ والخُراسانِيِّينَ والشَّامِيِّينَ خَلْقٌ، لَكِنَّ الغَرَضَ أَنَّ الأُصُولَ مِنْ ثَمَّ، كَمَا أَنَّ عِلْمَ النُّبُوَّةِ مِن الإِيمَانِ والقُرْآنِ ومَا يَتْبَعُ ذَلِكَ مِن الفِقْهِ والحَدِيثِ وأَعْمَالِ القُلُوبِ إِنَّمَا خَرَجَتْ مِن الأَمْصَارِ الَّتِي يَسْكُنُهَا جُمْهُورُ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، وَهِيَ الحَرَمَانِ والعِرَاقَانِ والشَّامُ: المَدِينَةُ ومَكَّةُ والكُوفَةُ والبَصْرَةُ والشَّامُ وسَائِرُ الأَمْصَارِ تَبَعٌ، فَالقُرَّاءُ السَّبْعَةُ مِنْ هَذِهِ الأَمْصَارِ وكَذَلِكَ أَئِمَّةُ أَهْلِ الحَدِيثِ وأَثْبَتُهُمْ أَهْلُ المَدِينَةِ وأَهْلُ البَصْرَةِ كَالزُّهْرِيِّ ومَالِكٍ وكقَتادةَ وَشُعْبَة ويَحْيَى

ابنِ سَعِيد وعبد الرحمن بن مهدي، وأَهْلُ الكُوفةِ فِيهِم الصَّادِقُ والكَاذِبُ، وأَهْلُ الشَّام لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ كَثِيرٌ كَاذِبٌ ولا أَئِمَّةٌ كِبارٌ في القراءة والحديث، وكَذَلِكَ أَئِمَّةُ الفُقَهاء: فمالكٌ عالمُ أَهْل المدينة، والثَّوْرِيُّ وأَبُو حَنِيفَةَ وغَيْرُهما من أَهْل الكُوفة، وابن جُريج وغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّة، وحمّادُ بنُ سلمة وحمّادُ بنُ زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ والأوزاعي وطبقتُهُ بالشّام، وقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَالِكاً إِنَّمَا احْتَذى مُوَطَّأَهُ عَلَى كِتَابِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وقِيلَ: إِنَّ كِتَابَ ابنِ جُرِيج قَبْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ الشَّافِعِيُّ - وإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مَكِّيًّا - فَإِنَّهُ تَفَقَّهَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ غَيْرَ مُتَقَيِّدٍ بِمِصْرِهِ، وكَذَلِكَ الإِمَامُ أَحْمَدُ - وإِنْ كَانَ أَجْدَادُهُ بَصْرِيِّينَ - فَإِنَّهُ تَفَقَّهَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ غَيْرَ مُتَقَيِّدٍ بِالبَصْرِيِّينَ ولاَ غَيْرِهِمْ، كَمَا أَنَّ عَبْدَ الله بنَ المُبَارَكِ وإِسْحَاقَ بنَ إِبْرَاهِيمَ ومُحَمَّدَ بنَ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيَّ وغَيْرَهُمْ مِن الخُراسانِيِّينَ وكَذَلِكَ أَئِمَّةُ الزُّهَّادِ والعُبَّادِ

مِنْ هَذِهِ الأَمْصَارِ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الفَرَجِ بنُ الجَوْزِيِّ فِي (صَفْوَةِ الصَّفْوَةِ).

فَالعِلْمُ المَشْرُوعُ والنُّسُكُ المَشْرُوعُ مَأْخُوذٌ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، وأَمَّا مَا جَاءَ عَمَّنْ بَعْدَهُمْ فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ أَصْلاً وإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مَعْذُوراً بَلْ مَأْجُوراً لِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ، فَمَنْ بَنَى الكَلامَ فِي العِلْمِ: (الأُصُولِ والفُرُوعِ) عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ المَأْثُورَةِ عَن السَّابِقِينَ فَقَدْ أَصَابَ طَرِيقَ النُّبُوَّةِ، وكَذَلِكَ مَنْ بَنَى الإِرَادَةَ والعِبَادَةَ والعَمَلَ والسَّمَاعَ المُتَعَلِّقَ بِأُصُولِ الأَعْمَالِ وفُرُوعِهَا مِن الأَحْوَالِ القَلْبِيَّةِ والأَعْمَالِ البَدَنِيَّةِ عَلَى الإِيمَانِ والسُّنَّةِ والهَدْيِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ وأَصْحَابُهُ فَقَدْ أَصَابَ طَرِيقَ النُّبُوَّةِ.

وهَذِهِ طَرِيقُ أَئِمَّةِ الهُدَى، تَجِدُ الإِمَامَ أَحْمَدَ إِذَا ذَكَرَ أُصُولَ السُّنَّةِ قَالَ: هِيَ التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ، وكَتَبَ كُتُبَ التَّفْسِيرِ المَأْثُورِ عَن النَّبِيِّ

ﷺ والصَّحَابة والتَّابعين، وكتب الحديث والآثَارَ المَأْثُورَةَ عَن النَّبيّ ﷺ والصّحابة والتّابعين، وعَلَى ذَلِكَ يَعْتَمِدُ فِي أُصُوله العلْميّة وفُرُوعه، حَتّى قَالَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى خَليفة وقْته المُتوكّل: لا أُحبّ الكَلاَمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إلاّ ما كان في كتاب الله أَوْ فِي حَدِيثٍ عَن رَسُولِ الله ﷺ أو الصّحابة أو التّابِعِينَ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَالكَلاَمُ فيه غيْرُ محْمُود، وكذلك فِي الزُّهْدِ والرِّقَاقِ والأَحْوَالِ، فَإِنّهُ اعْتمد فِي كِتَابِ الزُّهْدِ عَلَى المَأْثُورِ عَن الأَنْبِيَاءِ صلَواتُ الله عَلَيْهِمْ مِنْ آدَمَ إِلَى مُحَمَّدٍ، ثُمَّ عَلَى طَرِيقِ الصّحَابة والتَّابِعِينَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ بَعْدَهُمْ، وكَذَلِكَ وَصْفُهُ لِآخِذِ العِلْمِ أَنْ يَكْتُبَ مَا جَاءَ عَن النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ عَن الصَّحَابَةِ ثُمَّ عَن التَّابِعِينَ، وفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: ثُمَّ أَنْتَ فِي التَّابِعِينَ مُخَيَّرٌ».

تنبيه: مَا وَرَدَ في التَّاريخ أنَّ بَعض المُلوكِ والخُلفاءِ الصَّالِحين حكَمُوا شُعوباً مُنحرِفةً هو حالاَتٌ شاذَّةٌ لاَ عُمومَ لها، وسأُفرِدها بمَقالةٍ خاصَّةٍ إن شاءَ الله.

لكنَّني أُعجِّل هُنا للقارئِ بكَلمةٍ مُختصرةٍ لأَقولَ: قد حكَمَ بَعضُ الوُلاَة الصَّالِحِينَ أَقواماً كانُوا من شرِّ الخَلْق، كشَأنِ بني إسرَائيل تحتَ حُكم أَنبيائِهم من بَعدِ إهلاَكِ فِرعَون، لكنَّ هَذهِ الحالَ القدريَّةَ لاَ تُخالفُ القاعدةَ الشَّرعيَّةَ الَّتي نحنُ بصدَدِها، بل تَزيدُها دَعماً وتَأييداً؛ لأنَّ الصَّالِحِين في ذَلكَ الوَقتِ وصَلُوا إلى السُّلطةِ دونَ أن يتمكَّنوا من إصلاَح حالِ شُعوبِهم، بل ما مُسِخ هؤلاَءِ قِردةً وخَنازيرَ إلاَّ تحتَ ظلِّ تلكَ الدَّولةِ المُوسَويَّةِ الرَّاشدةِ، الأَمرُ الَّذي يدلُّ بوُضوحٍ على أنَّ الوُصولَ إلى السُّلطةِ لاَ يَعني بالضَّرورةِ التَّوصُّلَ إلى الإصلاَح، فَلْيتأمَّلْ هَذا المَشغوفُونَ بالحَرَكاتِ السِّياسيَّة!

خاتمة

لَيس المقصودُ من البحث في هذه القاعدةِ التَّسليمَ للواقع من غير تسبُّبٍ في الإصلاح، بل الإصلاَحُ مَطلوبٌ، ولا هو في عدم الاعتراف بفساد الحالِ، ولاَ هو في ضَرورةِ السَّعي لإصلاحه أو عدم ذلك، ولَكن الخلاَف في طَريقِه، ومن أجله اعتنى أهلُ العلم بهذه القاعدةِ كما مرَّ؛ لأنَّها إذَا جُهلت أو أُغفلت ظلَّ المرءُ يُكابدُ التَّغييرَ من غَير بابِه، وكان كمن يقصدُ هدفا من غَير طَريقِه، فمتَى يَصِل؟!

والخطابُ هنا مُوجَّهٌ إلى جَميع النَّاس، لكنَّني أَخصُّ مِنهم صِنفين:

١ـ أَصحابَ الحُلولِ السِّياسيَّة، معَ أَنَّني بيَّنتُ أنَّ السِّياسةَ من الدِّين.

٢ـ أَصحابَ الحُلولِ الدَّمويَّة، معَ العِلم بأنَّ الجِهادَ هوَ ذِروةُ سَنام هَذا الدِّين.

فالأَوَّلونَ ظنُّوا أنَّ الأَمرَ يَحتاجُ إلى السِّباقِ إلى السُّلطةِ!

والآخرونَ مَا يرَونَه إلاَّ في قَطفِ الرُّؤوس المُتسلِّطةِ!

لذَا، أَحببتُ تَبيينَ أَصل بليَّة المُسلمينَ؛ لأنَّ الاهتِداءَ إلى تَعيينِه يَعني الاهتِداءَ إلى العلاَج؛ فإنَّ التَّوصُّل إلى علاَج كلِّ داءٍ يَنطلِقُ من جُذورِه.

ولاَ شكَّ أنَّ فَسادَ حالِ المُسلمِينَ في بلَدٍ ما سببُه فَسادُ الرَّاعِي والرَّعيَّةِ، وإذَا باتَ مَعلوماً أنَّ الرَّاعيَ قد يتسبَّبُ في إفسادِ الرَّعيَّة بما يَبثُّه فيهم مِن أَنظمةٍ مُخالفةٍ لشَرع ربِّ العالمِينَ، فَلْيُعلَم أنَّ فَسادَ الرَّاعي متسبَّبٌ عن فَسادِ الرَّعيَّة أوَّلاً؛ لأنَّ اللهَ قالَ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ (الأنعام: ١٢٩)، ولَمَّا كانَ هَذا هو الأَصل فإنَّ اللهَ ﷻ جعَلَ إصلاَحَ النَّفْس السَّبيلَ الوَحيدَ لإصلاَح الرَّاعي والرَّعيَّة، فقالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)، فلذَلكَ كانَ سيِّدُ المُصلحِين ﷺ لاَ يَزيدُ في افتِتاح خُطبِه على التَّعوُّذ من شرِّ النَّفس، فيَقولُ: «...ونَعوذُ بالله من شُرورِ أَنفُسِنَا وسيِّئَاتِ أَعمالِنا»

رواه أصحابُ السُّنن وصححه الألبانيُّ فيها، فلماذا يُعرِض كَثيرٌ من الدُّعاة عن طاعة الله في هذا واتِّباع رسولِه ﷺ؟!

إنّ الّذي دعاني لهذه الكتابة هو الإشفاقُ على الجُهودِ المَبذولة في الدّعوة الإسلاميّة من أن تضيعَ بلاَ فائدةٍ تُذكَر، لا سيما وأنّ هذه الجّهود قد شملَت مِساحاتٍ وَاسعةً من مجالات الدّعوة وأخذت من أوقاتِ أَصحابِها مَا لو استرشدوا فيها بهدْي الكِتاب والسُّنَّة ونظَروا في سيرةِ الأنبياء بعين الاتّباع لبلَغوا ـ بإذْن الله ـ الغايةَ في أَقصَر زمن، ولكنّ الّذي يَنحرِف عن ذَلكَ من الصِّنفَينِ المُشارِ إليهما يُخشى علَيه ألاَّ يَكونَ له نَصيبٌ من عملِه هَذا سوَى نظير ما لمَن قالَ فيهِ ربُّنا ﷻ: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ (الغاشية: ٣)..

هَذه هيَ حالُ المُغالِين في العمَل السِّياسيِّ، أمَّا في العِلم فلاَ يَكادونَ يَعرِفونَ منه سوَى رَصدِ حرَكاتِ الأُمراءِ والرُّؤساءِ وحِفظِ أَخطائِهم كما يَحفَظونَ أَسماءَ أَبنائِهم!

وأمَّا في الدَّعوةِ فلاَ يَكادونَ يَخرُجونَ عن مَضْغ أَعراض أُولئكَ وتَحفيظِها أَجيالَهم معَ إِهمالِ الجَماهيرِ الَّتي يَغلُبُ علَيها الجَهلُ بدِين الله ﷻ، ولقَد كادَ يمرُّ علَينا عُقودٌ من الزَّمنِ، وليسَ لنَشْئِنا فيها مِن حَديثٍ سوَى هَذا اللَّغوِ الزَّمِن، مع المُبالغةِ في تَعظيم (فِقه الوَاقع)، حتَّى إنَّه ليُلاَزمُه في الحضَر، ويُزامِلُه في السَّفر، فكَم مِن جُهودٍ أُهدرَت مِن هَذا القَبيل، وكَم من أموالٍ بُدِّدَت في هَذه السَّبيل!

والعمَلُ السِّياسيُّ غالباً ما يَنتهِي بأَصحابِه إلى الدِّماءِ؛ لِما فيه مِن الدَّواهِي الغائلَة، والسُّموم القاتلَة، كما قيلَ: كَم من دَم، سفَكَه فَم! يَظلُّ دُعاتُه يُعالِجونَ قُربَ سَرابِه، فيُعاجِلونَ سُكرَ شَرابِه، وتَبقَى الشُّعوبُ محرومةً من التَّعليم والتَّربيةِ، على الرّغم من أنَّهم يرَونَها تتخبَّطُ في الشِّركِ والبِدَع؛ لأنَّ الدَّاءَ حسَبَ مُرشِديهم ليسَ له مَصدرٌ سوَى السُّلطانِ!

وهَا هُم قد قَضوا أَعمارَهم مع الإِصلاَحاتِ السِّياسيَّةِ، فلم يَظفَروا من السُّلطةِ بقُلاَمةِ ظُفرٍ، ولاَ حازُوا مِن

الإِصلاَح بطَائفِ نَصرٍ، يتخيَّلونَ التَّدرُّجَ وهم مُستَدرَجونَ، ويتوهَّمونَ الوُصولَ وهم مُنقطِعونَ! يَكونُ أَحدُهم مُعلِّماً كأَنَّه نبيٌّ في أُمَّته، فتَستفزُّه الأَطماعُ السِّياسيَّةُ إلَيها فيَستجيبُ بدافِعِ مُزاحمةِ عِلمانيٍّ أو مُنافقٍ، فلاَ تَزالُ به التَّنازلاَتُ واحدةً واحدةً حتَّى يرِقَّ دِينُه وتَذهبَ عنه حلاوةُ ما كانَ يَجدُ، فيَنزِل مِن وَظيفةِ النَّبيِّ إلى ما دُونَها، ومن بعْد مطمعُه، قرُبَ مَصرعُه، والأمرُ لله!

وكثيرا ما ترى هذا الصّنف من الدّعاة يتململُ من حال العامّة الّذين تحت دعوتهم، وهم لا ينتبهون إلى مكمن الدّاء الّذي تندندنُ حوله من أوّل هذا الكتاب؛ لأنّ أعظم ما يَخسرُه الدّعاةُ المُهتمّون بالسّياسة أنّهم يذرون الشّعوب كما هيَ لاَ تُحسُّ إلاَّ بذُنوب الولاَةِ، فمتَى تُفكّر في التّوبةِ والإِصلاَح وهيَ لاَ تَسمعُ إلاَّ كلاَماً فيمَن يَحكمُها؟! ومَتى عمِيَ المرءُ عن نَفسِه فسَقَ؛ لأنَّ الله قالَ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (الحشر: ١٩).

ولِنفاسةِ هَذا البحثِ فقَد كانَ أَهلُ السُّنَّة يُوصُون به في كتُبِهم الجامعةِ للأُصولِ العقَديَّة، قالَ ابن أبي العزِّ الحنَفي في «شَرْح العَقيدة الطَّحاويَّة» (ص ٣٨١ـ الألبانيّ): «وأمَّا وليُّ الأَمر فقَد يَأمرُ بغَير طاعةِ الله، فلاَ يُطاعُ إلاَّ فيما هوَ طاعةٌ لله ورَسولِه، وأمَّا لُزومُ طاعتِهم وإن جَارُوا؛ فلأنَّه يَترتَّب على الخُروج مِن طاعتِهم من المَفاسدِ أَضعافُ ما يَحصلُ من جَورِهم، بل في الصَّبرِ على جَورِهم تَكفيرُ السَّيِّئات ومُضاعفةُ الأُجورِ؛ **فإنَّ اللهَ تعالى ما سلَّطَهم علَينا إلاَّ لفَسادِ أَعمالِنا، والجَزاءُ مِن جِنس العمَل، فعلَيْنا الاجتِهادُ في الاستِغْفار والتَّوبةِ وإصلاَح العمَل، قالَ تَعالى:** ﴿ **وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ** ﴾ (الشورى: ٣٠)، وقالَ تَعالى: ﴿ **أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ** ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وقالَ تَعالى: ﴿ **مَّآ أَصَابَكَ مِنْ**

حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ (النساء: ٧٩)، وقالَ تَعالى: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ** ﴾.

فإذَا أَرادَ الرَّعيَّةُ أن يَتخلَّصوا من ظُلم الأَمير الظَّالِمِ فَلْيَتركوا الظُّلمَ، وعن مَالك بن دِينارٍ أَنَّه جاءَ في بَعض كتُب الله: أنا اللهُ مالكُ المُلك، قُلوبُ المُلوكِ بيَدي، فمَن أطاعني جعلتُهم عليه رحمةً، ومن عصاني جعلتُهم عليه نقمةً، فلا تشغلوا أنفسكم بسبِّ المُلوك، لكن توبُوا أُعطِّفهم عليكُم».

وهذا الخبرُ لا يضرُّه أن يكون من الإسرائيليّات؛ لأنّه داخلٌ تحت قولِ النّبيّ ﷺ: «**حَدِّثُوا عَن بَني إِسْرَائِيلَ ولاَ حَرَجَ**» رواه البخاري (٣٤٦١)، وليسَ فيهِ مَا تَدفعُه شَريعتُنا، فكيفَ وهو مُوافقٌ لِقَواعدِها وأُصولِها كما مرَّ؟! بل جاءَت بَعضُ أَخبارِ الأُمم السَّابقةِ تؤيِّده؛ فعن مَالِك بن دِينَارٍ قالَ: «قَرَأْتُ فِي الزَّبُورِ: إِنِّي أَنْتَقِمُ مِنَ المُنَافِقِ بِالمُنَافِقِ، ثُمَّ أَنْتَقِمُ مِنَ المُنَافِقِينَ جَمِيعاً؛ وَذَلِكَ فِي كِتَابِ الله قَوْلُ الله:

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ (الأنعام: ١٢٩)» رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» عندَ هَذه الآيةِ بسندٍ صَحيحٍ.

ولذَلك استَشهدَ به ابن تَيمية في «منهاج السُّنة» (٤/ ٥٤٦) مع الحِكمةِ الَّتي جعَلتُها عُنواناً لكِتابي هَذا، وقالَ: «بل فتنُ كلِّ زَمانٍ بحسَب رِجالِه»، وقالَ أيضاً في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٠): «وَقَدْ ذَكَرْتُ في غَيْرِ هَذَا المَوْضُوعِ[1] أَنَّ مَصِيرَ الأَمْرِ إلَى المُلُوكِ ونُوَّابِهِم مِن الوُلاَةِ والقُضَاةِ والأُمَرَاءِ لَيْسَ لِنَقْصٍ فِيهِمْ فَقَطْ، بَلْ لِنَقْصٍ فِي الرَّاعِي والرَّعِيَّةِ جَمِيعاً؛ فَإِنَّهُ (كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ)، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾، وقد اسْتَفَاضَ وتَقَرَّرَ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ مَا قَدْ أَمَرَ بِهِ ﷺ مِنْ طَاعَةِ الأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللهِ ومُنَاصَحَتِهِمْ والصَّبْرِ

(١) هَكذا، ولعلَّها: المَوضِع.

عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِمْ وقَسْمِهِمْ والغَزْوِ مَعَهُمْ والصَّلاةِ خَلْفَهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مُتَابَعَتِهِمْ فِي الحَسَنَاتِ الَّتِي لاَ يَقُومُ بِهَا إلاَّ هُمْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّعَاوُنِ عَلَى البِرِّ والتَّقْوَى، وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ تَصْدِيقِهِمْ بِكَذِبِهِمْ وإِعَانَتِهِمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ وطَاعَتِهِمْ فِي مَعْصِيةِ الله ونَحْو ذلك ممَّا هُو مِنْ بَابِ التَّعَاوُن عَلَى الإِثْم والعُدْوان، وما أمر به أيْضا من الأمْر بالمعْرُوف والنّهْي عن المُنْكر لهُمْ ولغيْرِ همْ على الوجْه المشْرُوع، وما يدْخُل في ذلك من تبْليغ رسالات الله إليْهمْ، بحيْثُ لا يتْرُكُ ذلك جُبْنًا ولا بُخْلاً ولا خشْيةَ لهُمْ ولا اشْتراءَ للثّمن القليل بآيات الله، ولا يفْعلُ أيْضا للرّئاسةِ عليْهِمْ ولا على العامّةِ، ولا للحسدِ ولا للكِبْرِ ولاَ لِلرِّيَاءِ لَهُمْ ولاَ لِلْعَامَّةِ، ولاَ يُزَالُ المُنْكَرُ بِمَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ، بِحَيْثُ يُخْرَجُ عَلَيْهِمْ بِالسِّلاحِ وتُقَامُ الفِتَنُ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِن الفَسَادِ الَّذِي يَرْبُو عَلَى فَسَادِ مَا يَكُونُ مِنْ ظُلْمِهِمْ».

وبهَذا نَأتي على استِخلاَص الجَوابِ الحَاسِم لأَسئلةٍ تتردَّدُ في الأَوساطِ الدَّعويَّة، كقَولِهم: مَا حُكمُ دُخولِ البَرلَمانات السِّياسيَّة الَّتي لاَ تَحكمُ بما أَنزَلَ اللهُ؟ وقَولِهم: مَا حُكمُ التَّركيز على الإِصلاَح السِّياسيِّ ولو من غَيرِ الدُّخولِ المَذكورِ كما هوَ شَأنُ المُبتلينَ بالتَّشرُّف للمَسئوليَّات ولو بزَعم صَفاءِ النِّيَّة والغَيرةِ على جَناب الدِّين؟ وقَولِهم: مَا حُكمُ استِرجاع الحُقوقِ بالضَّغطِ على الدُّوَل عن طَريقِ المُظاهَرات؟ وقَولِهم: هَل عزُّ المُسلمِين مَرهونٌ بالتَّفوُّقِ الحَضاريِّ أو الاقتِصاديِّ؟...

إنَّ مَن تشبَّعَ بقاعِدةِ بَحثِنا هَذا علِمَ يَقيناً سُقوطَ هَذهِ الأَسئلةِ كلِّها، وأنَّ الجدَلَ فيها قَليلُ الفائدَة، بل عَديمُ العائدَة، وأنَّه لاَ يَسألُ عنها إلاَّ مَن جَهِل طَبيعةَ دَعوةِ الرُّسُل علَيهم الصَّلاةُ والسَّلاَم.

ولأَضربنَّ له مثلَ مُزارِعَيْن أَتيَا أَرضاً لاَ يَنبتُ فيها إلاَّ خَبيثُ الزَّرع، فعمَدَ أَحدُهما إلى ثمَرِه: كلَّما أَينعَ قطَعَه،

وعمَدَ الآخرُ إلى الأَرض فاستَصلحَ جُذورَها وتَعاهَدها بالسُّقيَا، فأَيُّهم أَحقُّ بالإِصلاَح الزِّراعيِّ؟!

وتأمَّلْ جَوابَه في قَولِه ﷻ: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ (إبراهيم ٢٤ - ٢٦).

وبعدُ، فأَمثُل أن يفهم الشبابُ الداعي إلى الله حكمة سبب إحجام أهل العلم الراسخين عن مُشاركتهم فيما هم فيه من تهييج سياسيّ وهوس سُلطانيّ، وأن يكفّوا ألسنتهم عنهم؛ فإنّهم عن علمٍ كَفُّوا، وإلى شَرع الله وردُّوا وعَنه صدَرُوا، وليسَ كما يَظُنُّونَ: جُبنٌ وهلَع! وخوفٌ وطمَع! وحينَ يَتعلَّمُ المرءُ تَنقشعُ غُيومُه، وتَحسنُ ظُنونُه، وتَصْدقُ أَحكامُه.

ومَن أَرادَ اللهُ بِهِ خَيراً استَعملَه في طاعةِ الوَقتِ وجنَّبَه مَا لاَ يَعنِيه، وطاعةُ الوَقتِ اليَومَ تَتمثَّل في الجِهادِ العِلميِّ خاصَّةً؛ لأنَّ اليدَ أَقصرُ عن غَيرِه بسبَبِ ضَعفِ المُسلِمِينَ، فخَيرُ مَا يُقدِّمُه المَرءُ اليَومَ لنَفسِه ولأمَّتِه هوَ تَعلُّمُ دِين الله وتَعليمُه غَيرَه، فمَن كانَ من أَهل العِلم وطَلبتِه فَلْيُعلِّم مَن بحَوزتِه في حُدودِ ما يُحسِن، ومَن كانَ دونَ ذلكَ فَلْيَجتهِدْ في رِعايةِ أَهلِه بإيصالِ العِلم إلَيهم، ولْيُجاهِد بمالِه، وذَلك ببِناءِ المَدارس الشَّرعيَّة وطَبع الكتُب الَّتي يَنصحُه بها أَهلُ العِلم، ونَسخ الأَشرطةِ وتَوزيعِها على عُموم المُسلِمِين، بل وعلى غَيرِهم، وكلٌّ بحسَبِه، ولاَ يَستصغرنَّ هَذا أَحدٌ؛ فإنَّ اللهَ سمَّاه جِهاداً، وأَمَرَ فيه بالجِهادِ الكَبيرِ، فقالَ في القُرآنِ الَّذي هوَ أَصلُ كلِّ جِهادٍ عِلميٍّ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٢)، وهو أَكبرُ الجِهادَين كما نصَّ علَيه ابنُ القيِّم في «مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٧٠)، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ.

فهرس

تمهيد ٣
وُجوبُ الإمارة ٧
لاَ عدلَ إلاَّ في شَريعة الله ١١
صلاَح الأَمير نِعمةٌ عَظيمةٌ ١٣
الذُّنوب هي سببُ العُقوبات ٢٠
أنواع العُقوبات ٢٣
هل يُسلَّط الكفار على المسلمين؟ ٣٠
هل على هذه الأمة اصارٌ وأغلالٌ؟ ٣٨
كيفيَّة وُقوع الاصار على بعض الأمة ٤٠
استدلالٌ بارعٌ من ابن تيمية في أن ذنوب الرَّعيَّة تُنسي الحاكم الحقّ ٤٤
كلَّما عظمت الذُّنوب تسلَّط السُّلطان ببطش أشدّ ٤٧
كما تكونوا يولَّى عليكم ٥٦
معنى كلمة «عامل» قديماً ٥٧
الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة على القاعدة وفَهم السَّلف لها ٥٨
كلامٌ بليغٌ لابن القيِّم في القاعدة ٦٨
تغيُّر نظام الحُكم بتغيُّر حالِ المحكومِين ٧٢

تغيُّر عاصمة الخلافةِ بتغيُّر حالِ النَّاس ٧٦
تغيُّر الإدارةِ السِّياسيَّة بتغيُّر حالِ النَّاس ٨٢
ذهاب ملك بني العباس بالإقبال على كتب الفلسفة..... ٨٦
تغيُّر النِّظام الاقتصادي بتغيُّر حالِ النَّاس..... ٩٤
خلاصة بحث التَّغيُّرات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة..... ٩٩
المُلكُ لله ومِن الله..... ١٠٣
شبهةٌ وجَوابُها ١١٠
تنبيه: هل جاءَ في التَّاريخ ما يَنقضُ القاعدةَ؟ ١٣٠
خاتمة: فيها نَصيحةٌ للسِّياسيِّين والدَّمَويِّين ١٣١